

نظام الحزب الواحد

في أفريقيا

د. حورية توفيق مجاهد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

نظام الحزب الواحد في أفريقيا

“بين النظرية والتطبيق”

دكتورة

هورية توفيق مجاهد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

١٩٧٧

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

القاهرة

إهداء

إلى من كان لهما الفضل في وجودي ...
إلى من أوصلا في إلى هذه المقامات التي أعزبها ...
إلى من سئل ذكر الصداقة في تحوّل تقديم ونجاح ..
إلى أمي وإلى صهرها اللطيف . .

تقديم

أخيرا ٠٠ وبعد سنوات طويلة ، كرستها لتتبع أبعاد النظم السياسية الأفريقية من خلال ما ظهر عنها من كتابات ، ومن زياراتى ودراساتى الميدانية لبعض الدول الأفريقية ، أجد فى مؤلفى هذا ثمرة متواضعة ، أشرف بتقديمها للقارئ ، راجية أن يجد فيها بعضا مما تفتقده المكتبة العربية فى هذا المجال . آملة معذرتى إذا وجد فيها بعض القصور ، حيث أن هناك صعوبة فى الحصول على المعلومات الدقيقة فى موضوع يمثل محور الحياة السياسية بالدول الأفريقية ، وعلى درجة كبيرة من التطور السريع . فافريقيا التى عرفت بالأمس بالقارة المظلمة - نتيجة لجهل العالم الخارجى بطبيعة ما يجرى داخلها من عوامل تغيير - أصبحت اليوم ، ومنذ الاستقلال السريع لدولها ، قارة التغيير ، إذ تجرى فيها الأحداث بسرعة أكبر مما يسهل معه تتبعها .

ولعل مما زاد الأمر صعوبة ، اننى لم أركز على دولة واحدة أو على منطقة جغرافية محدودة ، بل شملت دراساتى الدول الأفريقية المستقلة على نطاق القارة بأكملها . فضلا عن اننى حرصت على تتبع آخر مادة متاحة عن النظم السياسية الأفريقية عامة ونظام الحزب الواحد خاصة ، حتى اغسطس ١٩٧٦ ، حيث وقفت بتلك الدراسة عند هذا الحد .

وقد كان لاختيارى لموضوع نظام الحزب الواحد فى افريقيا كموضوع للدراسة والتحليل ما يبرره ، إذ أن هذا النوع من النظم الحزبية أصبح واسع الانتشار فى افريقيا ، وهو ليس حزبا بالمعنى المفهوم ، فهو يشمل الحياة بأكملها ، ويمس فى كثير من الاحيان كافة أبعاد الحياة فى الدولة ، من سياسية الى اجتماعية الى اقتصادية . ومؤلفى هذا يقسم تحليلا لهذه الظاهرة بافريقيا فى محاولة لاستخلاص نظرية عامة عن نظام الحزب الواحد فى هذه القارة ، وتحليلا للنظم السياسية الأفريقية من خلال دراسة هذا النظام .

ومن البديهي أن الاعتماد على النصوص الدستورية والقوانين وحدها لا يعطى الصورة المتكاملة عن واقع الحياة السياسية ، ومن ثم فإن التحليل قد انصب ، ليس فقط على الهيكل ولكن أيضا على الوظائف المتوقعة والمؤداة فعلا مع العمل على ربط الاثنين معا ، فى محاولة للحكم على نظام الحزب الواحد هذا : ما له وما عليه .

والله ولى التوفيق

د . حورية توفيق مجاهد

مقدمة

وجه الاستقلال السريع (١) للدول الافريقية الانظار لدراسة نظمها السياسية في محاولة للتعرف على طبيعة هذه النظم ومدى التشابه بينها وبين غيرها من النظم في العالم ومدى التميز الذي اصبحت عليه . وكان هذا الاهتمام طبيعيا حيث ان هذا الاستقلال السريع الذي يعد اهم الظواهر في تاريخ افريقيا الحديث ادى الى ادخال تغييرات عميقة في السياسة الدولية ، كما ادى الى قلب المعايير التقليدية في دراسة نظم الحكم والحكومات المقارنة (٢) .

ولقد كانت النظرة السائدة منذ اقتراب الحصول على الاستقلال وبعده مباشرة هي ان الدول الافريقية المستقلة ستسير في نفس الطريق الذي سارت فيه النظم السياسية الغربية : أي كان من المعتقد ان الدول الافريقية ستقلد النظم الديمقراطية الغربية التي تتميز بالثقل السياسي فيها للجمعيات التشريعية وبالتعدد الحزبي والتنافس بين الاحزاب للحصول للحكم . ومن الملاحظ ان الدول الاستعمارية السابقة مع اختلاف نظمها الاستعمارية حاولت نقل نظمها السياسية لافريقيا للسير على نهج الدولة « الام » في

١ - وحصل عهد الدول المستقلة في افريقيا في اغسطس سنة ١٩٧٦ الى ٤٩ دولة ، منها كانت اربعة فقط سنة ١٩٥٠ وهي : اثيوبيا ، ليبيريا ، موزمبيق ، جنوب افريقيا . ويلاحظ ان الاخيرة وان كانت تعد دولة مستقلة في افريقيا من وجهة نظر القانون الدولي العام الا انها لا تعد من الدول الافريقية المستقلة حيث انها لاتحكم بواسطة اقلية سكانها من الافريقيين بل من قبل الاقلية المستوطنة البيضاء - الاوروبية - فهي دولة تفرقة عنصرية في جنوب القارة وبذا تسقط من عداد الدول الافريقية المستقلة وتخرج عن نطاق تحليلنا .

٢ - عن هذا بحق الرئيس احمد سيك توريه بقوله : « ان الكلمات والمفاهيم ليس لها هنا نفس المعنى الذي لها في أي مكان آخر » .

B. Charles. "Un Parti politique africain : le Parti Démocratique de Guinée", R.F.S.P., 1962, p. 321; see also, Ahmed Mahiou, L'Avènement du Parti Unique en Afrique Noire. Paris : Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1969, p. 12

منظورها . وفى الواقع عند الاستقلال وبعده مباشرة بدأ وكأن الدول الأفريقية ستحقق هذه النظرة المتوقعة إذ أنها بلا استثناء اتبعت النظام البرلماني والتعدد الحزبي المتمشى معه . (١) ومن الطبيعي أن الأحزاب الأفريقية التي نمت أول ما نمت فى إطار الحكم الاستعماري الغربي (٢) أن تأثرت بالنموذج الغربي فى هذا المجال . ولكن بدأ واضحا بسرعة الفارق بين الحقيقة وبين الهياكل الظاهرة ، وأن أفريقيا ليست أوربا ، والنظم الحزبية فى أفريقيا بناءات مصطنعة وعليه فهى هشة (٣) . وإن الكثير منها لم تنشأ كظاهرة طبيعية بل جاءت بفعل جهود وتدخل الإدارة الاستعمارية تأييدا لمصالحها وتزكية منها تزكية رسمية للقبليّة والاقليميّة (٤) .

ولكن يتبلور الانظمة الأفريقية بعد الاستقلال بندا يتفصح فيها التسيور فى طريق جديد يختلف كثيرا عن النظم الديمقراطية الغربية ويتميز أيضا عن النظم الشيوعية (٥) . وفى أوائل الستينيات شكل نظام ١٩٦٠-١٩٦١ تحولت فيه أفريقيا التحول فى اتجاه الحزب الواحد . فبعد مرحلة من التعدد الحزبي

١. انظر المرجع السابق من ٢٢.

٢. من الملاحظ أن عمر الأحزاب السياسية فى أفريقيا قصير حيث لم يمتد لأكثر من بضعة أعوام . باستثناء الليبيريا ومصر ، لم يمتد الأحزاب رسميا إلا بعد الحرب العالمية الثانية . وتبلورت أساسا من جمعيات بعامية وإجتماعية تم تحويلها إلى أحزاب سياسية بالتدخل الأجنبي والإحتلال .

٣. D.G. Lévrot, Les Partis Politiques en Afrique Noire, Paris : Presses Universitaires de France, 1970. p. 34.

٤. Yves Bénot, Idéologies des Indépendances Africaines, Cahiers Libres 139-140; Paris : François Maspero, 1969, p. 28-5.

٥. استقلت الدول الأفريقية ولديها مساطر على نمط الدول المستعمرة السابقة . ولكن الزعماء الأفريقيين للدول حديثة الاستقلال ما لبثوا سريعا أن استبدلوا بنساطر جديدة ، وحلوا التعديلات على النساطر القديمة . فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢ قامت ١٢ دولة أفريقية بذلك وما لبثت أن تبعتها دول أخرى فى تغيير النساطر الاستغلال وفى كل حالة كان الاتجاه نحو تدعيم النظام الرئاسى وسلطه للرئيس . فالانتقال السريع من الانتقال من البرلمانية التقليدية إلى نمط جديد من النظام الرئاسى .

لمزيد من المعلومات انظر :

Bereket H. Selassie, The Executive in African Governments, London, Nairobi, Ibadan, Lusaka : Heinemann, 1974.

انتقلت معظم الدول الافريقية الى نظام الحزب الواحد المسيطر "Dominant Party" ومنه الى نظام الحزب الوحيد أو الاوحد "Single Party" أو Parti Unique .

هذا ويطلق اصطلاح نظام الحزب الواحد على كل من الحزب الأوحد الذى يحتكر الحياة السياسية ولا يترك لغيره فرصة للتعايش معه ، والحزب المسيطر الذى لا يحتكرها. وأن كان يسيطر عليها سيطرة تامة ويترك لغيره فرصة للتواجد ولكن لا يعطيه فرصة لتحديه . (١)

فقد أصبح من الواضح أن الدول الافريقية فى معظمها قد نبذت التعدد الحزبى واتبعت نظام الحزب الواحد الجماهيرى الذى يجعل الحزب اكبر قوة سياسية فى الدولة ويجعل منه المتحكم فى الحياة السياسية أن لم يكن المحتكر لها . وهى وإن احتفظت بشكل المؤسسات الدستورية الغربية الا انها لم تحتفظ بروح هذه المؤسسات . كما نبذت تدريجيا ما تبناه يتطور من نظام برلمانى ، واتجهت بازدياد الى النظام الرئاسى الذى جعل السلطة التنفيذية فى يد رئيس الدولة وحده - وهو كما سنرى زعيم الحزب الواحد بصفة عامة . وحتى نيجيريا وكينيا - وهما الدولتان اللتان كانتا يضرب بهما المثل بعد الاستقلال على امكانية زراعة النظم البرلمانية الغربية فى ارض افريقيا حيث كانتا مثالا للتعدد الحزبى الناجح وقتذاك - فقدتا هذه الميزة : فالأولى قضى على النظام الحزبى فيها الانقلاب المسكرى سنة ١٩٦٦ اما الثانية فقد تحولت الى نظام الحزب الواحد سنة ١٩٦٨ .

ولقد أصبح نظام الحزب الواحد هو القاعدة العامة فى افريقيا بعد أن كان موجودا فى بدء الامر فى الدول التى كانت تحت الاستعمار الفرنسى خاصة . ولكنه أصبح يمتد حاليا من الجزائر وتونس شمالا الى مالاوى وزامبيا جنوبا ومن السنغال وغينيا غربا الى كينيا وتنزانيا شرقا .

وعلى الرغم من حداثة عهد الدول الافريقية بالاستقلال ، وعلى الرغم من وضوح اتجاهها نحو الحزب الواحد الا أن ديناميكية الحياة السياسية

١ - وينفس المثل فان نظام الحزبين لا يطلق فقط على الدولة التى لا يوجد بها سوى حزبين ولكن يطلق ايضا على الدولة التى يوجد بها حزبان قويان يستطيع أى منهما الوصول الى السلطة ويتنافسان معا فى ذلك مع وجود العديد من الاحزاب الاخرى الصغيرة التى لا تستطيع تهديد سيطرة أى من الحزبين الاساسيين وبالتالي لا يمكنها الوصول للسلطة ، وهو شأن النظام الحزبى فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية .

والتغيير في أفريقيا جعلت الدول التي تتبع الحزب الواحد في تغير مستمر .
وعليه فيجب اخذ التوقيين - العامل للزمني - في الاعتبار عند حصر تلك
الدول . فالدول التي تتبع الحزب الواحد في أفريقيا حاليا (اغسطس ١٩٧٦) هي (١) :

- الجزائر	- زائير
- بورندي	- السنغال *
- توجو	- ساحل العاج
- بوتسوانا (٢)	- السودان
- تونس	- سيراليون *
- تنزانيا (٢)	- ساوتومي وبرنسيب
- جابون	- الصومال
- جمهورية أفريقيا الوسطى	- غينيا
- جامبيا *	- غينيا بيساو
- جمهورية الكونغو الشعبية	- غينيا - الاستوائية
- جمهورية انجولا الشعبية	- كينيا
- رواندا (٤)	- الكاميرون
- الرأس الأخضر	- ليبيا
- زامبيا	- ليبيريا
	- ليمبوتو *

* دول بها حزب واحد مهيمن والتي جواره حزب أو احزاب أخرى لا تمثل تهديدا
لمسيطرته .

١ - انظر الملحق (١) .

٢ - مع أن بوتسوانا بها عدد من الاحزاب الا ان اهمها قاطبة ، حزب بوتسوانا
الديمقراطي ، الذي حصل في انتخابات ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٧٤ على ٢٧ مقعدا من ٢٢
تلكا * مقاعد فقط للمعارضة - وهو حزب رئيس الدولة - الذي ظل رئيسا للجمهورية
منذ نشأتها وهو سير سريتس خاما - ويعتبر اصلاحيا وان جاء اساما من اصل ملكي .
انظر .

Georges Lory, "Botswana : La démocratie dans le désert,"

Le Mois en Afrique, No. 116, (Aout, 1975). pp. 56-64.

٣ - تنزانيا تعتبر مثالا فريدا في انها تعتبر دولة ذات حزب واحد على الرغم من ان
بها حزبين : حيث ان هناك حزبا واحدا فقط في كل من منطقتيها الرئيسيتين التي تكون
منهما : ففي تنجانيقا هناك « تانو » وفي زنجبار « الافروشييرازي » .
وقد نص الدستور في الفصل الاول ، الجزء الاول بند ٢ على ان يظل الوضع
كذلك لحين ايجاد اتحاد بينهما وتجرى منذ ابريل ١٩٧٦ مجهودات جادة لمحاولة
تحقيق ذلك .

ومما لاشك فيه ان التانو اكثر اهمية عدليا ومن حيث الانتشار الجغرافي ومن
حيث ثقل شخصية رئيسه جوليوس نيريري .

٤ - قام بها انقلاب عسكري في يوليو ١٩٧٢ واعلن ايقاف نشاط الحزب .

- موزمبيق

- موريتانيا

- مور

- مالاوي

ومن الواضح أن نظام الحزب الواحد يتبع في غالبية الدول الأفريقية . هذا بالإضافة إلى أن هناك دولاً عرفت نظام الحزب الواحد بعد الاستقلال ولكن قضت عليه انقلابات عسكرية وهي : مالي (١) ، غانا (٢) ، النيجر (٣) ، أوغندا (٤) ، فولتا العليا (٥) ، تشاد (٦) وأصبحت دولاً حزبية تخضع لحكومات عسكرية .

أما الدول التي لا تتبع نظام الحزب الواحد ، بالإضافة إلى هذه الدول التي سبق لها أن تبعتها ، فهي أما دول لم تعرف النظم الحزبية إطلاقاً في تاريخها - والمثل الفريد لها إثيوبيا في ظل الحكم الأوتوقراطي للإمبراطور هيلاسلاسي والذي أطاح به الانقلاب العسكري في أكتوبر سنة ١٩٧٤ (٧) - أو دول التعدد الحزبي وهي (٨) :

- ١ - قام بها انقلاب عسكري في نوفمبر سنة ١٩٦٨ قضى على « لاتحاد البسوانى » الذي كان يعد مثلاً لنظام الحزب الواحد المستقر التقسيمي .
- ٢ - قام بها انقلاب عسكري في ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٦ قاده جوزيف آرثر انكراب قضى على « مؤتمر حزب الشعب » الحزب الواحد قانوناً وعلى زعامة نكروما ، الذي طور نظاماً ثورياً فريداً في إفريقيا . وإن كان الحزب قد تطور في النهاية حول شخص زعيمه بما سهل مهمة القضاء عليه .
- ٣ - الحكومة العسكرية التي قامت على أثر الانقلاب العسكري في أبريل سنة ١٩٧٤ أمرت بإلغاء كافة التنظيمات السياسية . وكان « الحزب التقسيمي النيجري » هو الحزب القانوني الواحد .
- ٤ - كان بها حزب واحد تحت زعامة الرئيس السابق ابوتي ولكن بقيام الحكومة العسكرية بقيادة الجنرال عيدي أمين في يناير سنة ١٩٧١ الذي هذا الحزب وتولى عيدي أمين كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والعسكرية .
- ٥ - انتهى نظام التعدد الحزبي بها في يناير سنة ١٩٦٠ وقام نظام حزب واحد قضى عليه في يناير سنة ١٩٦٦ الانقلاب العسكري ، قام به كولونيل سانجولي لاميزانا .
- ٦ - وقع بها انقلاب عسكري في ١٦ أبريل ١٩٧٥ قتل على أثره الرئيس تومبالباي وقضى على نظام الحزب الواحد بها وهو « الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية » .
- ٧ - ألغيت الملكية وكذلك الطبقة الأرستقراطية في إثيوبيا في ٢٢ مارس سنة ١٩٧٥ . وقد أعلنت الحكومة العسكرية هناك عن نيتها في إقامة نظام حزب واحد مع الأخذ بالاشتراكية .
- ٨ - انظر الملحق (ب) .

المغرب ، سوازيلاند ، سيشل ، كومور ، موريشيس وجمهورية مالاغاسي (مدغشقر) .

ومن الملاحظ أن دول التعدد الحزبي - باستثناء المغرب - تقع في جنوبي القارة ويتبعها الجزر المحيطة بها ، وقد أسهم في هذا التعدد وجود الأقليات المستوطنة والاختلافات العنصرية الواضحة ومن ثم اختلاف الرأي حول كيفية تسيير الحكم .

وعليه فإن وراء التعدد الحزبي تعددا في الاجناس والعناصر والطوائف . ومعظمها كان تحت الحكم البريطاني . وهناك دول كانت تتبع التعدد الحزبي ولكن قضى عليه الانقلاب العسكري : وهي نيجيريا ، بنين (داهومي) ، والتي تخضع حاليا لحكومات عسكرية .

• إذن فالدول الأفريقية في معظمها تتبع نظام الحزب الواحد ، حاليا . والبعض كان يتبعه حتى أطاحت به الانقلابات العسكرية .
• وببداية انتشار هذه الظاهرة - الاتجاه نحو نظام الحزب الواحد - اختلفت الآراء في شأنها .

فحقيقة وجود حزب واحد في افريقيا جعل الكثير من المعلقين الغربيين يسارعون الى القول بأن النظم الافريقية أصبحت نظما شيوعية او تسلطية (١) . وهم في ذلك يقرنون بين طبيعة النظام القائم في الدولة وعدد الاحزاب الموجودة بها : فطالما هناك تعدد حزبي فإن النظام يمثل ديمقراطية غربية ، وطالما هناك حزب واحد يسارعون الى القول بأنه يعكس نظاما شيوعيا او على احسن تقدير فالرأي كان هو أن التعدد يعني ديمقراطية والحزب الواحد يعني ديكتاتورية (٢) : واضعين امام أعينهم

١- Selassie, op. cit., pp. 147-151.

٢- Sigmund Neumann (ed.), Modern Political Parties, Chicago : University of Chicago Press, 1956, p. 403. see also Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism & Democracy (3rd. ed.), New York : Harper & Brothers, 1950, p. 269. see also, M. Corpière, "Le Totalitarisme en Afrique," Preuves, (Jan. Fév., 1963), Sir Walter Coutts, "A new democracy or a new totalitarianism in Africa?", Optima, (March, 1964), F.X. Sutton, Authority & authoritarianism in the new Africa," Journal of International Affairs, 15, I, 1961. Hourat, L'Afrique aux trois visages-Ultra, totalitaire ou modère? Bruxelles, Centre de documentation internationale, 1961, p. 245.

الوضع في الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية أو ألمانيا النازية . وقد كانت هذه هي النظرة السائدة في الدراسة التقليدية لنظم الحكم .

ولكن في الواقع فإن وجود أكثر من حزب لا يعنى وجود ديمقراطية غربية - أو كما يحلو للبعض بتسميتها بالليبرالية - في نطاق الدولة ، كما أن وجود حزب واحد في إفريقيا لا يدل على قيام ديكتاتورية بمفهومها التقليدي (١) .

وقد حدث في إفريقيا منذ الاستقلال أن قلبت النظم الإفريقية المفاهيم المتوارثة عن النظم الغربية ودعمتها ببعض الأفكار السائدة في النظم الشرقية ولكن النظم الإفريقية مازالت تختلف في الواقع عن النظم الشيوعية والديكتاتورية - ويصر الزعماء الإفريقيون على تأكيد ذلك الاختلاف . ولعل مرور أكثر من خمسة عشر عاما على الاستقلال السريع لمعظم دول القارة - مع أنها فترة قصيرة في تاريخ الدول - إلا أنه يبدو واضحا أن هذه النظم لها ما يميزها عن كل من النظم الغربية والشيوعية على حد سواء (٢)

وعلى هذا تنثور الاسئلة التالية عند بحث طبيعة النظم السياسية الإفريقية وعلى رأسها نظام الحزب الواحد الجماهيري : -

هل هناك نظام حزب واحد أم نظم حزب واحد في إفريقيا ؟ وما هي أهم التصنيفات المختلفة في هذا الشأن ؟

ما هي أسباب انتشار هذا النوع دون ما عداه من النظم ؟

ما هي طبيعة هذا النظام السياسي ؟

ما هي أهم خصائص نظام الحزب الواحد في إفريقيا ؟ أو بمعنى آخر ما هي المميزات الخاصة بتنظيمه الداخلي ، ودور الزعامة في إطاره وطبيعته

١ - Ruth Schachter Morgenthau, "Single Party Systems in West Africa", The American Political Science Review (APSR), LV, No. 2 (June, 1961), p. 294. see also pp. 294-307.

Bénot, op. cit., p. 381.

العلاقة بينه وبين كل من المؤسسات الرسمية للدولة والمنظمات الجماهيرية
والمعارضة؟

وأخيرا فإنه مع التسليم بأن نظام الحزب الواحد أصبح القاعدة
السائدة في الحياة السياسية في أفريقيا إلا أنه في الواقع يواجه بالعديد
من التحديات ، فما هي أبعاد هذه التحديات ؟

وما هو مستقبل نظام الحزب الواحد في ضوءها ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة تمثل بجوهر الاهتمام في هذه الدراسة
في محاولة للوصول إلى نظرية عامة عن نظام الحزب الواحد في أفريقيا •

الباب الأول
التعريف بنظام الحزب الواحد
في أفريقيا

ان اقامة هياكل تنظيمية قومية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتخطى الارتباطات العنصرية والقبلية والدينية والاقليمية ،
والروابط الاخرى المحلية المحدودة تعتبر الخطوة الرئيسية الايجابية فى بناء
الامة . ولتحقيق هذا الهدف فان نظام الحزب الواحد نظر اليه على انه افضل
هيكل تنظيمى فى الدول الافريقية منذ استقلالها السريع . فقد اصبح اداة فى
تحقيق الاندماج القومى . وعليه فان انتشاره يرجع بدرجة كبيرة الى وظيفيته
فى تحقيق متطلبات ما بعد الاستقلال التى تمثلت بصفة عامة فى التنمية
الشاملة ، وبصفة خاصة فى تحقيق الوحدة السياسية وبناء الدولة القومية ،
الامر الذى اعتبر فى مقدمة المصالح القومية للدول الافريقية المستقلة .

ولكن تفهم نظام الحزب الواحد فى افريقيا لا يكون الا فى اطار التعرف
على طبيعته المميزة : فهو ليس حزبا بالمفهوم التقليدى للحزب ، بل هو اطار
تنظيمى يضم الجماهير المعريضة ، ويمثل الحياة السياسية بأكملها وهو فى
معظم الحالات قد يحتكر العمل السياسى ويصبح الحزب الواحد أو الوحيد
وفى مجالات أخرى قد لا يحتكرها ولكن يسيطر عليها سيطرة شبه تامة ،
وان ترك لغيره امكانية التواجد الا انه لا يترك له حرية أو امكانية تحديه .
وهو بصفة عامة يقوم على استمالاته للأفراد وولائهم للسياسى .

وعليه فان دراسة هذه المادة الاساسية والخاصة بالتعريف بنظام
الحزب الواحد قبل التعرف على خصائصه فرضت تقسيما ثلاثيا لهذا الباب
على النحو التالى :

- الفصل الاول : محاولات تصنيف نظام الحزب الواحد فى افريقيا .
- الفصل الثانى : اسباب انتشار نظام الحزب الواحد فى افريقيا .
- الفصل الثالث : طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيرى .

الفصل الاول

محاولات تصنيف نظام الحزب الواحد فى افريقيا

هناك عدة محاولات لتقسيم انماط نظام الحزب الواحد فى افريقيا. ومحاولة ايجاد قاسم مشترك بين كل مجموعة فى كل قسم .

ولعل أبسط هذه المحاولات هى تلك التى تعتمد على التفرقة التاريخية بين نظم نشأت قبل الاستقلال فى شكل حركة وطنية لمواجهة الاستعمار وتطورت بالاستقلال الى حزب واحد ، وبين تلك التى لم تنشأ من حركة وطنية ولم تكن لها جذور تنظيمية فيما قبل الاستقلال ، أى أنها نشأت فى دول افريقية مستقلة بالفعل . ومن امثلة الفئة الاولى من هذه النظم : « الحزب الديمقراطى لغينيا » ، فى غينيا ، « ومؤتمر حزب الشعب » فى ظل نكروما فى غانا وحزب « الاتحاد السودانى » فى مالى ، وحزب « تانو » - « اتحاد تنجانيقا الوطنى الافريقى » - فى تنزانيا ، وحزب « كانو » - « اتحاد كينيا الوطنى الافريقى » - فى كينيا « وحزب مؤتمر مالوى » « وجبهة التحرير الوطنية » فى الجزائر . اما الفئة الثانية - التى لم تنشأ الا بعد الاستقلال - فيدخل فى عدادها « الاتحاد الاشتراكى العربى » فى مصر ، « والاتحاد الاشتراكى العربى » فى ليبيا ، « والاتحاد الاشتراكى السودانى » « والحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية » فى تشاد ، « والحركة الشعبية للثورة » فى زائير ، « والحزب الاشتراكى الثورى » فى الصومال الذى اعلن إنشاؤه فى اول يوليو ١٩٧٦ (١) .

الحزب الجماهيرى والحزب الاوليجاركى :

هذا ومن المحاولات الاخرى لتقسيم نظم الحزب الواحد تلك التى تقوم على التفرقة بين نظام الحزب الواحد الجماهيرى والحزب الواحد الاوليجاركى (٢). على أساس ان الاول يرمى الى الوصول للجماهير الشعبية

١- Africa, No. 60, (August, 1976) p. 57.

٢- انظر : Gwendolen M. Carter, (ed.), Africa One-Party States, Ithaca, New York : Cornell University Press, 1962, pp. 1-10

وكان التعبير الأكثر شيوعاً من قبل الإشارة اليه على انه « حزب ليكتاتورى

لا اوليجاركى » .

فى الدولة وتحريكها دون تفرقة واشراكها فى الحياة السياسية ، أما
الثانى فقاعدته لا تشمل الجماهير العريضة ، بل فئة معينة فى الدول على
أساس عنصرى بالدرجة الاولى . ونظام الحزب الجماهيرى هو المفترض
وجوده فى الغالبية العظمى للدول الافريقية . أما الحزب الواحد
الاوليجاركى فيضرب له المثل بليبيريا : حيث « حزب الهويج الحقيقى
True Whig Party » - وهو اقدم حزب واحد فى العالم والذى انشئ
سنة ١٨٦٩ وتمتع باحتكار للحياة السياسية دون منافس حقيقى منذ
انتخابات سنة ١٨٧٧ - قد انشئ اساسا كأداة فى يد الاقلية الارستقراطية
من الأمريكو - ليبيريين Americo Liberians المعروفين بالكريول
(من الارقاء المحررين بواسطة الولايات المتحدة الامريكية والذين أعيد
توطينهم فى الجزء الساحلى من ليبيريا) لضمان سيطرتهم السياسية ، على
الرغم من ان نسبتهم نحو ٥٪ فقط من مجموع السكان ، وان الحزب قد بدأ
يوسع قاعدته لتصبح أكثر جماهيرية لتواجه ديناميكية التغيير ، ولكنه لم
يصل الى جماهيرية الاحزاب الاخرى فى إفريقيا ، وذلك على الرغم من
أصبح بها من نزعات اوليجاركية .

الحزب الواحد والحزب الموحد :

وبالاضافة الى ما سبق ذكره من محاولات لتقسيم نظم الحزب الواحد
فى افريقيا ، نجد هناك من يفرق بين الحزب الواحد Parti Unique
والحزب الموحّد Parti Unifié (Unified Party) من حيث ان الاول
ينتج عن اندماج الاحزاب الاخرى فيه او انصهار الاحزاب القائمة جميعها .
بما فيها الحزب الاقوى المسيطر ، فى حزب جديد بحيث تفقد كل منها
هويتها وكيانها وسلطتها وتصبح هذه جميعا الحزب الواحد . أما الحزب
الموحد ، فهو يقوم على تجميع الاحزاب دون ان تفقد كيانها وزعامتها ، وكل
ما تشترك فيه هو اتفاقها فى الرأى والسياسة العامة بحيث يحافظ الحزب
الموحد على مظهر الوحدة الوطنية . ويعبر عنه بمثابة ائتلاف بين احزاب مع
احتفاظ كل منها بزعامته ومبادئه واسسه بجانب الاتفاق على برنامج مشترك
فى اطار تنظيمى واحد . فالحزب الموحد اذن عبارة عن اتحاد احزاب
سياسية تتجمع فى اطار جديد تقبل برنامجا مشتركا وتهدف لان تقاسم
المسؤوليات فى الحكومة والحزب . اى انة عبارة عن اتحاد وطنى قائم على
مبدأ مشترك مع احتفاظ كل حزب داخل فيه بكيانه ورؤاسته . ويراه رواده
على انه الحل العملى التجريبي لمشاكل الدول الافريقية : حيث يتغلب على مشاكل

كل من الحزب الواحد - الذى يعتبرونه تسلطيا - والتعدد الحزبى الذى اندهش قشله فى افريقيا . فهو يتمشى مع طبيعة المجتمعات التعددية المتمثلة فى الدول الافريقية . ففكرة التحالف المثلثة فى الحزب الموحد نظر اليها كأفضل حل للمجتمع التعددى غير المتناسق حيث الاطار السياسى الموحد يضمن تحقيق التعاون والتناسق بين المجموعات المختلفة (١) وان كان معارضوه يرون العكس حيث يؤكدون انه يحوى فى طياته العديد من التناقضات التى تحول دون تحقيق التوازن داخله .

ونظم الحزب الواحد مر الكثير منها بمرحلة الحزب الموحد كمرحلة انتقالية الى الحزب الواحد ، والحزب الموحد اعتبره المدافعون عنه فى وقت تطبيقه انه الضمان الوحيد للديمقراطية ، بينما ادانوا تسلطية الحزب الواحد ولعل أكثر من دافع عن الحزب الموحد هو الرئيس السنغالى ليوبولد سنجور الذى كان من اهم المؤمنين به (٢)

ولكن السنغال نفسها ما لبثت - بعد تهديد الاتجاهات المعارضة للموحد - القومية والزعامة فى ظل الحزب الموحد - ان تحولت عن الحزب الموحد الى الحزب الواحد بموجب القانون . حيث نص دستورهما سنة ١٩٦٢ على منع قيام أى حزب معارض (لحزب الاتحاد التقدمى السنغالى) وعلى انها تتجبر نظام الحزب الواحد الذى اعتبر منذ ذلك الوقت وحتى مؤخرا الضمان الوحيد الاساسى للاستقرار والاستمرار والوحدة القومية المنشودة . حقيقة ان السنغال قد عادت من جديد لتغيير دستورهما فى ١٧ مارس ١٩٧٦ بحيث يبين تعدد الاحزاب وقد تم بالفعل السماح بقيام حزب يمثل اليمين وآخر يمثل اليسار (٣) بجانب حزب الاتحاد التقدمى السنغالى الذى اعتبر انه يمثل

١ - لمزيد من المعلومات عن الحزب الموحد والنظرة المؤيدة له على غيره انظر :
A. W. Lewis. La Choix Publique en Afrique Occidentale. Paris :
SEDEIS, 1976. و : Mahiou, op. cit. pp. 71-90.

وهن تأييد الحزب الواحد انظر المرجع السابق ص ٩١ - ١٢٠ .

٢ - انظر : S. Senghor, Nation et Voie Africaine du Socialisme
Paris: Seuil, 1962, p. 117.

٣ - سمح الدستور الجديد بتعدد الاحزاب ، ولكن صدر قانون فى اول أبريل ١٩٧٦ يحدد عدد الاحزاب المسموح بقيامها فى السنغال بثلاثة احزاب كما حدد ايضا اتجاهاتها الايديولوجية : بان يمثل احدها الوسط والآخرا اليمين واليسار . وقد اعتبر ان الاتجاه الاول يمثل حزب الاتحاد التقدمى السنغالى ، اما اليمين فيمثل الحزب الديمقراطى الذى سبق قيامه ويمثل اليسار الحزب الافريقى للاستقلال ذو الاتجاه الماركسى والذى كان قد انشىء ١٩٦٠ بسبب ايديولوجيته .

ولمزيد من المعلومات انظر : بطرس بطرس غالى ، تجربة قيام ثلاثة احزاب فى السنغال ، الاهرام ٢٧ اغسطس ١٩٧٦ ص ٩ .

الوسط والذي لم يعد حزباً إوحد وان كان ما زالت له سيطرته على الحياة السياسية ، إلا ان التجربة ما زالت في المهد فلا يمكن الحكم عليها وعلى مدى نجاحها بموضوعية ولكن يبدو وكان السنغال لم تختار العودة الى الحزب الموحد ولكن للحزب الواحد المسيطر .

هذا ومع ان الاتجاه العام في افريقيا كان المرور بمرحلة الحزبين او الحزب الواحد كانتقال الى الحزب الواحد لا العكس فان خطوات تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر - وان كان من الصعب الحكم بعد على احد هذا الا انها على ما يبدو تأخذ الاتجاه العكسي وهو التطور من الحزب الواحد الى الحزب الموحد ممثلاً في الاتحاد الاشتراكي العربي كإطار تنظيمي يضم المذاهب الثلاثة التي ووفق على قيامها كتنظيمات فرعية داخل التنظيم الاصلى وهي : « تنظيم مصر العربي الاشتراكي » ويمثل الوسط و « تنظيم الاحرار الاشتراكيين » ، ويمثل اليمين ، و « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » ويمثل اليسار . وقد تكون هذه خطوة في سبيل تطورها الى احزاب .

النظام التحريكي الثوري ، والنظام التجريبي التعددي

اما التفرقة الرئيسية بين نظم الحزب الواحد في افريقيا فهي التي تقوم على الاختلاف في الاعتبار بطبيعة هذه النظم ، وخاصة اختلافاتها الايديولوجية والتنظيمية (١) وعلى هذا الاساس يمكن التفرقة بين كل من :

- نظام الحزب الواحد الثوري المركزي (التحريكي) (اى المبني

١ - عن محاولة تقسيمات الاحزاب السياسية في افريقيا انظر :

James S. Goleman & Carl Rosberg. (eds.) Political Parties & National Integration in Tropical Africa. Berkeley: University of California Press, 1966, p. 4-6 & 671 & David E. Apter. The Politics of Modernization. Chicago: University of Chicago Press, 1965, pp. 22-4 & pp. 357-421. See also, David Apter & Carl Rosberg, Jr. "Nationalism & Models of political Change in Africa. "The Political Economy of Contemporary Africa", Symposium Studies series I. National Institute of Social & Behavioral Science, George Washington Univ., 1959.

على التهيئة (١) mobilization, revolutionary — centralizing
و - نظام الحزب الواحد التجريبي التعددي (التوفيقى) .
reconciliation, pragmatic — pluralistic consociationel

ونظام الحزب الواحد الثورى المركزى التحريكى يرمى إلى ادخال تغييرات جذرية فى المجتمع من كافة أوجهه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أى هو ذلك الذى يتولى إعادة تنظيم المجتمع على أسس جديدة .
كان الحزب يستخدم كسلاح تنظيمى فى المجتمع . وهو يهدف إلى الوحدة السياسية الكاملة داخل الدولة . فلا تقبل الانشقاقات الداخلية القانونية ولا القبلية أو الاقليمية أو النزعات التقليدية بما فيها الزعامة الدينية . وهذا النظام يتميز بدرجة كبيرة من المركزية خاصة فى أعلى مستويات الحزب .
ويتميز أيضا بالرغبة فى جعل الحزب بمثابة بوتقة لصهر الاختلافات والتعدد داخل الدولة . أى أنه اطار تنظيمى للدولة ككل فى محاولة لخلق تطابق بين الأمة والدولة . فهو ينظر إليه على أنه الوسيلة التنظيمية السريعة لخلق الدولة القومية وجذب ولاء الافراد من الجماعات الاولى إلى الحزب نفسه ويهدف إلى ادخال تغييرات جذرية فى كافة أوجه الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية . وفى سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافه يعمل مثل هذا النظام على تحريك الجماهير بصفة مستمرة وتعبئتها عن طريق كافة أجهزة الدولة وخاصة الاعلام - فى اطار السياسة العامة للحزب . هذا النوع يهدف - على مستوى العلاقات الافريقية فى اطار الوحدة الافريقية إلى الوحدة السياسية ويتفهم الوحدة بمضمونها السياسى على وجه الخصوص . كما تقوم أبعاد ايدىولوجيته الخارجية على العداء للاستعمار وعلى محاولة ضم شمل الدول الافريقية لمحاربته كما يتبنى الحملة ضد ما يعرف بالاستعمار الجديد .

٢ - أول من استخدم لفظ نظام تحريكى كان فيليب سليزنك .

Philip Selznick. The Organizational Weapon: A study of Bolshevik Strategy & Tactics, New York: The Free Press, 1965.

ثم استعاره الكثيرون من بعده وعلى رأسهم داغيد ابتر واستخدموه فى تقسيمهم للنظم فى افريقيا ، بدأ ابتر اتجاهه فى تقسيم الاحزاب السابق ذكره فى كتابه

The Political Kingdom in Uganda. Princeton: Princeton University Press, 1961, pp. 22-4.

أما تعبيرى الثورى المركزى والتجريبى التعددى فقد استخدمه .

Coleman & Rosberg, op. cit. pp. 4-6

أما النوع الثانى من نظم الحزب الواحد وهو النظام التجريبي التعددي،
التوفيقى فهو يجعل من الحزب « اطارا فوقيا » • over - structure
بمعنى انه يفرض نفسه على الاختلافات القائمة ويستمد كيانه من وجودها
ومن مجرد التوفيق بين الجماعات والفئات المختلفة • فهو لا يهدف بحكم
أيدىولوجيته الى أحداث تغييرات جذرية فى المجتمع الافريقى ويتقبل الاوضاع
كما هى الى حد كبير • والحزب يبنى سلطته السياسية على الاختلافات
والتعدد القائم فى المجتمع ولا يهدف الى صهرها بل يقوم على التوفيق بين
الاختلافات فى المجتمع • وعليه فهو لا يشن حربا شعواء - كما هو متبع فى
النوع الاول - على الانشقاق فى المجتمع أو القبليّة أو الزعامات التقليدية •
فكان هذا النوع الثانى يعتبر نفسه مجرد اطار سياسى فرقى • بمعنى انه يفرض
نفسه فوق الاختلافات الموجودة فى المجتمع والتعددات القائمة ، ولا يهدف
إلى صهرها بل انه يستمد كيانه من استمرارها • أما على المستوى الافريقى
فأيدىولوجية هذا النظام تقوم على رفض الوحدة السياسية وعلى المناداة
بالتعاون الوظيفى بين الدول الافريقية المختلفة فى تخطيها السياسية • كما ان
هذا النوع من النظم الحزبية فى افريقيا يعمل على ربط الدولة الافريقية
المستقلة بالدولة « الام » القديمة أو السابقة ويتجلى هذا بوضوح فى الدول
انقى كنت تحت الاستعمار الفرنسى ، ومن الطبيعى ان يرفض هذا النوع
مجرد فكرة الاستعمار الجديد ويرفضها كمفهوم ويرفض الاعتراف بها
كمحققة •

• وإذا نظرنا من الناحية العددية المحضة نجد ان النوع الثانى وهو
الأكثر محافظة بطبيعته هو السائد أكثر فى افريقيا : فى السنغال ، ساحل
العاج ، ليبيريا ، كينيا منذ سنة ١٩٦٨ ، مالاوى الخ • أما النظم الأكثر
ثورية وتصررا فهي على العكس تمثل قلة محدودة تتمثل مثلاً فى غينيا
والجزائر وأكبر الامثلة على ذلك كانت تتمثل فى غانا فى ظل نكروما ومؤتمر
حزب الشعب ، ومالى فى ظل «الاتحاد السودانى» قبل ان تطيح بهما الانقلابات
العسكرية • وهناك دول تقع بين النقيضين حيث تأخذ ببعض سمات كل من
الجانبيين وعلى رأس هؤلاء تنزانيا •

وإلاواقع ان النوع الاول وهو الثورى المركزى التحريكى أكثر تعرضا
للتحديات وعرضة لمحاولات الانقلاب ، وذلك نتيجة لما يرمى اليه من أحداث

تغييرات جذرية فى المجتمع بما يجعله فى مواجهة مباشرة مع الجماعات صاحبة المصلحة فى بقاء الوضع القائم على ما هو عليه ، أما الثانى ، فهو يتعايش مع الوضع القائم ، وذلك بحكم طبيعته الأكثر محافظة .

وقد وجهت بعض الانتقادات مؤخرا الى هذه التقسيمات على اساس انها نظرية أكثر منها واقعية . فهناك من يرفض فكرة التقسيم اساسا ومدى نفعيتها على اساس أن هذه التقسيمات كثيرا ما تقوم على التنظيم الرسمى وإطاره العام كما يصوره المناهون به ولكن تغفل الى حد كبير واقع الحياة السياسية وما يجرى فى الواقع لا ما يجب ان يكون . (١)

ولكن بصفة عامة هذه الانتقادات يجب ان تؤخذ بالتحفظ . فالتقسيم الاخير القائم على طبيعة النظام وايدىولوجيته يفيد فى تفهم واقع النظام (٢) وليس مجرد الشكل أو الإطار المعلن . ولكن يجب تفهم الانواع المختلفة فى افريقيا لا بقياسها. بغيرها من النظم (٣) فى العالم بل بقياسها وبمقارنتها ببعضها البعض .

فغنى عن البيان ان النظم الثورية فى افريقيا لا تعتبر ثورية بمقياس النظم الثورية فى العالم ولكنها ثورية بالنسبة للنظم المحافظة فى افريقيا . فالدول الافريقية المستقلة أوجدت لنفسها معايير يجب ان تراعى عند تقييم نظمها . والخطا الذى يقع فيه المحللون الغربيون والشرقيون على حد سواء هو عدم اخذ ذلك فى الاعتبار .

١ - انظر فى هذا الشأن على وجه الخصوص :

Henry Bienen, "One Party Systems in Africa," in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore (eds.), *Authoritarian Politics in Modern Society - The Dynamics of Established One - Party Systems*. New York, London : Basic Books, Inc, 1970, pp. 103-5. See also. K.W.J. Post, *Journal of Commonwealth Political Studies*, Vol. IV, no. 2, (July, 1966), pp. 131-2.

٢ - فى شأن تأييد قيمة أو فائدة التقسيم المذكور انظر :

Aristide R. Zolberg, *Creating Political Order : The Party - States of West Africa*, Chicago : Rand Mc Nally & Comp., 1966, pp. 1-8.

٣ - من ذلك مثلا المرجع السابق الذى يوجه النقد لهذه التقسيمات قائلا ان مفاهيمها استلزاما المناهون بها من الحزب الشيوعى السوفيتى بينما الاوضاع فى افريقيا مختلفة .

• كما لا شك فيه أن طبيعة النظام السياسي في ضوء نظام الحزب الواحد في غينيا يختلف عن مثيله لدى جارتها السنغال • كما أن درجة المحافظة أو الثورية تختلف في إطار نفس النوع فمثلاً السنغال تختلف طبيعة نظامها الحزبي عن كينيا وإن كان كلاهما ينتمي للنوع الثاني من نظم الحزب الواحد المذكور من قبل • ولكن الاختلاف في الدرجة واضح • إذن النسبية يجب أن تكون في الاعتبار عند محاولة التعرف على طبيعة النظم الأفريقية في محاولة لتقسيمها •

الفصل الثاني

أسباب انتشار نظام الحزب الواحد في أفريقيا

يمكن بصفة عامة أرجاع أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار نظام الحزب الواحد الجماهيري ليصبح ظاهرة عامة إلى ما يأتي :

- أ - الأوضاع والنظم التقليدية .
- ب - آثار الحكم الاستعماري .
- ج - متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال .

أ - الأوضاع والنظم التقليدية :

يعتبر البعض أن نظام الحزب الواحد الجماهيري الذي برز في الدول الأفريقية بعد الاستقلال امتداد لقيم المجتمع التقليدي ، وهو المجتمع الذي لم يعرف فكرة المعارضة (١) لدرجة أن البعض لا يمكنه التمييز بين مفهومى المعارضة والانفصال (٢) وبالتالي فالقرارات كانت تتخذ بعد مداولات ومناقشات مستمرة - يبدو فيها الثقل المؤثر للكبار - ولكن بمجرد اتخاذها فإنها تصبح نافذة وملزمة وواجبة الاحترام بالنسبة للجميع حتى الأقلية التي لا تكون قد ارتضتها أساسا وأي محاولة للخروج عليها تعتبر تهديدا للنظام بأكمله ، وعليه فاصحاب هذا الرأي يؤكدون أن طبيعة وضع الفرد في ظل نظام الحزب الواحد وانتمائه للجماعة ككل وتقيده بها وعدم خروجه

١ - انظر :

Kenneth Kaunda. A Humanist in Africa. London: Longman, 1966 pp. 106-8

ولا يجب أن يفهم من ذلك أن المجتمع التقليدي عرف نظام الحزب الواحد ولكن نعني أن المجتمع القبلي كان لا حزبيا وبالتالي لم يعرف المعارضة ولا الانقسام ولا الحزبية التي تمثل أساس نظام التعدد الحزبي ، في شأن هذا انظر :

Ndabaningi Sithole. "The One / Two Party System," in Gideon-Cyrus Mutiso & S.W. Rohio (eds.), Readings in African Political Thought. London: Heinemann, 1975, p. 459.

Immanuel Wallerstein. Africa: The Politics of Independence, Vintage Books, New York: Random House, 1961, pp. 87-9.

على قراراتها لا تختلف عما كان سائدا في ظل النظام التقليدي (القبلي) .
والفارق الاساسي هو ان الاطار الاول قومي على مستوى الدولة ككل في حين
ان الاخر محلي وقائم على رابطة الدم .

وهناك من الزعماء الافريقيين من يصر على ان طبيعة النظام التقليدي
ما زالت سائدة في المجتمعات الافريقية المعاصرة مما لا يدع مجالا لوجود
تعدد حزبي نظرا لغياب الصراع الطبقي والانقسام الواضح . اى ان
المجتمعات الافريقية غير محددة الطبقات سواء تقليديا ام حاضرا مما لا يدعو
الى وجود تعدد حزبي لتمثيل الطبقات المختلفة بل يدعم وجود حزب واحد
ليمثل المجتمع بأكمله بشرائحه المختلفة (١) . وهناك من يوافق الزعيم
« جوليوس نيريري » بان كلا من نظام الحزب الواحد الجماهيري والاشتراكية
من اهم اسس النظام التقليدي التي وان كان الحكم الاستعماري قد قوضها الا
ان الدول الافريقية المستقلة عليها ان تقوم باحياء هذا التراث بما يتماشى مع
احتياجات العصر .

وهذا الرأي الذي يرجع انتشار الحزب الواحد في افريقيا الى النظم
التقليدية واثارها مع وجاهته الا انه لا يكفي لتوضيح هذه الظاهرة . فالنظم
والقيم التقليدية اضعفها بشدة ان لم يكن قد قضى عليها في كثير من الحالات
الحكم الاستعماري الذي جاء بمفاهيم جديدة وانظمة مخالفة . فالنظام
الاستعماري مثل المرحلة الوسيطة الانتقالية بين النظم التقليدية التي سادت
قبل وجوده وبين النظم المستقلة التي سادت بعد رحيله .

وعليه فمن الضروري ان نبحث عن اسباب انتشار نظام الحزب الواحد
في اثار النظم الاستعمارية في افريقيا .

ب - الحكم الاستعماري واثاره :

يمكن القول بصفة عامة بان النظم الاستعمارية مع اختلافها قد تركت
اثارا واضحة على سياسات ما بعد الاستقلال في افريقيا . وبالتالي اثرت على
انتشار نظام الحزب الواحد بها بطريقة غير مباشرة .

١ - عن تبريرات نظام الحزب الواحد في افريقيا ، انظر .

Samuel P. Huntington, Social and Institutional
Dynamics of One Party Systems, "in Huntington & Moore, op.
cit., pp. 3-17.

فمثلا يرى البعض أن نظام الحزب الواحد في أفريقيا يعتبر وريث النظام الاستعماري الوجودي التسلسلي (١) والاختلاف الوحيد هو أنه نظام قومي وطني وليس نظاما اجنبيا مفروضا من جانب المستعمر . فالنظام الاستعماري عود الشعب على طاعة ادارة مفروضة عليهم لا تتبع منهم بل من الحاكم، وهذه العادة استمرت ، وان كان الاداريون البيض قد حل محلهم اداريون سود وذلك بدون صعوبات كثيرة» (٢) ويرى أصحاب هذا الرأي أن اتباع فرنسا للمركزية الشديدة في ظل نظام الحكم المباشر هو وراء انتشار نظام الحزب الواحد بصفة خاصة في بادئ الامر في المناطق التي كانت تحت الحكم الاستعماري الفرنسي . بالإضافة الى ذلك فإن نظام المركزية الادارية والسلطة المسلسلة «الهيراركية» التي كانت فرنسا تتبعها هي بنفسها ما يتبعه نظام الحزب الواحد في أفريقيا الى حد كبير . بل ان التنظيم الداخلي للحزب قد بنى في معظم الحالات على التقسيمات الادارية في الدولة ، تلك التقسيمات التي ورثت عن الحكم الاستعماري وظلت باقية دون تغيير بعد الاستقلال في الغالب .

كما انه في ظل الاستعمار البريطاني فإن وجود حزب قوى تحت رئاسة زعيم المسيطر قوى كان لازما وجواز مرور sine qua non لاعطاء السلطة للوطنيين (٣) . ونفس الامر تطور في المناطق التي كانت تحت الحكم الاستعماري الفرنسي وان كان لاحقا على سابقه في المستعمرات البريطانية خاصة في غرب أفريقيا .

ومن ناحية اخرى فإن وجود الاستعمار في حد ذاته عمل على تقوية الحركات القومية التي واجهته ، بمعنى ان الاستعمار كعامل موحد أسهم في تكوين جبهة معارضة له . ولقد عمل الاستعمار على اختلاف انظمته في بادئ.

Coleman & Rosberg, op. cit., p. 659.

١ - انظر

Bénot, op-cit., p. 284.

انظر ايضا :

٢ - Hubert Deshamps. Les Institutions Politiques de L'Afrique Noire. Paris : Presses Universitaires de France, 1970, pp. 114-5.

٣ - لمزيد من المعلومات انظر :

Sir Andrew Cohen, British Policy in Changing Africa, Evanston, Illinois : Northwestern Univ. Press, 1959, p. 41

وللعديد من الامثلة انظر :

Carter, op-cit., p. 284.

الامر عند ظهور الاحزاب السياسية عامة بعد الحرب العالمية ، على تشجيع قيام احزاب « صفوة » تعتمد على تأييد الادارة الاستعمارية وعلى الزعماء التقليديين الموالين للسلطة الاستعمارية مما افقد هؤلاء التأييد الشعبى ودعم الحركة القومية التى كانت فى كثير من الدول الافريقية أساس الحزب الواحد الجماهيرى . فالادارة الاستعمارية سواء كانت بريطانية أم فرنسية أم إنجليزية أم غيرها عملت على تأييد المنظمات السياسية ذات القاعدة الإقليمية أو القبلية فى مواجهة الحركات الوطنية واعتمدت عليها فى تنفيذ سياستها واستمرار الولاء لها حتى بعد الاستعمار . (١)

كما شجعت بعض السياسات الاستعمارية على تقوية حزب واحد وذلك باتباع نظام القائمة الواحدة والدائرة الواحدة فى الانتخابات مما كانت نتيجة خروج حزب واحد مسيطر من الانتخابات .

كذلك نجد ان « النخبة أو الصفوة الجديدة » من المثقفين من الافريقيين فى ظل النظم الاستعمارية كانوا اكثر الفئات تحريكا - اى تعبئة - من الناحية الاجتماعية وبالتالي كانوا اكثرهم شعورا بعدم الاستيعاب والتفرقة والاضطهاد فى ظل النظم الاستعمارية وجدير بالذكر ان كثيرا من هؤلاء المثقفين السابقين الاشارة اليهم ، والذين اصبحوا فيما بعد قادة فى دولهم ، قد وجدوا جاذبية خاصة فى التعاليم الماركسية مما ادى الى تعلمهم لغة الماركسية وبدأوا يتأثرون بنظام الحزب الواحد الذى صور له لينين . .

١ - المثل الكبير على هذا الكوناكات "Conakat" وقد وضع علم رأسها تشومبى ومونجو فى الكونغو والتى استخدمت كأداة للانفصال فى كاتنجا . ومن ذلك أيضا مؤتمر شعب الشمال NPC — Northern Peoples Party للوقوف فى وجه NCNC

فى نيجيريا وكذلك فى غانا نفس الشيء ثم فى تأييد الاحزاب فى الاشانتى والاقليم الشمالى ضد الـ C.P.P. - حزب بكونوما - وفى كينيا ايدت الادارة الاستعمارية الكادر ضد الكانو وينفس المثل عملت فى تنجانيقا على تشجيع الموالين لها خاصة من الزعماء المحليين فانشأت وحزب تنجانيقا المتحد.

"United Tanganyika Party

ليكرس لمصالحها والدفاع عن وجهة نظرها وفى مواجهة الحركة الوطنية التى تمثلت فى التانو وهو الذى ظهر أول الامر فى شكل جمعية اجتماعية وثقافية بين المثقفين من الموظفين والمدرسين فى الاغلب وذلك فى سنة ١٩٢٩ . وان كانت بدأت تأخذ امجاها سياسيا ابتداء من سنة ١٩٣٥ ثم تحولت فيها بعد سنة ١٩٥٢ الى حزب سياسى هو التانو حيث انتخب نيريري لرئاستها .

. ولكن من الملاحظ ان هؤلاء الزعماء الافريقيين الذين قادوا الحركات القومية على الرغم من تأثرهم بالنظام الحزبي اللينيني الا انهم حرصوا بصفة عامة على تأكيد الصبغة القومية الافريقية في نظمهم الحزبية . حقيقة ان اهم الاحزاب الافريقية في المناطق التي كانت تحت الحكم الاستعماري الفرنسي ، وهو حزب « التجمع الديمقراطي الإفريقي » RDA - الذي كانت له فروع في المناطق المختلفة تحت الحكم الاستعماري الفرنسي - ربط نفسه بالحزب الشيوعي الفرنسي بما عرف بالـ "apparentement" وذلك من ١٩٤٦ - ١٩٥٠ (١) الا ان هذه الرابطة كانت نفعية الى حد كبير حتى يكسب الحزب الافريقي قوة في القارة نتيجة لارتباطه بالحزب القوي آنذاك في فرنسا (٢) ولكن ما لبث ان انفصل عنه عندما وجد ضغطا من الادارة الفرنسية عليه . كما ان مثل هذه الظاهرة لم يكن لها وجود في الاحزاب السياسية الافريقية في المناطق الاخرى .

أى بمعنى آخر يمكن القول بان التعرف على الافكار الماركسية - اللينينية ساعد الطليعة الجديدة ممن مثلت الزعامة القومية فيما بعد على استخدام التنظيم الحزبي ودور الحزب في تحريك الجماهير من اجل الوصول الى اهدافهم القومية . ولكن من الجدير بالتاكيد ايضا ان اتباع الزعماء الافريقيين لنظام الحزب الواحد لم ينبع من اطار نظري والاقتناع بنظرية ما او عقيدة جامدة راسخة ، بل من واقع تجريبي وكحقيقة عملية تعمل وظيفيا مع اهداف الاستقلال وتحريك الجماهير .

ومن ناحية اخرى يرى كثير من المهتمين بالشئون الافريقية ان مجرد كراهية الاستعمار دفعت بالزعماء الافريقيين الى نبذ النظم السياسية المرتبطة به والالتجاء الى نظم مختلفة عنه ولكن بصفة عامة فان نبذ النظم السياسية

١ - انظر . Mahiou, op. cit., p. 293.

٢ - وهي الحزب الديمقراطي لساحل العاج ، الحزب الديمقراطي لغينيا ، الاتحاد السوداني ، الحزب التقدمي النيجيري ، الحزب التقدمي التشادي ، الكتلة الديمقراطية الجابونية ، اتحاد شعوب الكاميرون ، الحزب الديمقراطي الفولتي ، الحزب الداهومي الواحد (الذي كان يعرف حتى ١٩٦٠ بالاتحاد الديمقراطي الداهومي) والحزب التقدمي الكونغولي .

وهذه الاحزاب بنت تنظيمها على الحزب الشيوعي للفرنسي . وينفس المثل قائلين . الاتحاد التقدمي للسنغالي ، بالاحزاب الاشتراكية الفرنسية التي ارتبط بها .

الغربية لم يتبعه الاخذ بنظم وايدولوجيات مضادة تماما - ماركسية - حتى فى اكثر النظم الافريقية ثورية . وهذه الحجة الاخيرة واهية اذ تقيم اسباب انتشار نظام الحزب الواحد على اسس ذاتية بينما فى الواقع هناك حقائق موضوعية ملموسة تدفع لاتباع هذا النظام .

ويمكن القول بصفة عامة بان ارجاع اسباب انتشار نظام الحزب الواحد الى الاوضاع الاستعمارية وان كان قد يفسر اسباب انتشار الحزب كحركة وطنية أولا . الا انه لا يفسر اسباب انتشار الظاهرة فى الكثير من الدول الافريقية بعد الاستقلال وخاصة انه لم يكن له جذور قبل ذلك . وان كانت اثر الاستعمار تبدو واضحة فى سياسات ما بعد الاستقلال .

وعليه فمن الواجب هنا ان ننظر الى متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال حتى تكتل الصورة عن اسباب تواجد وانتشار نظام الحزب الواحد الجماهيرى فى افريقيا .

ج - متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال :

واشهر هذه المتطلبات هو الحاجة الملحة لبناء الامة Nation - building أى تحقيق الوحدة السياسية فى اطار دولة قومية . بالاضافة الى تحقيق التقنية الاقتصادية . فالدول الافريقية ورثت هياكل ادارية ضعيفة وهى بحاجة للتدنية الشاملة ، والعبء الذى يقع على الزعامة القومية يتطلب نوعا من الوحدة السياسية وتركيز السلطة .

فالنظم الاستعمارية اقامت اساس الدولة فى افريقيا ولكنها لم تقم ببناء اساس الدولة القومية وهى الشاغل الرئيسى للزعماء الافريقيين . فالدولة الافريقية شامة تحتوى على العديد من الجماعات اللغوية والقبلية والدينية والاقليمية وما الى ذلك . ولم يكن يجمع بينها سوى الخضوع للحكم الاستعماري . وهذه الجماعات ، الاولى ، تجتذب الولاء الاسمى المفرد لها بعيدا عن الدولة . ولكن الاستعمار استطاع ان يحافظ على وحدة هشة لهذه الجماعات المتباينة ، وقد تآكدت قرب رحيله ورحيله الفعلى حقيقة الائتلافات والخلافات الموروثة . بل ان هذه الجماعات بدأت تتنافس مع بعضها البعض ادرجة ان بعضها كان يخشى حدوث الاستقلال حتى لا يسيطر البعض الاخر عليه او على الدولة . ونلاحظ هنا ان الاستعمار قد استطاع ان يجعل من

نفسه - عن طريق القهر خاصة - « عامل تماسك خارجي » ، يحافظ على هذا الاختلاف والتعدد داخل اطار كل مستعمرة أو منطقة تقع تحت سيطرته .

أما الزعماء الافريقيون فقد أصبح شغلهم هو المحافظة على اطار الوحدة الوطنية وتدعيمه عن طريق الاستمالة وليس القهر وعدم الاستيعاب الذي يؤدي في اطار التحريك الاجتماعي الى الشعور بالمتفرقة ، الامر الذي أدى من قبل الى ظهور الحركة الوطنية لمقاومة القهر وعدم الاستيعاب من جانب المستعمر مما أدى للاستقلال . وبالتالي فوجود نفس العوامل من قهر وعدم استيعاب بعد الاستقلال قد تنمى الشعور بالمتفرقة عند البعض مما قد يكون بداية الانشقاق داخل الدولة الافريقية المستقلة والرغبة في تكوين دولة قومية مستقلة عنها .

لهذا وجدت الدولة الافريقية المستقلة في نظام الحزب الواحد الوسيلة لتحقيق التماسك السياسى والوحدة السياسية المنشودة في الدولة بعد الاستقلال (١) فدوره هو تحقيق الاندماج السياسى وذلك على مستويين : الاندماج على مستوى أفقى بين الاجزاء المختلفة لاقليم الدولة بما يقلل الصراع والاختلافات الثقافية والاقليمية وغيرها ويسهم في اقامة جماعة اقليمية متجانسة ، والاندماج على مستوى رأسى بحيث يتغلب على المسافة بين الزعامة وال جماهير ويسهم في تحريك الاخيرة ومشاركتها في الحياة السياسية . (٢)

فقد نظر لنظام الحزب الواحد على انه الوسيلة التنظيمية الاساسية لاستيعاب الشعب كله . ومن هنا عرف باسم نظام الحزب الواحد الجماهيرى مع الاخذ في الاعتبار العمل على الاستمرار في جذب الولاء الاسمى للأفراد الى الاطار القومى الممثل في الحزب بعيدا عن الجماعات الاولى داخل الدولة . أى انه اعتبر بمثابة اطار تنظيمى للوحدة السياسية

١ - عن دور الحزب في تحقيق الاندماج السياسى انظر :

Coleman & Rosberg, op. cit., pp. 8-9; Mahiou, op. cit., pp. 159-208.

انظر ايضا : د . عبد الملك عوده . سنوات الحسم في افريقيا ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ ، ص ٧٩ - ١١٥ .

٢ - انظر Clement Henry Moore, "Mass Party Regimes in Africa", in H.J. Spiro, (ed.), Africa : the Primacy of Politics, New York : Random House, 1966, p. 94.

ووسيلة أساسية لاستمرار تعبئة الجماهير وراء الزعامة القومية ، تلك التعبئة التي تمثلت قبل الاستقلال فى الحركة الوطنية التى وجهت ضد الاستعمار وبهدف الاستقلال على أساس أن الاستقلال ليس نهاية ولكنه بداية لتحقيق التنمية الشاملة والوحدة السياسية ، الأمر الذى يحتم استمرار تحريك الجماهير حول هذا الهدف فى إطار تنظيمى قومى .

وعليه فقد اعتبر أن الحزب الواحد يتمشى مع الحاجة الى بناء الامة والتنمية حيث أنه يضمن أطارا تنظيميا موحدا . أما التعدد الحزبى فقد اعتبره الزعماء الأفريقيون عامل تقسيم بطبيعته ، فهو يفترض الاختلاف لا التوفيق ، بينما المرحلة الراهنة من حياة الدول الأفريقية تتطلب توحيد الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . والتنافس يقضى على الطاقات الأفريقية فى الدول الأفريقية التى تعاني أصلا من ندرة المثقفين .

من ناحية أخرى فإن ضعف البناء الاجتماعى فى أفريقيا لا يمكن من إقامة نظام تعدد حزبى ناجح ، بل يؤدى الى التعدد القائم على الجزئية ممثلة فى القبلية أو الطائفية أو غيرها . فوجود العصبية وجذبها لولاء الأفراد الاسمى يؤدى الى قيام أحزاب شخصية تهدف لتحقيق مصالح جزئية على حساب اعتبارات الوحدة السياسية المنشودة .

هذا بالإضافة الى أن وجود التعدد الحزبى فى عالم تتصارع فيه الاختلافات الأيديولوجية يفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبى وما يعرف بالاستعمار الجديد فى محاولة للتأثير أن لم يكن السيطرة على الأحزاب المتنافسة (١) ليضمن بوصولها للحكم تحقيق أهداف هذه الدول الأجنبية . (٢) والامثلة على ذلك عديدة ، أشهرها أزمة الكونغو ومحاولات كاتنجا للانفصال بفعل التدخل الأجنبى ، ونفس الشيء بعدها فى نيجيريا ومحاولات الاقليم الشرقى للاستقلال تحت اسم بياقرا ، الأمر الذى هدد

١ - Ndabaningi Sithole. "The One/Two Party System," in Mutiso & Rohio, op. cit., p. 459.

٢ - راجع د. حورية توفيق مجاهد ، «سياسة توازن القوى» مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٢٤٢ ، يناير ١٩٧١ من ١٢١ - ١٦٨ . حيث يوضح عمل ما يعرف بـ «توازن الاستمالة» فى الدول النامية .

كيان هاتين الدولتين تماما وأدى الى حروب أهلية • ونفس الامر ولكن بدرجة لا تصل الى الحالتين السابقتين ، كينيا التي اعتبرت بعد الاستقلال المثل الحي على امكانية تطبيق النظام الحزبي على النمط الغربي التنافسي ، ولكنها فشلت في ذلك ، وما لبثت ان اتبعت نظام الحزب الواحد هي الاخرى • وعليه فان الزعماء الافريقيين كثيرا ما يرددون الحالات التي سارت على نهج النظم الغربية وكانت وراء تهديد كيان الدولة ككل •

فالتعدد الحزبي نظر اليه على انه رفاهية لا يمكن للدول الافريقية المتعطشة للوحدة السياسية أن تتحملها •

واخيرا فان ظاهرة الحزب الواحد في افريقيا مرتبطة بظهور الزعامة القومية والنظرة التي رأتها الطليعة عن دورها بعد الاستقلال • فقد اعتبرت أن عليها مهمة تاريخية للاخذ بيد الجماهير نحو التنمية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما أخذت بيدها من قبل وقادتها للتخلص من الحكم الاستعماري والتسلط الاجنبي • فالزعماء في افريقيا يعتبرون ان على كاهلهم « عبء الزعامة » باعتبارهم أكثر العناصر وعيا وتحركا فهم أكثر قدرة من الجماهير الشعبية على معرفة ما هو في صالحها - أي صالح تلك الجماهير • وهم ينظرون الى التنظيم السياسي - الحزب الواحد الجماهيري - تحت زعامتهم كوسيلة أساسية وأداة لتحقيق تلك المهام القومية •

فمن تحليل الوضع السياسي في افريقيا بعد الاستقلال يمكن القول بأن ظهور الحزب الواحد وانتشاره كان حتميا أو لم يمكن تلافيه • (١)

* * *

الفصل الثالث

طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيري

ان نظم الحزب الواحد فى افريقيا وان اختلفت من دولة لاخرى الا انها تتفق فى انها احزاب جماهيرية على الاقل من حيث المبدأ .

وعلى هذا فهى ليست احزابا بالمعنى التقليدى المعروف ، حيث يفترض فى الحزب انه يمثل الجزء وليس الكل (١) . وان وجود حزب يعنى وجود تعدد حزبي (٢) كل منها يمثل مصالح جزء ومشاركة جزء من الشعب . وعليه فان تسمية نظام الحزب الواحد الجماهيرى فى افريقيا تتطوى على عدم الدقة خاصة وان اقتران كلمة جماهيرية بكلمة الحزب يعد تناقضا .

فهو ليس حزبا بالمعنى الدقيق للحزب الذى يعنى « جماعة سياسية تهدف الى الوصول الى الحكم وتمثل مصالح الجزء لا الكل » (٣) . حيث

١ - انظر Neumann, op. cit., pp. 395-400.

ومن المراجع العربية اعمامة التى تناوأت الاحزاب السياسية اندلر : د . بطرس بطرس غالى ، ود . محمود خيرى عيسى ، ادخل فى علم السياسة ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ص ٦٠٨ - ٦٢٤ .

٢ - Clement H. Moore. "The Single Party as Source of Legitimacy" in Huntington & Moore, op. cit., p. 48.

٣ - هناك عدة تعريفات للحزب : فوفقا لتعريف جبريل الموند وجيمس كمالان ، فهى « مؤلّهما فان الحزب هو : « جماعة من المتنافسين يتصارعون مع الجماعات الاخرى من اجل الحصول على السلطة » ومن اشهر التعريفات تعريف « ادموند بيرك » ، هو ان الحزب عبارة عن « اتحاد بين مجموعة من الافراد بغرض العمل معا لتحقيق المصالح القومية وفقا لمبادئ محددة متفقين عليها جميعا » .

ووفقا « لجورج بيرد » فان الحزب « هو كل تجسّد لاشخاص يعتقدون نفس الطريقة السياسية ويداولون وضعها موضع الاعتبار والتشهير عن طريق التحالف مع اكبر عدد ممكن من المواطنين ثم التوصل الى السلطة او على الاقل التأثير على قراراتها » . فالتعريفات التقليدية للحزب تدور حول ان « الحزب هو اتحاد مجموعة من الاشخاص ضد مجموعة اخرى متعارضة فى المصلحة وفى الرأى » .

او ان « الحزب هو التنظيم السياسى الذى يقوم اعضاؤه بعمل مشترك من اجل وصول شخص معين او جماعة معينة للسلطة ، او الحفاظ عليها ومن اجل نصرة عقيدة او ايدولوجية معينة » .

انه يوسع قاعدته لتمثل الجماهير العريضة وعليه فهو ليس حزبا بمعنى انه ليس ممثلا للجزء . وحتى الحزب الشيوعي بالمفهوم اللينيني يعد حزبا بالمعنى التقليدي حيث يدعى تمثيل مصالح البروليتاريا (١) .

وقد يرى البعض ان اقران تسمية حزب بصفة الجماهيرية ليس علميا ولا دقيقا . وهو كذلك اذا قيس بالمعايير المعروفة التقليدية ولكن الدول النامية والمهتمين بدراساتها موضوعيا أصبحوا يضعون لها معايير مستقاة من واقعها . ولعل تبرير الدفاع عن علمية هذه التسمية هو انه يطلق عليه نظام الحزب الجماهيري "Mass Party System" وليس الحزب الجماهيري فهو نظام شامل يمس أوجه الحياة المختلفة وله أثر على كافة الجماعات السياسية . فهو يحوى النظام السياسى كله . أما تبرير صفة الحزب فسببها الاساسى موضوعيا هو ان الهيكل التنظيمى لنظام الحزب الواحد الجماهيري يأخذ نفس تنظيم الحزب الواحد الشيوعى ، حقيقة ان المضمون يختلف ولكن الاطار التنظيمى واحد تقريبا .

من ناحية ثالثة فان نظام الحزب الجماهيري من الناحية الواقعية كما سيرد تحليله يقوم على جوهر داخلى بمثابة حزب طليعى من الاجهزة العاملة ولكن اطاره الخارجى جماهيري . انن هو حزب داخل قاعدة جماهيرية عريضة ، او حزب داخلى قاعدته جماهيرية عريضة .

ولكن بصفة عامة نقول انه حزب جماهيري لانه يفتح باب العضوية فيه لكافة طوائف الشعب بدون تمييز كما انه يدعى تمثيله مصالح الجماهير الشعبية .

== ويقول « جان شارلو » ان « الحزب السياسى فى مفهومه الحديث هو تنظيم سياسى له خصائص متميزة ، اولها ، الاستمرارية سواء فى بنائه الهيكلى او حركته السياسية وثانيها ، الانتشار الاقليمى لاجهزته فى أنحاء الدولة ، وثالثها . هو المحاولة الدائمة للتوصل الى السلطة فى الدولة استنادا الى الجماهير الانتخابية او الى الجموع الشعبية » .

ومن المراجع الحديثة نسبيا والمفيدة عن الاحزاب السياسية انظر :

Jean Charlot. Les Partis Politiques Paris : Armand Colin, 1971.

وعن تعريف الحزب السياسى انظر ص ٤٦ - ٥٣ حيث استعرض العديد من التعريفات .

١ - ينص الدستور فى الاتحاد السوفيتى على ان الحزب هو « طليعة الشعب العامل فى صراعه لتقوية السلام الاشتراكى وتنميته » .

الحزب الجماهيرى والحزب الشيوعى :

والحزب الجماهيرى فى افريقيا يتميز ويختلف من حيث طبيعته عن الاحزاب بالمعنى المعروف فى الغرب وفى الدول الشيوعية على حد سواء .

فكما سبق أن ذكرنا هو لا يمثل الجزء كما هو الحال فى الاحزاب بصفة عامة بما فيها الاحزاب الشيوعية - بل ان قاعدته تتسع لتشمل الكل وتقاس جماهيريته عن طريق تمثيل الشرائع ، فنجد حزب الجميع : من فلاحين وعمال ومثقفين وما الى ذلك من فئات الشعب المختلفة .

اذن اذا كان الحزب فى الغرب عبارة عن أداة فى يد الجزء فهو فى افريقيا اساس تنظيمى يضم الكل . والواقع فان هذا هو الهدف منه .

كذلك يختلف عن الحزب الغربى فى أن هذا الاخير ليس الا أداة للفوز فى الانتخابات ، وبالتالي الوصول الى الحكم ، فى حين أن نظام الحزب الواحد فى افريقيا ليس وسيلة أو أداة لذلك لانه اساسا يقوم بالحكم ولا يوجد منافس له فى ذلك ولان نتيجة الانتخابات تكون فى العادة معروفة سلفا فى افريقيا ، ولان الانتخابات ليست الا مظهرا لاعطاء المشروعية ولتحريك الجماهير . حتى ان دولة مثل غانا فى ظل نكروما الغتها على أسس انها مكلفة ولا داعى لها .

فيمكن القول اذن أن نظام الحزب الواحد فى افريقيا وسيلة تنظيمية للاستمرار فى الحكم عن طريق تعبئة الجماهير حول سياسته وايدولوجيته

وهو يمثل السياسة الافريقية بصفة عامة . تلك السياسة التى توصف بأنها سياسة حزبية اشارة الى دور الحزب الجماهيرى المتفوق على ما عداه فى الدولة من مؤسسات وأجهزة . ولا يقتصر دوره على مد الحكومة بالزعامة وما الى ذلك كما هو الحال فى الحزب بمفهومه التقليدى فى الغرب .

من ناحية اخرى فان نظام الحزب الواحد فى افريقيا يختلف عن الحزب بالمفهوم الشرقى أى الحزب الشيوعى . فهو يختلف عنه من حيث طبيعته فى انه ليس ارهابيا أو بوليسيا كما هو معروف عن الحزب الشيوعى فقد تكون هناك بالفعل بعض وسائل القمع ولكن ليس بالطريقة الارهابية الشيوعية (ومثالها معسكرات العمل الشاقة التى يمكث بها الفرد سنوات

طويلة) بل ان التصفية البدنية فى افريقيا وان كانت تستخدم فى بعض الأحيان الا انها نادرة الحدوث بصفة عامة . ف نظام الحزب الواحد فى افريقيا مبنى على الاستمالة أساسا وذلك من أجل تقبل سياسات الحزب والسير على خطاه . فالنظام السياسى فى افريقيا حتى فى أكثر الدول ثورية لا يحترق فى مركزه هيكاه ولا فى نظامه من مناهيه فى الحزب الشيوعى السوفيتى انذى يتسبب اقرب ما يكون نظام الجيش فى تسلسله وقانونية اوارده والساعة فيه .

والواقع ان هناك بعض الدول تستخدم اصطلاح « تحالف قوى الشعب » للتعبير عن مضمون الجماهيرية والبعض الآخر يستخدم لفظ الجبهة الشعبية وذلك فى محاولة لابعاد صفة الحزب الواحد التى تربط فى الانهان بالحزب الشيوعى . واكن ان الاوان للدول الافريقية وللمتخصصين فى دراساتها ان يعملوا على استخدام المفاهيم دون حرج مع تمييزها بما يتمشى مع واقع الأنظمة الافريقية التى تخالف ما عداها من أنظمة غربية كانت ام شرقية . فقد ادخلت النظم السياسية الافريقية باهم دعائمها - اعنى نظام الحزب الواحد - ابعادا جديدة مستحدثة فى دراسة الحكومات المقارنة قضت على النظرة التقليدية الضيقة السابق الاشارة اليها .

وعندك كثير من الاصطلاحات المستخدمة فى نظام الحزب الواحد فى افريقيا مستمدة من لغة الحزب الشيوعى مثل - المكتب السياسى ، اللجنة التنفيذية ، المركزية الديمقراطية ، النقد الذاتى ، التناقض الداخلى وغيرها . (١) ولكن حتى هذه الاصطلاحات يجب ان تفهم بمضمونها الافريقى حيث اصبح من المتفق حايه بين دارسنى الحكومات المقارنة تعدد ابعاد المفهوم الواحد بحيث يتضمن فى الواقع تعددا فى المفاهيم ، أى فى التعاريف . هذه المفاهيم واللغة السياسية المستخدمة فى الدول الافريقية يجب تنهيمها فى ضوء البيئة الافريقية . حتى الثورية والتقدمية وغيرها من الاتجاهات الايديولوجية يجب ايضا تفهمها فى ضوء المفهوم الافريقى لها .

« فاعلمية » بصفة عامة لا تصلح للحكم على واقع الاشياء فى افريقيا ولعل المفيد فى هذا المجال الرجوع الى اراء « بارون دى مونتسكيو » فى نسبية الحكومات والانظمة وفقا لنسبية القوانين والاضاع والظروف ، تلك

الآراء التي بلورها في مؤلفه « روح الفوانين » في القرن الثامن عشر الذي يعد اسهاما خالدا في مجال الحكومات المقارنة .

ولكن أيا كان الامر فهو نظام حزب واحد . ونلاحظ أن صفة الجماهيرية أكثر تحقيقا من الناحية الواقعية في النظم الثورية المركزية عنها في النظم المحافظة التعددية . ومع كل فن مشاركة الجماهير في الحزب سواء الثوري منها أو الأكثر محافظة تعتبر مرتفعة كثيرا إذا قيسست بالأحزاب الأخرى بفهومها التقليدي بما فيها الحزب الشيوعي (١) فالمعدل في أفريقيا هو اشتراك من ٣٠ إلى ٥٠٪ من البالغين . (٢)

صحيح أن هناك بعض الحالات الاستثنائية يعتبر فيها جميع المواطنين تلقائيا أعضاء في الحزب من ذلك خاصة زائير ، حيث كل زائيري يصبح عضوا في « الحركة الشعبية للثورة » وذلك بمجرد مولده (٣) ، وغينيا حيث كل غيني من سن ٧ سنوات فما فوق يعتبر تلقائيا عضوا في « الحزب الديمقراطي لغينيا » ولكن بصفة عامة فإن الانسوية في ظل نظام الحزب الواحد في أفريقيا مفتوحة للجميع ولا تخضع للانتقاء الدقيق كما هو الحال في الحزب الشيوعي . ومع أن طلبات العضوية تعتبر متطلبا سابقا للانضمام للحزب في أفريقيا إلا أنها نوع من الشكليات أو الرسميات حيث لا يتبع في شأنها التدقيق في الاختيار ولا يتطلب الحال توصية من أعضاء منضمين كما هو الحال في الأحزاب الشيوعية (٤) . كما أن الفرد يصبح عضوا كامل العضوية بمجرد انضمامه

١ - الحزب الشيوعي السوفيتي بلغت العضوية فيه ٨٪ فقط من مجموع المواطنين البالغين في الاتحاد السوفيتي .

انظر : John N. Hazard, The Soviet System of Government. Chicago & London : The University of Chicago Press, 1968. p. 28.

ولمزيد من المعلومات عن الحزب الشيوعي السوفيتي انظر ص ١١ - ٢٢ .

٢ - في نهاية عام ١٩٦٢ بلغ عدد أعضاء الحزب في غانا ٢ ½ مليون (أي مجموع السكان البالغين) بالإضافة إلى ١ ½ مليون في منظمات الشباب بينما في تنزانيا فإن آخر تقدير للأعضاء هو ٢ مليون عضو في الحزب .

٣ - انظر Africa South of the Sahara, 1975, p. 977.

٤ - طلب الانضمام للحزب الشيوعي السوفيتي يشترط أن يصحبه توصية من ٢ أشخاص يكونون أعضاء في الحزب للفترة لا تقل عن خمس سنوات والتوصية أو الضمان تؤخذ بحسب حيث يتعرض هؤلاء الضامنون - الموصون بعضوية متفهم للعضوية - للعقوبة وفقدان العضوية في حالة إذا لم تكن توصيتهم أو ضمانهم في محله . وبعد فحص الطلب والتدقيق فيه يتخذ المؤتمر في المستوى الأعلى مباشرة قراره بقبول الانضمام ولكن رغم ذلك لا يعتبر المتقدم عضوا بل مرشحا يخضع لفترة

للحزب في افريقيا ولا يبقى فترة تحت التجربة . وعدد الاعضاء المنضمين مرتفع كثيرا في افريقيا بالنسبة لغيرها من الانظمة . حقيقة ان تلك الاعداد يجب اخذها بتحفظ حيث عادة ما تكون البيانات المعطاة مبالغ فيها تأكيدا لقوة الحزب ولتحرك الجماهير حوله ومن ناحية أخرى فان شراء بطاقات العضوية كثيرا ما يكون اجباريا خاصة في الريف وبين الموظفين العموميين حيث تستقطع الاشتراكات اجباريا عند المنبع (١) . ولكن ومع ذلك فان المشاركة الجماهيرية سواء بالانضمام أو الاشتراك الفعلي في سياسات الحزب تعتبر ظاهرة جديرة بالدراسة في افريقيا . فلا يوجد خارج نظام الحزب الواحد في معظم الدول الافريقية الا بعض الحالات المحدودة : تضم بصفة خاصة من يصرون على مقاطعة الانضمام - وهم قلة اذ انهم الخاسرون حيث عادة ما تسد امامهم ما يتاح لغيرهم من أعضاء الحزب من فرص - هذا بالإضافة الى البعدين عن الحياة السياسية بقرار من القيادة السياسية

الحزب الجماهيري وحزب الصفوة :

وما دنا بصدد تحديد طبيعة نظام الحزب الواحد في افريقيا ووجه تمييزه عن غيره فيجدر بنا تحليل الفارق الجوهرى بينه وبين ما يعرف بحزب الصفوة أو النخبة أو السادة أو الكادر . "Patron, Cadre, Elite, Party"

= اختيار دقيق - تبلى في المتوسط عاما - عليه ان يثبت فيها صلاحيته وكفاءته من حيث الالتزام والطاعة والنظام بعدها تتخذ كافة الاجراءات والخطوات السابق اتخاذها لاعتباره مرشحا حتى يصبح عضوا . اما اذا ثبتت عدم صلاحيته فيسقط من قائمة المرشحين للعضوية .

وطلب الانضمام يشترط فيه الحصول على أصوات ثلثى أعضاء اللجنة الاولى . ومع كل ذلك فان العضو الجديد يطرد اذا ثبتت عدم صلاحيته بعد الانضمام انظر : Hazard, op. cit., pp. 20-1

١ - لمزيد من المعلومات عن التفرقة انظر :

Ruth Schacter, "Single Party Systems in West Africa," in American Political Science Review, LV, No. 2 (June, 1961), pp. 294-307, and Thomas Hodgkin, African Political Parties, Harmondsworth : Penguin Books, 1961. esp. pp. 68-75.

ولكن كليهما استفاد واشاد بمجهودات موريس ديفرجيه في هذا التقسيم وان كان هذا الاخير قد طبقه في الاول على الاحزاب الغربية . : انظر : Maurice Duverger, Political Parties. Part I. New York : John Wiley & Sons, 1954. esp. pp. 63-71

انظر ايضا الطبعة الجديدة من هذا المرجع . الفصل الثانى خاصة ص ٦٢ - ٧١ والذي قام بنشره في لندن : Methuen & Co. Ltd., 1967,

انظر ايضا : Moore, "Mass Party Regimes ..." op. cit., pp. 85-115

ويرى « موريس ديفرجيه » أن هذه التفرقة جوهريّة لأنها تنبع من الاختلافات في هياكل هذه المؤسسات .

ولقد ظهر حزب الصفوة أو حزب السادة في إفريقيا ولقى تأييد النظم الاستعماريّة . وكان في بادئ الأمر أقوى من الحزب الجماهيري بفضل تأييد الإدارة الاستعماريّة مع الاختلافات الجوهريّة بين الأسس التي تقوم عليها .

ولكن الأمر انتهى بانتهياره على يد الحزب الجماهيري في كل دولة . وحزب الصفوة هذا ليس جماهيريا ، ولكن قد يكون قوميا أو على مستوى الدولة بأكملها : أي أن نطاقه الجغرافي ليس محدودا بإقليم معين في الدولة وهذا النوع من الأحزاب انتشر تحت تأييد الحكم الاستعماري ، وهو يمثل أولئك الذين يملكون أو "the haves" ولهم تقليديا مكانة في المجتمع وليس الذين لا يملكون "The have nots" وهو باعتباره حزبا جماهيريا ، فهو يعتمد على المؤيدين لا على الأعضاء أو المشاركة المباشرة فالعضوية ضعيفة . أما الأحزاب الجماهيرية فقد اتت زعامتها مما عرف بالطليعة أو النخبة الجديدة "new elite" من الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى والعليا من الدنيا أي بصفة عامة ممن لا يمتلكون تقليديا الجاه أو المال .

ويتشابه حزب الصفوة مع الحزب الغربي في أنه أداة للوصول إلى الحكم . وهو لا يعتمد على الجماهير ولكن على الزعامات التقليدية من ناحية ، والحكم الاستعماري من ناحية أخرى ، حيث تلتقى المصالح المشتركة في المحافظة على الوضع القائم في ظل الحكم الاستعماري . إذن فهو ليس بحزب المثقفين من النخبة الجديدة ولكنه حزب الزعامات التقليدية التي وجدت نصيرا لها في الحكم الاستعماري الذي لم يكن لديه استعداد لتقبل واستيعاب الطبقات الدنيا والزعامات الجماهيرية النابعة منها . (١) ومن ثم شعرت

= انظر بصفة خاصة من ص ٨٦ - ٩١ .

ومن التحليل المفيد للتارقة بين النظامين ، انظر :

W. E. Abraham. The Mind of Africa. London : Weidenfeld & Nicolson, 1967, pp. 173-186.

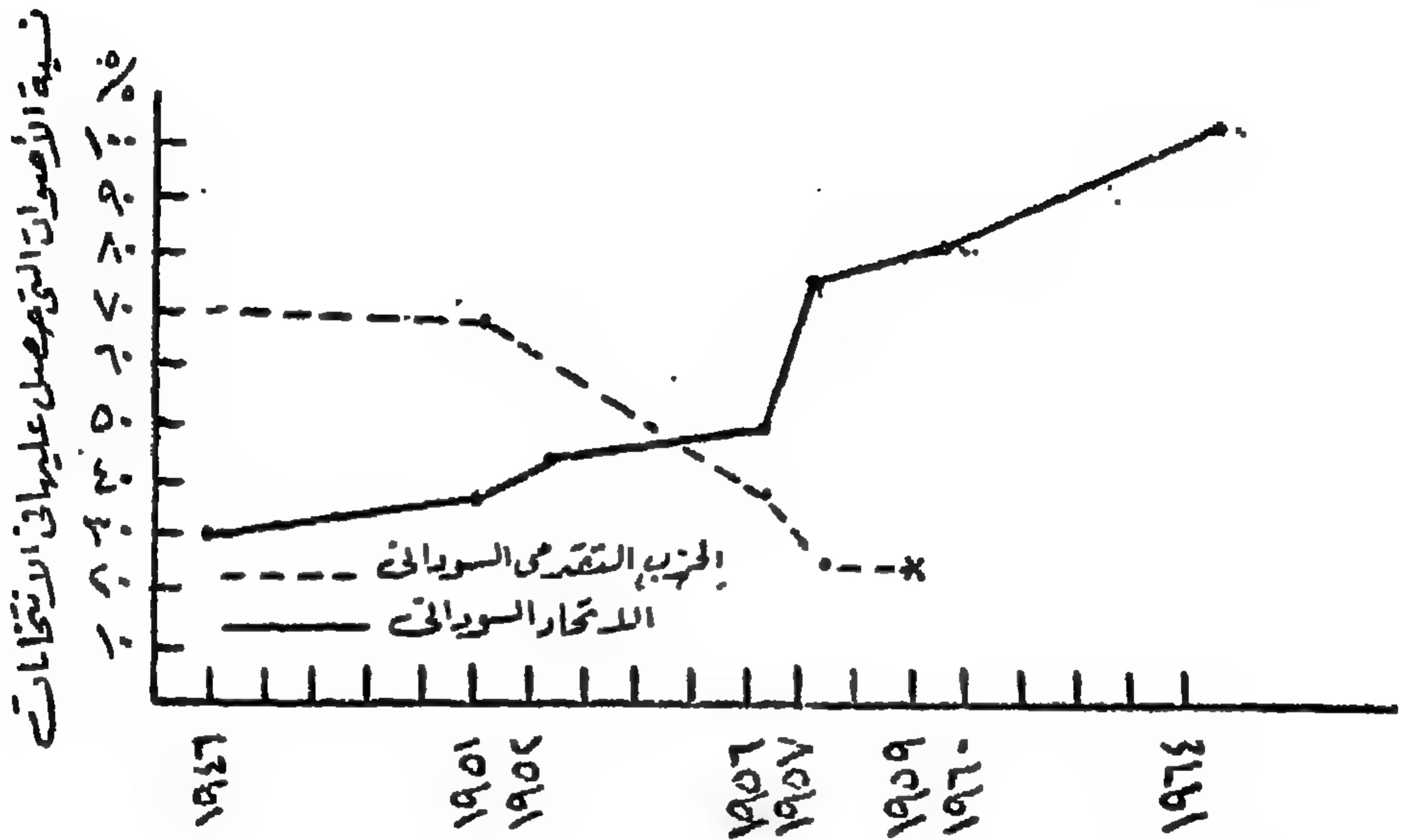
١ - حقيقة أن أحزاب الصفوة أو الكادر في إفريقيا بصفة عامة ضمت البعض من المثقفين بالمفهوم الغربي والذي تلقى للعديد منهم الدرجات الدراسية العليا - من ذلك مثلا دكتور دنكواه في غانا وزعامته لحزب « مؤتمر ساحل الذهب المتحد » وهو مثل لحزب الكادر - ولكن هؤلاء بصفة عامة من ناحية جاءوا أساسا ممن يمتلكون ومن ناحية أخرى ارتبطوا في ولائهم بالزعماء التقليديين وبالحكم الاستعماري لا « بالصفوة الجديدة » .

هذه الفئات الأخيرة بالتفرقة. مما أدى الى ظهور الحركة الوطنية بعيدتها في محاولة للتخلص من الاستعمار واتباعه من الزعماء التقليديين الذين مثلوا الصفوة القديمة .

انن بينما يعتمد الحزب الجماهيري بصفة اساسية على الشريحة الكبيرة من جماهير الشعب ويسعى الى تنظيمها والوصول اليها بهدف تحريكها خلف سياسته وتخليصها من سيطرة الزعامات التقليدية التي مثلت حائلا بينها وبين الحزب ، فان حزب الصفوة او النخبة يعتمد على الصفوة من الزعماء التقليديين : وهو يستمد قوته وكيانه منهم ومن تأييدهم له وهؤلاء بدورهم يمارسون نفوذهم على الافراد الموالين لهم باعتبارهم السادة على المستوى المحلي . اي ان الجماهير في هذه الحالة يظل ينظر اليها على انها تمثل مجرد ناخبين سلبيين يحصل على اصواتها من خلال تأثير الزعامات التقليدية والصفوة او السادة دعامات الحزب . فحزب السادة او الصفوة يعتبر بمثابة « اتحاد كوندرا الى » للعشائر السياسية ويعتمد في وجوده على تأييدها المادي والمعنوي (أ) .

وعليه فمن الطبيعي ان يختلف الحزب الجماهيري عن حزب الصفوة او النخبة او الكادر من حيث الهيكل التنظيمي . فالاول في سعيه لتحريك الجماهير سعى لبناء هيكله التنظيمي بحيث يصل الى الجماهير على مستوى الدولة كما سعى الى انشاء المنظمات الجماهيرية وتنظيمها وعلى رأسها منظمات الشباب والنساء والتحالف مع النقابات العمالية اما الاخير فهو لم يهتم بالتنظيم الذي يسعى للوصول الى الجماهير : وعليه فهيكلة التنظيمي حل محل حزب الصفوة بالتدريج حتى قضى عليه في النهاية فر اغلب الحالات حتى ان البعض ينظر لحزب الصفوة على انه مرحلة في التطور الحزبي في افريقيا .

والشكل التالي كمثال يوضح كيف تطور الوضع من تفوق حزب الصفوة على الحزب الجماهيري حتى بدء الامر ثم انعكس الوضع الى ان قضى الاخير على الاول . والمثال مستقنى من السودان الفرنسى سابقا ومالى حاليا ، والعلاقة بين « الاتحاد السودانى » - الذى يمثل الحزب الجماهيري هناك الذى قاده الحركة الوطنية و « الحزب التقدمى السودانى » الذى كان مثالا لحزب الصفوة (١)



Horeya Tawfik Megahed, Ma'li in Transition : a Study in Continuity & Innovation in Nation-building. Indiana - University Ph. D. dissertation (unpublished), 1965, p. 94.

من أمثلة حزب الصفوة أيضا :
Union Nigerienne des Independants et Sympathisants de Niger. & Northern People's Congress of Nigeria,

وكذلك فى السنغال وان اختلف قليلا فى طبيعته :
"Parti de Solidarité Sénégalaise"

وفى ختام تحليل طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيرى فى افريقيا
تجدر ملاحظة أن هناك استحالة فى أن يكون الحزب شاملا جامعا كحزب
جماهيرى وفى نفس الوقت أن يكون أداة فعالة للحكم .

والكثير من الدول تنبعت الى أن حزبا الواحد أصبح غير متناسق
الى حد كبير وظهرت فى أطاره التناقضات الداخلية . وقد حاولت دول مثل
تنزانيا وغيينيا تلافى هذه التناقضات عن طريق إعادة النظر فى شأن
« جماهيرية » الحزب والتركيز على الناحية العددية وذلك بالاتجاه نحو
التركيز على نوعية الاعضاء . ولا يعنى هذا قصره على شرائح اجتماعية
معينة بقدر ما يعنى قصره على من يؤمن بأهدافه . أى التركيز على ضرورة
الالتزام بمبادئ التنظيم والولاء له ممن يرغبون فى الانضمام وقد كان هذا
وراء حملات تطهير الأحزاب من الانتهازيين ممن برزوا من الجدارر واتخذوا
من الحزب وسيلة لتحقيق أهدافهم ومكاسبهم الشخصية ومن بعض العناصر
غير الموالية لمبادئ التنظيم وإن كانت استقامت بتغلغلها فيه أن تسعى
جاهدة لهدمه .

الباب الثاني

خصائص نظام الحزب الواحد
في أفريقيا

على الرغم من الاختلافات بين الدول الافريقية فى تطبيقها لنظام الحزب الواحد الا ان هناك قاسما مشتركا من خصائص عامة تميز هذا النظام .
وأهم هذه الخصائص تتعلق بهيكلة التنظيمى أو تنظيمه الداخلى حيث انه بنى تحقيقا لكونه حزبا جماهيريا ، وبالتالي فقد وسع قاعدته لتضم الجماهير العريضة على أساس جغرافى ووظيفى فى الدولة . وهو وان تشابه من حيث الشكل مع الحزب الشيوعى - حيث اخذ عنه الاطار التنظيمى وكثيرا من المفاهيم المستخدمة - الا ان المضمون ظل افريقيا .

ومن الخصائص الهامة التى طورتها الدول الافريقية ظهور الزعامة الكاريزمية التى اعتبرت المكمل المنطقى لنظام الحزب الجماهيرى والتى تلعب دورا هاما فى جذب الجماهير لها ومن ثم للتنظيم . فالزعيم القومى هو رمز حى للوحدة القومية فى دول افريقية تهتم بتقليديا بالرموز . والزعامة الكاريزمية لها اهميتها كما ان لها أوجه قصورها ، ومع هذا فان الدول الافريقية عامة لم تستطع ان تتغلب على جاذبيتها .

ونظام الحزب الواحد عمل على ان يكون تطابقا بين الحزب - الامة - والدولة فى سعيه لبناء الدولة القومية . ومن ثم فهناك فى الكثير من الحالات تلازما وتداخلا بين الشخصيات والادوار فى الحزب والحكومة . كما ان المجالس التشريعية اصبحت بمثابة أجهزة تابعة للحزب ، وهى اما تضم فقط اعضاء منتمين للحزب ، أو تضم اغلبية عظمى بيدها الكلمة النهائية وتصل الى ٨٠٪ من مجموع الاعضاء - كما هو الحال فى الحزب الواحد المسيطر وفى سعيه لتدعيم سلطته فى الدولة فان الجهود تبذل للقضاء على المعارضة سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية . حتى يضمن الحزب فى النهاية التحكم فى الحياة السياسية ان لم يكن احتكارها تماما . الامر الذى يثير مسألة الديمقراطية فى اطار ذلك النظام . ولكن الدولة الافريقية تتفهم الديمقراطية بمفهومها الافريقى ولا ترى انها تتطلب بالضرورة تعددا فى الاحزاب بل ترى ان من الممكن ، بل من المفروض تحقق الديمقراطية فى اطار نظام الحزب الواحد عن طريق المشاركة الفعلية فى الحياة السياسية .
وعليه فان هذا الباب المتعلق بخصائص نظام الحزب الواحد فى افريقيا

ينقسم الى فصول خمسة تتناول :

- الفصل الاول : الهيكل التنظيمى للحزب الواحد .
- الفصل الثانى : الزعامة فى نظام الحزب الواحد .
- الفصل الثالث : الحزب والمؤسسات الرسمية للدولة .
- الفصل الرابع : الحزب والمنظمات الجماهيرية .
- الفصل الخامس : الحزب والمعارضة .

الفصل الأول

الهيكل التنظيمي للحزب الواحد

يتميز نظام الحزب الواحد في افريقيا بالتنظيم الهرمي و المركزية الديمقراطية (١) التي من اهم دعائياتها السلطة المسلسلة و الهيراركية (٢) وهو في هذا المجال قد تأثر الى حد كبير بتنظيم الاحزاب الشيوعية ومن هنا يخلط البعض بينه وبين الحزب الشيوعي (٣) ولكن في الواقع ان هناك اوجها كثيرة للاختلاف بينهما حتى من الناحية التنظيمية . فالهيكل بالفعل متشابه الى حد كبير ولكن المضمون يختلف ويحرص الزعماء الافريقيون على تأكيد هذا الاختلاف . فنظام الحزب الواحد في افريقيا باعتباره نظام حزب جماهيري فقد نظم على هذا الاساس (٤) . اي بحيث تتسع قاعدته لتمس الجماهير في مجموعها . وهذا هو جوهر الاختلاف التنظيمي .

واهم ما يميز التنظيم الهرمي هو وجود عدة مستويات تنظيمية للحزب

١ - لمزيد من المعلومات عن التنظيم الحزبي في افريقيا راجع :

Mahiou, op. cit., ch. VIII esp. pp. 233-245 & Zolberg, Creating Political Order , op cit., pp. 93-106, See also, Lavroff, op. cit., pp. 61-70 & Hodgkin, op. cit., pp. 82-124.

وعن التنظيم الداخلي للحزب عامة انظر :

Maurice Duverger. Political Parties (Trans by Barbara & Robert North). London : Methuen & Co. Ltd., 1967, op. cit., pp. 4-60.

Pyramidal Structure - Democratic Centralism - Hierarchy of Authority. - ٢

Mahiou, op. cit., p. 291

- ٢

Wallerstein, op. cit., pp. 95-8

- ٤

تتراوح فى العادة من ٣ الى ٥ مستويات (١) يكثر عدد وحداتها الاساسية فى المستوى القاعدى ويقل عدد الوحدات فى المستويات التالية تدريجيا حتى ينحصر الحزب فى قمته فى المستوى التنفيذى فى فئة من الاشخاص على راسها الزعيم القومى رئيس الحزب ورئيس الدولة .

والتنظيم الهرمى للحزب مبنى على التنظيم الادارى للدولة بمستوياته المختلفة فكل وحدة من الوحدات الادارية يوجد بها وحدة للحزب ، وتجمع هذه الوحدات الادارية فى مستوى اعلى يقابله تجمع لوحدات الحزب لمستوى اعلى وهكذا حتى تلتقى قمة الحزب بقمة التنظيم الادارى للدولة ممثلة فى كلتا الحالتين فى شخص واحد هو الزعيم القومى فى العادة . اى ان التنظيم الهرمى للحزب يوازى التنظيم الادارى للدولة ومبنى عليه جغرافيا (اداريا) .

واهم خصائص التنظيم الداخلى للحزب الواحد فى افريقيا - - - - -
تميزه بوضوح عن الحزب الشيوعى - هو ان الاول قد وسع قاعدته لتبنى على التنظيم الادارى للدولة . فكان قاعدة التنظيم الهرمى فى افريقيا مبنية على القرية التى ظلت دائما وكما كانت تقليديا النواة الرئيسية للتنظيم السياسى . فالاحزاب الافريقية قد تختلف فى درجة تنظيمها ومدى تقديمتها وغير ذلك الا انها جميعا تتفق فى ان قاعدتها المحلية فى القرية او الحى (٢)

١ - هناك بعض الدول يتخذ التنظيم فيها ثلاثة مستويات فقط اى المستوى القاعدى ومستوى وسيط واحد واخيرا مستوى القمة اى المستوى القومى . فالاتحاد الاشتراكى العربى فى الجمهورية العربية الليبية يقوم التنظيم العام له على (١) مؤتمر لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى فى الوحدة الاساسية (ب) مؤتمر لجنة الاتحاد الاشتراكى فى المحافظة (ج) المؤتمر الوطنى العام ومجلس قيادة الثورة بالجمهورية (مادة ٥ من النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى - ١١ يونيو سنة ١٩٧١)
بينما « تانو » فى تنزانيا يقوم هيكله التنظيمى على ٥ مستويات هى : الخلية ، الشعبية ، الناحية ، الاقليم والمستوى القومى . راجع :

Sylvian Urfer, " La TANU et le Parti Unique en Tanzanie" in Le Mois en Afrique, Revue Française d'Etudes Politiques Africaines, No. 65. (Mai, 1971), p. 83-4.

Bénot, op. cit., p. 302.

وليست الخلية كما هو المعروف في نظام الحزب الشيوعي (١) حقيقة أن بعض النظم في أفريقيا عملت على تدعيم وتقوية التنظيم « الجغرافي » للحزب بوحداث وظيفية - أو في محل العمل - تنتشر كلجان أساسية في المؤسسات الاقتصادية والهيئات والتنظيمات الاجتماعية والثقافية وغيرها ، ولكن هذه تعتبر مكملة للجانب الأساسية المبينة على التقسيمات الإدارية بصفة عامة . فالحزب في أفريقيا بصفته حزبا جماهيريا قد عمل على نشر وخدماته المختلفة في الدولة حتى تصل الى الجماهير العريضة بصفة عامة في محاولة لتنظيمها . فالحزب في أفريقيا يعرف بأنه حزب الفرع "branch party" حيث تنتشر فروعه في كافة أنحاء الدولة على كافة مستوياتها .

المستوى القاعدي :

ونظرة الى المستويات المتعددة تبين لنا أن المستوى القاعدي يتمثل في الوحدات الأساسية المنتشرة في الوحدات الصغيرة في المدن والقرى والبادية على حد سواء وهذه الوحدات تلعب دورا رئيسيا كنقطة الالتقاء بين الجماهير والحزب فعن طريقها تحرك الجماهير حول سياسة الحزب وتجذب - ومن ثم تجلب الزعامات الجديدة والدماء الجديدة للحزب .

ويختلف عدد تلك الوحدات من دولة لأخرى (٢) فهي تبلغ مثلاً

١ - التفرقة الأساسية بين الخلية والفرع هي أن الأولى أساسية وظيفية أي في إطار موقع عمل معين كمؤسسة أو منظمة أو غيرها بينما الثاني أساسية جغرافية ومحلي إقليمي . من ناحية أخرى فإن الفرع من ناحية عدد أعضائه أكثر كثيراً من الخلية .

لمزيد من المعلومات عن هذه التفرقة انظر :

Duverger, op. cit., pp. 23-35.

Mahiou, op. cit., pp. 293-4

٢ - عن الأعداد انظر :

Africa South of the Sahara, 1975, op. cit.

راجع أيضاً :

١٠٢٥٠ لجنة في الاتحاد الديمقراطي لغينيا (١) وفي الاتحاد السوداني في مالي بلغ عددها ٩٧٠٠ لجنة وفي الحزب الديمقراطي لساحل العاج ٤٠٠٠ لجنة وفي الاتحاد التقدمي السنغالي وصلت الى حوالي ٣٠٠٠ لجنة (٢) . ولكن اختلاف العدد لا يهم ، فالهم هو انها تركز على الوحدات الادارية في اصغر - او ادنى - مستوياتها . بحيث ان كل وحدة ادارية جزئية تتضمن وحدة سياسية .

ويتولى العمل الفعلي في الوحدات الاساسية لجان منتخبة من الشعب من الناخبين مباشرة وتعرف باللجان الاساسية ويختلف عدد اعضاء كل من هذه اللجان من دولة الى اخرى (٣) . فمثلا بينما يبلغ عدد اعضاء اللجنة في غينيا عشرة ، في السنغال يمكن ان يتولاها شخص بمفرده ، بينما في مالي كما هو الحال في بعض الدول الاخرى نجدها قد بنيت على نسق المكتب السياسي القومي او اللجنة التنفيذية العليا للحزب - أي نسق اعلى الاجهزة التنفيذية فيه (٤) .

واللجان الاساسية القاعدية تختلف نوعية شاغليها وفقا للدولة والايديولوجية المطبقة ولكنها بصفة عامة في الدول المحافظة تكون من سلالة واحدة أي ethnic بينما في الدول الثورية فتتكون من العديد من السلالات أي crossethnic . وعليه فان بعض اللجان وخاصة في

١ - اختلفت آراء زعماء الحزب انفسهم في شأن عدد الوحدات الاساسية . في كتاب الرئيس احمد سيكوتوري : الثورة والوحدة الشعبية ، المنشور في كوناكري سنة ١٩٦٤م ذكر في ص ٨٠ ان عددها ٧٦٠٠ لجنة بينما ذكر مرة اخرى في جريدة الحرية في ٢٢ ، ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ان عددها ١٠٢٥٠ لجنة . ويبدو ان عددها في زيادة وكان قد ذكر من قبل في سنة ١٩٦١ ان عدد تلك اللجان الاساسية في غينيا يبلغ ٤٠٠٠ وحدة .

ولزيد من المعلومات عن الحزب في غينيا انظر :

Victor Du Bois. The Independence Movement in Guinea : A study in African Nationalism, unpub. . Ph. D. dissertation, Princeton Univ., 1962, p. 321. See also, Victor du Bois, "Guinea" in J. Coleman & Rosberg, op. cit., pp. 186-215. L. Gray Cowan, "Guinea" in Carter, op. cit., pp. 149-236. & Charles B. La Republique de Guinée, Paris : 1972.

٢ - François Zuccarelli. L'Union Progressiste Sénégalaise (UPS). _ Le Mois en Afrique, No. 65, Mai, 1971, pp. 30-39.

Mahiou, op. cit., p. 294.

Megahed, op. cit., p. 141.

٣ - راجع :

١ - انظر :

المناطق الريفية يسيطر عليها أسرة أو أسرتين من الاسر ذلت : المكانة ، فالعضوية فى مثل هذه اللجان وكذلك رئاستها - شأنهما فى ذلك شأن العمدية - من احتكار تلك الاسر وبالتالي لم يتغير الوضع عما كان عليه الحال تقليديا .

المستويات الوسيطة :

وفيما بين المستوى القاعدى المذكور ومستوى القيادة القومية هناك المستويات الوسيطة التى تعمل كحلقة وصل بين القاعدة والقمة : وعدد تلك المستويات يختلف من تنظيم الى آخرى وفقا لما سبق ذكره كما تختلف ايضا تسمياتها . ولعل القاء نظرة على الاشكال التوضيحية التالية لبعض التنظيمات الداخلية لنظم حزب واحد فى افريقيا يعطى صورة اكثر وضوحا . ولكن الجدير بالذكر هو ان بعض الدول الافريقية لم تنشئ مستوى للحزب على مستوى المحافظة او الاقليم خوفا من الاقليمية حيث من المعروف انه فى حالة دولة تتنازعها القبلية والانقسامات اللغوية والدينية وغيرها - وهو حال الدول الافريقية بصفة عامة حيث لم تصل الى مصاف الدول التقدمية - فان اعطاء اقليم ما داخلها وحدة تنظيم سياسية خاصة به قد تشجعه على الانشقاق (١) .

المستوى القومى :

تختلف الدول الافريقية فى عدد اعضاء أعلى اجهزة الحزب التنفيذية بها كما تختلف فى تسمياتها ، الا ان معظمها قد تمسكت بالمكتب السياسى (٢) للحزب كأعلى جهاز تنفيذى له . ويتباين عدد الاعضاء ولكنها

١ - عبر عن هذا بوضوح الرئيس سيكوتو ، فى : Afrique Nouvelle, (Nov. 20, 1964). See also Zolberg, Creating Political Order op. cit., p. 103.

٢ - Political bureau, Polit-bureau, Polit-buro, Bureau Politique

على الرغم من ان ذكر المكتب السياسى ، يذهب بالتفكير مباشرة للمكتب السياسى Polit-buro المعرف ، ولكن يلاحظ فى الواقع ان الكلمة اصلها اسما فرنسي ، وال Bureau Politique فى التقليد الفرنسى ، للحزب اليسارية هو الموازى للمجلس التنفيذية القومية فى ال National executive الانجلوسكسونى

جميعها متفقة في محدوديته في حفنة من الأشخاص يتراوحون في العادة بين عشرة أشخاص وخمسة وعشرين شخصا .

ففي جمهورية زائير يكون المكتب السياسي للحركة الشعبية للثورة من ١٥ عضوا وبالمثل فان المكتب السياسي القومي « لحزب الشعب الموريتاني » في موريتانيا يتكون من نفس العدد (١) .

أما الاطار التنفيذي الموسع فيتمثل في المجلس الوطني الذي يعتبر بمثابة مؤتمر قومي مصغر يتشكل من أعضاء المكتب السياسي ، وأعضاء البرلمان والوزراء ومن مندوب عن كل قسم بالاضافة الى ممثلين من حركتي الشباب والنساء .

كما يقترب من هذا العدد حزب « تجمع الشعب التوجولي » - في توجو - حيث يتكون مكتبه السياسي من ١٦ عضوا بالاضافة الى لجنة مركزية

أما في تونس فان حزب الدستور الاشتراكي يتكون مكتبه السياسي من ١٤ عضوا ، هذا بالاضافة الى لجنة مركزية من ٥٦ عضوا .

وفي جابون فان الحزب الديمقراطي الجابوني بها يتكون مكتبه السياسي من ٢٠ عضوا ولجنة مركزية من ٧٣ عضوا .

أما المكتب السياسي للحزب الديمقراطي لساحل العاج فيتكون من ٢٥ عضوا ولكن الاطار التنفيذي الاوسع يتمثل في لجنة موجهة من ٨٥ عضوا . وبالمثل فيما يتعلق بعدد أعضاء المكتب السياسي في السودان حيث الاتحاد الاشتراكي السوداني له مكتب سياسي يتكون من ٢٥ عضوا ، بالاضافة الى لجنة مركزية من ١٨٠ عضوا ولكن المكتب السياسي للحزب في تشاد يتكون من ٣٦ عضوا .

أما في السنغال فيزيد عدد الاعضاء ليصل الى ٦٠ عضوا من بينهم ٢٤ يكونون مكرتارية تقوم بالعمل الفعلي .

وهناك من الدول من قلل الى درجة كبيرة من عدد أعضاء المكتب السياسي : « لحزب العمل الكونغولي » في جمهورية الكونغو الشعبية (برازافيل) يتكون مكتبه السياسي من خمسة أعضاء فقط مع وجود لجنة

١ - لمزيد من المعلومات عن الحزب في موريتانيا انظر :

الشيخ محمد فال بن البنانى ، الجمهورية الاسلامية الموريتانية . مكة المكرمة : شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر بجدة ، شعبان ١٤١١ هـ .

مركزية من ٤٠ عضوا تضم الاعضاء الخمسة المذكورين بالاضافة الى معظم الوزراء وقائد الجيش .

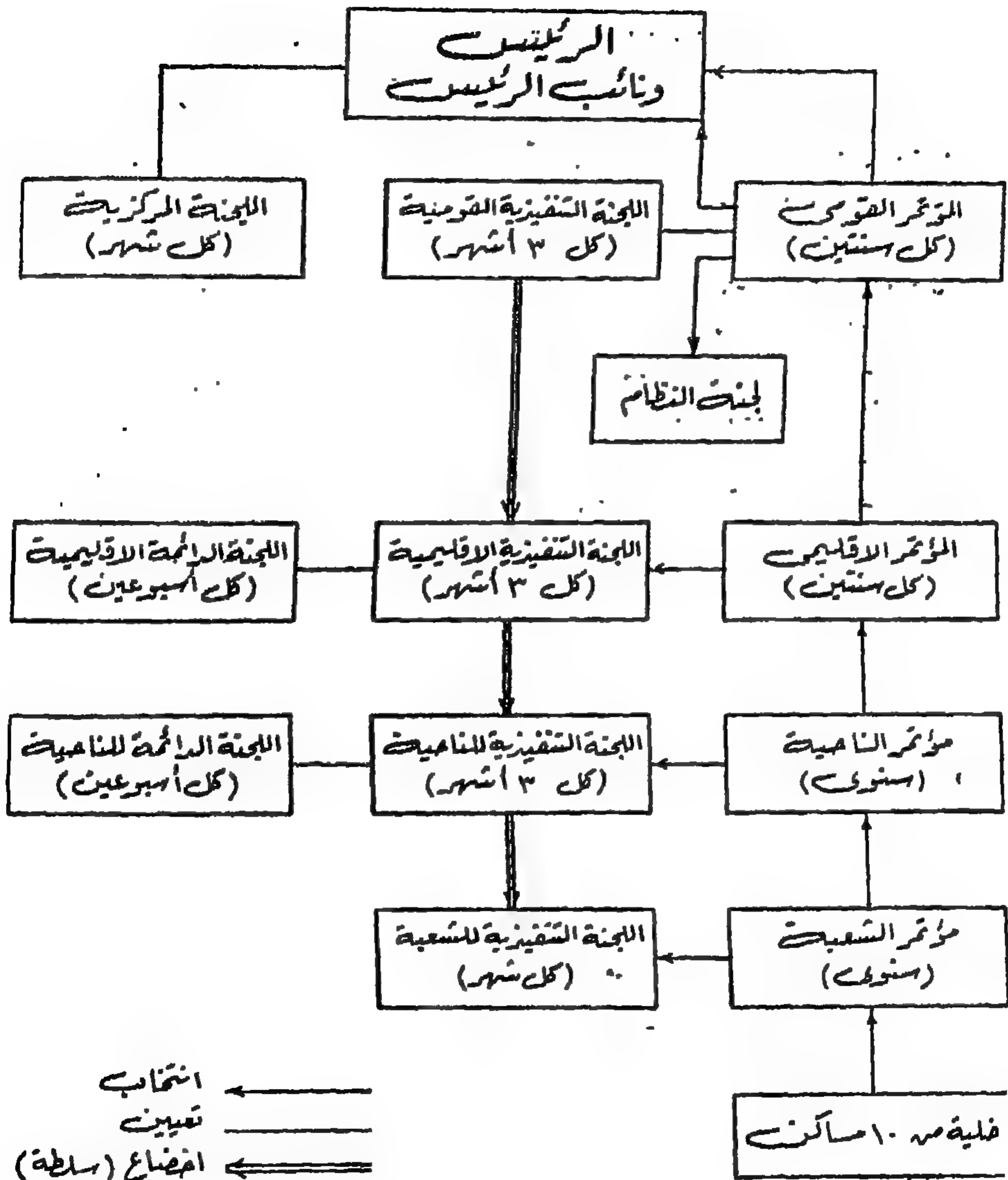
اما في غينيا فان المكتب السياسى للحزب الديمقراطى لغينيا يتكون من ١٧ عضوا هذا بالاضافة الى لجنة مركزية تتكون من ٢٥ عضوا منتخبين من المؤتمر القومى لمدة خمس سنوات (١)

واخيرا فان « الحزب الاشتراكى الثورى » فى الصومال يتكون مكتبه السياسى من ٥ اعضاء بالاضافة الى مجلس اعلى يتكون من ٧٢ عضوا (٢) .

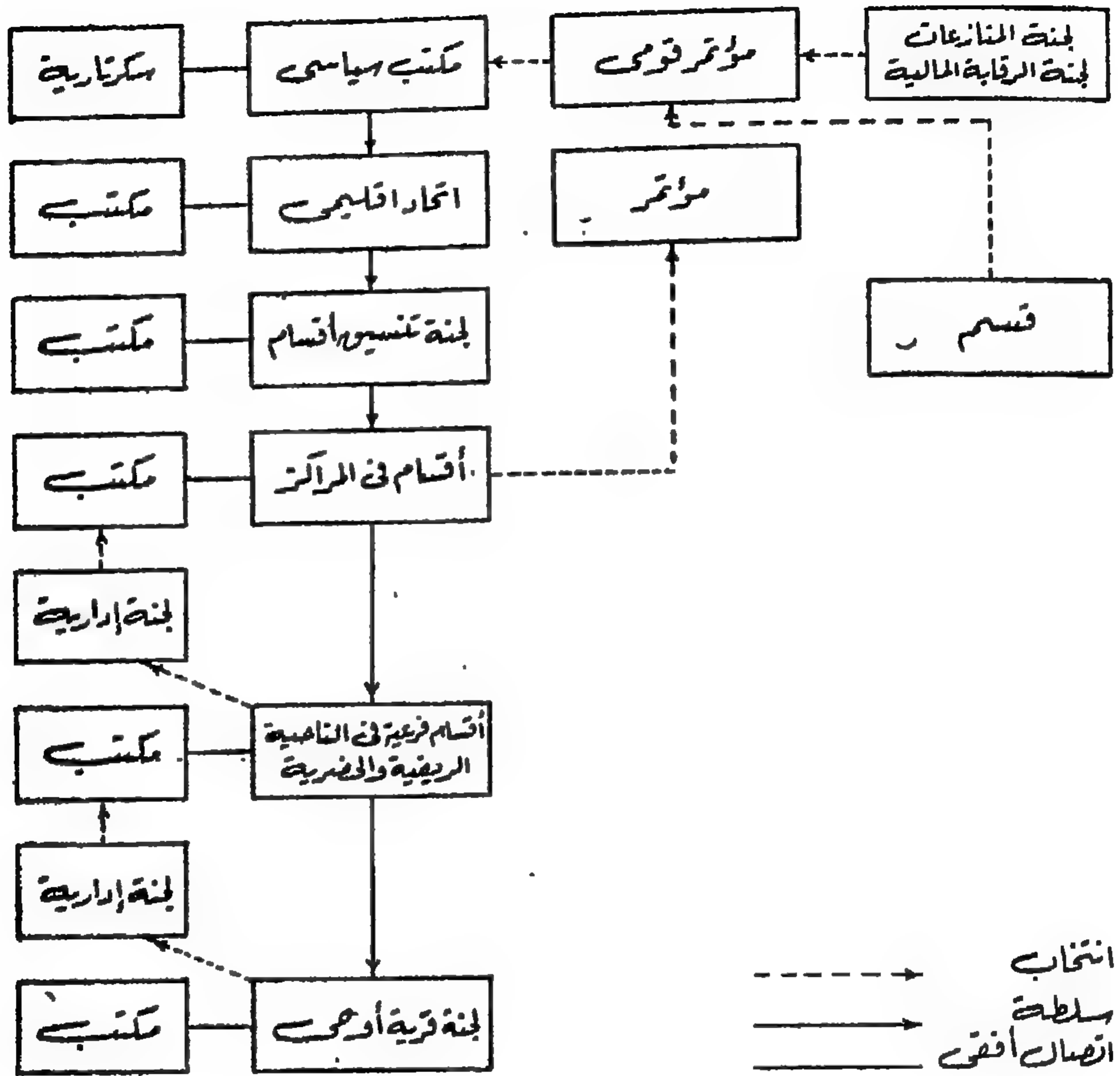
هذا وقد روعى فى تشكيل اعلى الاجهزة التنفيذية للحزب على المستوى القومى عدة امور من اهمها : ان يتضمن الشخصيات ذات الثقل السياسى فى الدولة وعلى راسها بالطبع الزعيم القومى واهم سواعده فى الحزب والحكومة ومن ناحية اخرى ، ان يتحقق التوازن بين الاتجاهات المختلفة بحيث يضمن تمثيل الجماعات والفئات الاساسية فى الدولة . وقد حرصت كثير من الدول على ضمان تمثيل المنظمات الجماهيرية المختلفة خاصة النقابات العمالية ، وذلك وفقا لما سيرد تحليله .

١ - انظر، (24-26 avril, "Guinée : Congrès du Parti Democratique (1972) Afrique Contemporaine, No. 61, (mai — juin, 1972) pp. 24-5. See also, Charles, op. cit., p. 26. Africa, No. 60, August, 1976), p. 57.

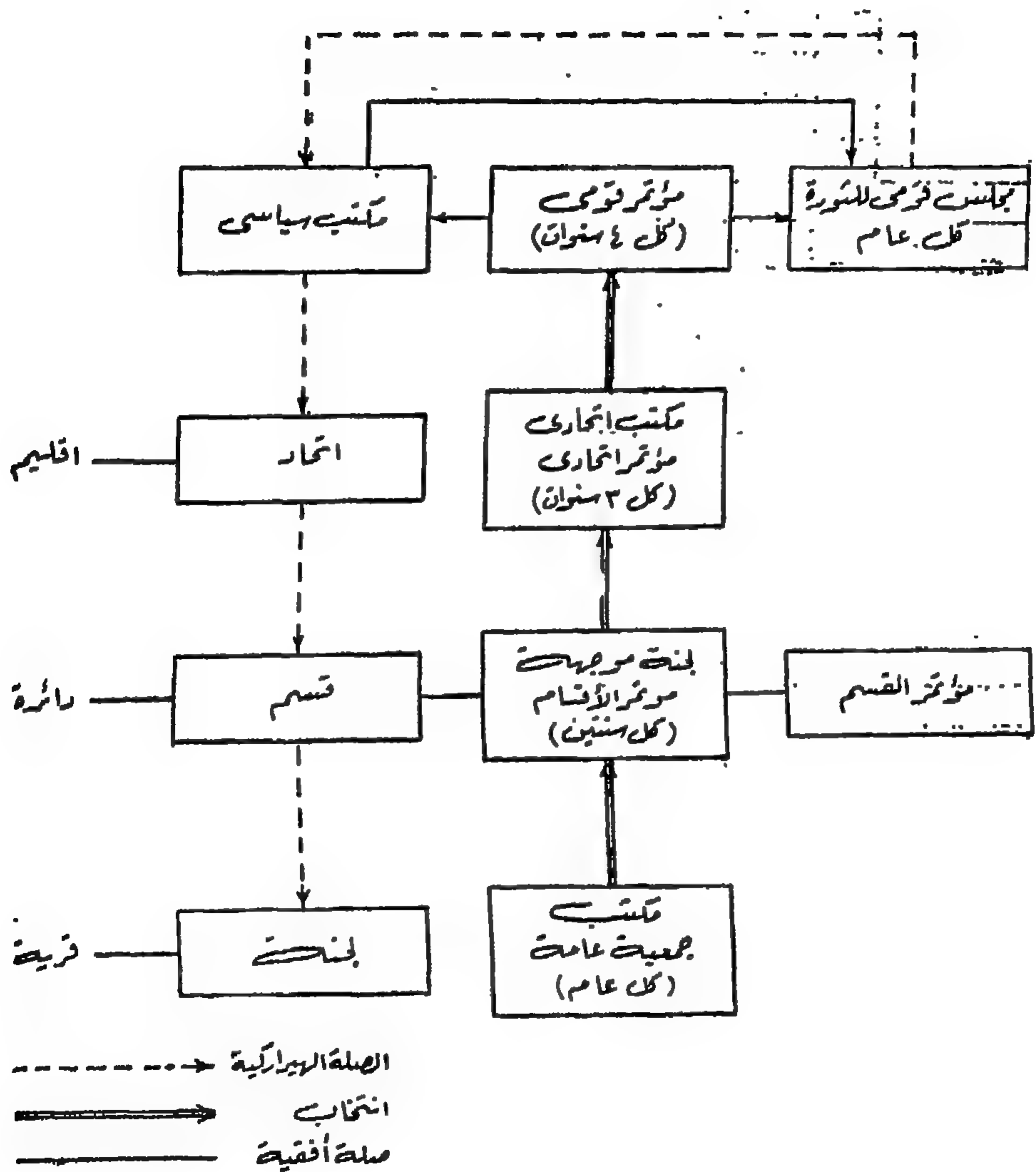
تنظيم تانو TANU



الهيكل التنظيمي للادارة الاتحادية التقدمية (UPS)



تنظيم الحزب الديمقراطي لغينيا "P.D.G."



وهناك من يطلق على أعلى أجهزة الحزب اسم اللجنة التنفيذية العليا ومن ذلك مصر - حيث اللجنة التنفيذية تتكون من ٩ أعضاء وخارجها اللجنة المركزية التي تتكون من ٢٣٠ عضواً والتي تختار أعضاء اللجنة التنفيذية من بين أعضائها ٠ أما في تنزانيا فاللجنة التنفيذية القومية التي تعتبر أعلى الأجهزة التنفيذية تتكون من ٨٠ عضواً ٠

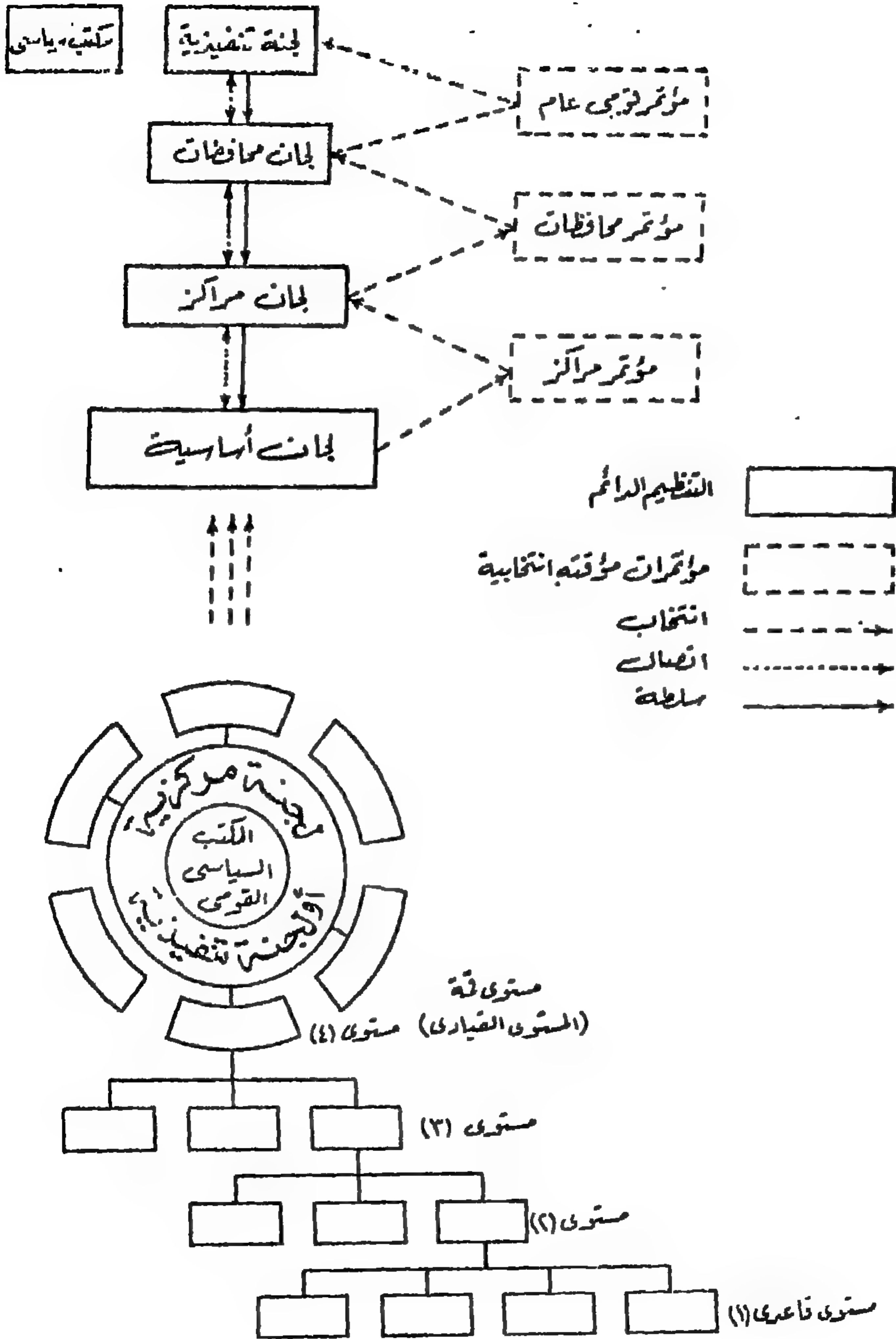
وقد يتساءل البعض عن الكيفية التي تتكون بها مستويات الحزب : أى كيف يتم تكوين لجان الحزب فى المستويات المختلفة : هل تأتى عن طريق الانتخابات أم التعيين ؟ وأين تقع السلطة العليا من الناحية النظرية والعملية ؟

فى الواقع فإن المستويات الدائمة المذكورة للحزب والتي شبهت بالتنظيم الهرمى يوازئها هرم آخر مؤقت يتمثل فى المؤتمرات المختلفة التى على قمته المؤتمر القومى العام ٠ فلجان المستوى القاعدى الدائمة يتم انتخاب أعضائها مباشرة من الجماهير العريضة أعضاء التنظيم ٠ وهذه اللجان تمثل فى مؤتمرات المراكز لانتخاب لجان المراكز ٠ وهذه الأخيرة بدورها تمثل فى مؤتمرات المحافظات لانتخاب أعضاء لجان المحافظات وهذه تمثل مع شرائح أخرى فى المؤتمر القومى العام للحزب الذى يتولى انتخاب أعلى جهاز تنفيذى ويتمثل فى المكتب السياسى أو اللجنة التنفيذية (انظر الشكل التالى) ٠

ومن الناحية النظرية القانونية فإن المؤتمر القومى يعتبر أعلى أجهزة الحزب ومستقر صنع القرارات ورسم السياسة العامة التى يسير عليها التنظيم السياسى والدولة فيما بين اجتماعات المؤتمر - الذى يجتمع دورياً فى اجتماعات عادية فى فترات تتراوح بين عامين وأربعة أعوام (١) ٠ ولكن من الناحية الواقعية فإن السلطة العليا فى يد المكتب السياسى وهو أعلى جهاز تنفيذى فى الحزب ويساعده فى ذلك انعقاده الدائم ونوعية العضوية فيه وقلة العدد ٠ ومن الناحية الأكثر واقعية فإن السلطة الحقيقية والكلمة

١ - فمثلاً المؤتمر فى السنغال وتنزانيا يجتمع كل عامين ، ومالى وتوجو كل ٣ سنوات وغينيا كل ٤ سنوات أما فى ساحل العاج فعلى الرغم من أنه من الناحية القانونية المؤتمر من المفروض أن يجتمع سنوياً إلا أنه واقعياً نادراً ما يجتمع فمثلاً أول مرة يجتمع فيها بعد الاستقلال كانت فى سبتمبر سنة ١٩٦٥ ٠

أما فى الكاميرون فإن المؤتمر القومى للاتحاد الوطنى للكاميرون يجتمع مرة كل ٥ سنوات ٠



النهائية في يد الزعيم القومي : وهو سكرتير عام الحزب ورئيس الدولة في
آن واحد .

فال مؤتمر القومي من الناحية الواقعية لا يرسم السياسة العامة كما هو
محدد له قانونا ولكنه عمليا يتخذ سياسات وخطوطا عامة رسمت وحددت من
قبل الزعامة القومية خاصة والمكتب السياسي عامة .

المركزية الديمقراطية :

ودعامة التنظيم الهرمي للحزب ومفتاح العمل فيه هو « المركزية
الديمقراطية » "Democratic Centralism" التي تسنى نظريا أن (١) :

- جميع المسؤولين في الحزب على كافة المستويات حتى القمة يختارون
على أساس الانتخابات من القاعدة الى القمة .

- كل مستوى ادنى ينتخب المستوى الاعلى ومع ذلك فان كل مستوى ادنى
يسال امام المستوى الاعلى منه مباشرة .

- ان هناك مناقشات ومجادلات تطرح وتشجع قبل اتخاذ القرارات من القمة
اى ان المركز يتخذ قراراته بعد « جس نبض القاعدة » حتى يضمن
تفاعلها معه وتنفيذها للقرارات وحتى يتخذ القرارات الرشيدة ولكن
بمجرد اتخاذ القرارات تصبح ملزمة للجميع حتى من لم يوافق عليها
واى خروج عليها يعتبر خروجا على التنظيم بأكمله وسير العمل والنظام
فيه .

- ان القرارات من حيث المبدأ تتخذ على أساس الاغلبية اى ان هناك
جماعية في اتخاذ القرارات .

- ان الفروع يجب ان تنفذ قرارات الاجهزة العليا للحزب .

- ان موارد الحزب تأتي من اشتراكات اعضائه .

Sy. op. cit., p. 148.

١ - عن « المركزية الديمقراطية » انظر :

وعن تعريف الرئيس سيكوتورى لها راجع : Mutiso & Rohio, op. cit.,

pp. 317-8 & Paul Sigmund, The Ideologies of the Developing Na-
tions, London, New York : Frederick A. Praeger. 1963 pp. 167-8

فالمبدأ الاساسى الذى تقوم عليه « المركزية الديمقراطية » هو النظام الدقيق بما يضمن التناسق بين مستويات التنظيم وسير العمل فيه (١) . هذا ومن الناحية التطبيقية يلاحظ ان الاخذ بالمركزية الديمقراطية يعطى للرئاسات على كافة المستويات وخاصة على المستوى القومى اليد العليا فى السيطرة على الاعضاء وتحقيق النظام داخل الحزب وشجب اية اتجاهات فى المعارضة داخله . فاهم آثار الاخذ بالمركزية الديمقراطية هو اخضاع الاقلية اخضاعا تاما لرأى الاغلبية .

ولكن نجاح هذا المفهوم وتحقيق الهدف من وراء الاخذ به لا يكون الا عن طريق ربط المركز بالمحيط وذلك بتدعيم قنوات الاتصال بين القمة والقاعدة بحيث يكون هناك طريقان للاتصال : من اعلى لاسفل ومن اسفل لاعلى مع وجود خط للسلطة يتجه من اعلى الى اسفل فقط . ومعظم الاحزاب الافريقية لم تستطع ان تحافظ على قنوات اتصالها المزدوجة الاتجاه . وبالتالي فقد تلاشى تدريجيا تدفق المعلومات من اسفل الى اعلى واستمر خط السلطة من اعلى الى اسفل فى شكل أوامر واجبة التنفيذ أى انه فى اطار التحلل التنظيمى بدأت الديمقراطية تتلاشى بالمفهوم الذى عنقه المركزية الديمقراطية ولكن استمر شق المركزية مع تدعيمه .

الفصل الثاني

الزعامة في نظام الحزب الواحد

لعل من أهم ما يلاحظ بالنسبة للتطور السياسي في أفريقيا هو ظهور العديد من الزعماء القوميين الأفريقيين الذين ينتمون إلى نوع معين من الزعامة يطلق عليه الزعامة الملهمة أو الزعامة الروحية الجاذبة. "Charismatic Leadership" (١) ويتمتع الزعيم بالشخصية الزعامية وما يطلق عليه الكاريزما (٢)

مضمون الزعامة الكاريزمية وبورها :

ويقوم هذا النوع من الزعامة على الاعتقاد من جانب الجماهير يتمتع الزعيم بصفات موهوبة خارقة تقرب من النبوة مما يعطى شخصية الزعيم جاذبية خاصة في مواجهة الجماهير . ويقال أن هذا النوع من الزعامة تحيط الزعيم بهالة مغناطيسية ويصل حد الإيمان به جماهيريا إلى ما يقرب من هذه عبادة زعامته أو شخصيته (٣) ويلاحظ أن الأساس هو الاعتقاد الجماهيري في موهبة الزعيم وصفاته الشخصية سواء تمتع فعلا بتلك الصفات أم لا . فالبعض يرى أن الشخص الذي يتمتع بالشخصية الزعامية يتميز ببعض الصفات الشخصية الخاصة : مثل بهاء الطلعة والصوت الجذاب واللباقة والذكاء بحيث يشد إليه الأفراد . ولكن الأهم من توافر

١ - أهم الكتابات في مجال الزعامة الكاريزمية التي اعتبرت أساسا للبحث فيها هي مساهمات ماكس فيبر الذي يوضح أنها ظاهرة عامة في الحالات التي تضعف فيها التقاليد والزعامة التقليدية ، انظر :

H. H. Gerth & C. Wright Mills (eds. & trans.). From Max Weber. New York: Oxford Univ. Press., 1961, pp. 245-264 & Max Weber. The Theory of Social & Economic Organization, ed., by Talcott Parsons, New York: Oxford Univ. Press, 1947, esp. p. 328-362.

٢ - وكلمة Charisma أصلها يوناني ومعناها الأصلي اللفظي "هبة" ، واستخدمت أصلا بمعنى موهبة الهبة انظر :

Ann Ruth Willner & Dorothy Willner.

"The Rise & Role of Charismatic Leaders", The Annals, Vol. 358 (March, 1965), p. 78.

Mahiou, op. cit., pp. 245-8.

٣ - انظر :

الصفات فى الحقيقة هو بناء الصورة عن الزعيم القومى مما يزكى الاعتقاد بوجود تلك الصفات • ومما يوضحه ماكس فيبر ان هناك عمليات منظمة ابناء الشخصية الزعامية بما يعرف بتأسيسها عن طريق تحويلها الى نمط وطقوس مرعية "Routinization & Ritualization" وفى هذا المجال من المتعارف عليه بين دارسى هذا النوع من الزعامة والمهتمين بها ان الدعاية واجهزة الاعلام تلعب دورها فى رسم صورة جذابة خاصة فى اذهان الجماهير تؤكد بها تميز الشخص حتى منذ ولادته • مما يجعل الجماهير تؤمن تدريجيا بالصفات والقدرات الخارقة للزعيم القومى •

ومما ساعد على تطوير هذا النوع من الزعامة فى افريقيا هو ان الزعماء القوميين تمكنوا من تحقيق النجاح فى بعض المسائل الوطنية ، ذلك النجاح الذى ضخته الجماهير واعتبرته لصيقا بشخصية الزعيم ونتيجة لصفاته الموهوبة • وغنى عن البيان ان اهم اوجه النجاح هو التخلص من الاستعمار • (١) فهذا النوع من الزعامة كما يوضح المؤرخون ينمو فى اطار الازمات • (٢)

من ناحية اخرى فان ضعف المؤسسات السياسية فى افريقيا خاصة والدول النامية عامة تبعه بالضرورة تشخيص السلطة والاعتماد اكثر على

١ - عادة ما تؤمن الجماهير بأن الزعيم الهم ذا الشخصية الزعامية والصفات الخارقة - وفقا لاعتقادها - لا يخطئ بل يقفز من نصر الى نصر • وحتى اذا وقعت الاخطاء يعمل المؤمنون بالزعيم على لصقها بالمحبطين به ويبعدونها عنه •

٢ - Robert S. Jordan. Government & Power in West Africa. London: Faber & Faber, 1969, p. 244.

وعن دور هذا النوع من الزعامة واسباب تبلورها وامسها انظر ص ٢٤١ - ٢٥٥ •
وازيد من المعلومات عن الزعامة فى افريقيا انظر :

P. C. Lloyd. Africa in Social Change. London: Harmondsworth. 1967, chs. 5 & 12 See also, P. C. Lloyd. The New Elites of Tropical Africa. Oxford, 1966 & Fred G. Burke. Africa's Quest for Order. New Jersey: Englewood Cliffs, 1964, ch. 5. see also Harvey G. Kebschull, (ed.) Politics in Transitional Societies: The Challenge of Change in Asia, Africa & Latin America. New York: Appleton - Century - Crofts, 1968, pp. 161-183.

الزعامة القومية • فالعملية السياسية في الدول النامية تتميز بأن الزعماء لهم درجة عالية من الحرية في تحديد الأمور الاستراتيجية والتكتيكية • (١)

والاحزاب السياسية في افريقيا كاحزاب جماهيرية تهدف الى تحقيق الوحدة السياسية والتنمية لم تستطع بصفة عامة التغلب على جانبيه هذا النوع من الزعامة بهدف اولى وهو استخدام لاجذب الولاء الشخصى للأفراد بعيدا عن الزعامة التقليدية ثم بهدف نهائى يتمثل فى نقل هذا الولاء من الزعيم القومى الى الحزب القومى كاطائر موحد • حيث ان هناك تلازما بين الزعيم والدولة والامة والحزب وعليه فان الولاء لاحدهما يعنى الولاء للآخرين أو يجب ان يكون كذلك •

أى ان الزعامة التى تطورت فى افريقيا وشجع تطورها ، كان الهدف الاسمى منها المساهمة فى الوحدة السياسية (٢) حيث ان المجتمعات الافريقية تقايدا تهتم بالرموز وبالسلطة الشخصية ففى محاولة لاجراجها من نظمها التقليدية وتخليصها من الزعامات التقليدية فان وجود أو ايجاد رمز وحدة قومية ممثل فى شخص يعتبر محققا لهدف الوحدة خاصة مع انتشار الامية • (٣) والزعيم القومى يعتبر المثل الحديث والرمز الحى للسلطة الشخصية حتى ان العامة من الافريقيين عادة ينظرون لرئيس الدولة على انه زعيم بالمفهوم التقليدى المتمثل فى الزعماء التقليديين •

Lucian Pye, "The Non-Western Political Process", in Harry _ ١
Eckstein & David E. Apter, (eds.) Comparative Politics. New
York :The Free Press of Glencoe, 1963, p. 659.

٢ - عن دور الزعامة فى التنمية السياسية انظر :
"Willer & Willer, op. cit., pp. 73 88, & in Kechschull, op cit., pp.
167-170.

٣ - اوضحه الرئيس السابق نكروما فى تقرير ذلك بأن كثيرا من الشعب يجهل
القراءة والكتابة ، وعليه يجب ان يبين لهم انهم اصبحوا مستقلين ولا يمكن اظهار
ذلك الا عن طريق العلامات والرموز •

عن تجربة غانا فى هذا المجال انظر :
G. Tixier. Le Ghana. Paris : L.G.D.J., 1965 & J. Boyon, "Le
Nkrumaisme, une idéologie africaine", R.F.E.P., 1963, pp. 66-87,
see also, J. Ziegler. Sociologie de la nouvelle Afrique. Paris Gal-
lemard, 1964 & David Apter. Ghana in Transition. New York :
Atheneum, 1963, esp. pp. 360-373.

هذا وتأكيدا لقوة الرئيس - الزعيم - وتدعيما لتشخيص السلطة فقد استخدمت في الدول الافريقية الكثير من الرموز - حيث المجتمعات الافريقية تؤكد اهميتها تقليديا وحيث الجماهير العريضة لا تعرف القراءة والكتابة وعليه فان صورة الزعيم القومى تظهر على العملات الورقية والمعدنية كما تظهر في كثير من الحالات على طابع البريد والمصقات والملبوسات وغيرها ولا تدخر أجهزة الاعلام وسعا في استخدام أية مناسبة أو وسيلة في سبيل التركيز على شخصية الزعيم وشخصه . وفي محاولة لرفع الزعيم القومى في اذهان المواطنين ، وتأكيدا لتشخيص السلطة وتحقيقا للتركيز على الزعامة الكاريزمية فمن الشائع في افريقيا هو انتقال رئيس الدولة الى قصر الحاكم الاستعماري السابق أو انتقاله الى احدى القلاع القديمة - من ذلك زعماء مالي وغينيا وغيرهم . أما رئيس السنغال فقد اقيم له مقر في نفس مقر الحاكم السابق ولكن على درجة كبيرة من الفخامة . وكل هذا ليكون تأكيدا لاحتلال الزعيم القومى محل الحاكم الاستعماري في اذهان الجماهير . اي انه محاولة لجعل انتقال السلطة من الحكم الاستعماري للسلطة الوطنية واضحا للعيان . (١)

مشاكل الزعامة الكاريزمية وسلبياتها :

ولكن المشكلة الاساسية ليست في تأسيس الزعامة الملهمة ولكن في نقل الولاء منها الى الحزب ، ففي معظم الحالات بتأسيسها تفوقعت الزعامة التي جاءت اساسا من الجماهير الى قمة التنظيم السياسي وانفصلت عن الشعب ليس فقط وفقا لمتطلبات عملية التأسيس (٢) بل ايضا معنويا . ومن هنا فقدت الكثير من الولاء الجماهيري الذي كانت تتمتع به من قبل . فمثلا

Zolberg, Creating Political ... op. cit., p. 111.

- ١ -

ولزيد من المعلومات عن النظام الرئاسي في افريقيا واتجاه نظمها نحو تأكيد دور الزعيم القومى انظر :

D. Ewandé. Vive le Président: Paris: A Michel, 1968, see also, Sellaie; op. cit.,

٢ - يتطلب تأسيس الكاريزما وتصويره بصفات مميزة موهوبة نادرة في اذهان الجماهير ابعاده ماديا في حياته العادية اليومية عنها حتى ترتسم صورته في اذهان الجماهير وفقا لما تصوره وتخطه وسائل الاعلام . ومن الاقوال الماثورة في هذا المجال انه اذا كان هناك شخص ما يرجى تحويله الى زعامة كاريزمية وشخصية زعامية تصبغ بالالهام ، فيجب احاطته بمسور اي ابعاده ماديا عن الجماهير حتى لا تعرف حقيقة حياته كبشر وحتى تتصوره على ما يرسم له من صورة .

الرئيس نكروما صور نفسه انه « المسيح الاسود » الذى حقق لبلده ولافريقيا ما لم يحققه سواه . (١) وقد آمنت الجماهير تدريجيا بذلك باعتباره جابى بالاستقلال لغانا كاول دولة افريقية زنجية تحصل على استقلالها ونسبة تدريجيا بدأت الصورة تتعري وتتضح ففقد الاتصال بالجماهير بالتالى فقد ولاءها أى فقد بمعنى آخر اساس شرعية زعامته .

والواقع ان خطورة القيادة الكاريزمية هو انها هشة (٢) . نتيجة الاستمرار تتوقف على درجة امكانية تحويل الولاء من شخص الزعيم الى الحزب ومن ثم الاستمرار من خلال استمرارية الحزب . وهذا لم يتم فى الغالب فمعظم الزعماء اضعفوا الحزب - التنظيم السياسى - على الرغم من خطورة هذا الامر عليهم شخصيا وبالتالى بدلا من ان يكون دور الزعيم وظيفيا فى ربط الحزب بالجماهير اصبحت غير وظيفية "dysfunctional" فى هذا المجال حيث قام بربط الجماهير به شخصيا كزعيم لا كزعيم حزب .

فالزعيم « الملهم » يكون على قمة التنظيم الحزبى وقرارات الحزب (٣) تعكس الثقل الهام للزعيم الملهم ، وان كان من الملاحظ ان فعالية الحزب يعتمد على المركزية الديمقراطية التى تقوم نظريا من حيث المبدأ على الجماعية فى صنع القرارات (٤) ولكن هذا النوع من الزعامة فى معظم الاحيان يحجب السلطة السياسية عن الحزب (٥) وتعكس القرارات فى أعلى مستوياتها فى كثير من الاحيان افراد الزعيم « الملهم » بأشخاص

١ - من البصور واسعة الانتشار فى غانا فى سنة ١٩٦٤ عند زيارتى لها فى دراسة ميدانية لنظامها السياسى فى ظل نكروما صورة تضم فى نصفها صورة الرئيس نكروما وفى النصف الاخر صورة المسيح عيسى .

٢ - يرى ماكس فيبر ان الزعامة الكاريزمية تتميز عن غيرها من الزعامات : وهى الزعامة التقليدية والزعامة القانونية او الرشيدة بانها غير مستقرة وتميل الى التحول الى غيرها من انواع الزعامة انظر : Max Weber, op. cit., p. 75.

وللرد على هذا الرأى انظر :

Carl J. Friedrich, "Political Leadership & the Problem of Charismatic Power", The Journal of Politics, 23 (February 1961) p. 13.

Mahiou, op. cit., p. 248.

٣ - انظر :

٤ - وهو المبدأ المطبق فى الاحزاب الشيوعية بصفة عامة .

٥ - طالما الزعامة الشخصية القومية مستمرة فان الولاء الجماهيرى يتجه نحو الزعيم الفردى بدلا من هيكل الحزب . انظر : Carter, op. cit., pp. 1-10

القرارات السياسية . أى أن وراء الزعيم القومى سلطاته الواسعة هناك
فى الواقع فراغ تنظيمى على المستوى الحزبى . وبالتالي فإن القضاء على
الزعيم القومى بطريقة أو أخرى خاصة نتيجة الانقلاب أو غيره يتبعه وبعده
جالية أو ضوضاء أو مقاومة لتغيير وتلاشى المؤسسات السياسية المختلفة
وعلى رأسها الحزب . فالزمامة (١) الكاريزمية غالباً ما تنتهى بالحكم
الشخصى الذى يثير سؤالاً هاماً حول « مستقبل الاستمرار القومى من بعد
الحكم الشخصى » (٢) فى حالة نهايته أما نهاية طبيعية أو القضاء عليه .
ولاحظ أن الشخصيات بصفة عامة فى المجتمعات النامية عامة وفى أفريقيا
خاصة تلعب نورا أكثر أهمية من المؤسسات سواء الرسمية أو غير الرسمية
كما أن المؤسسات غير الرسمية تلعب نورا أكثر أهمية من المؤسسات
الرسمية . وخاصة فى النظم الأكثر ثورية ومركزية .

والمشكلة بالنسبة للزعامة الرمزية أو اللهية ليست فى اجتذاب الزلاء
الجهاميرى بعيداً عن الزعامة التقليدية وتحديدها لها . ولكن فى كونها هشة
وبالتالى فإن الاعتماد على التنظيم الحزبى يعتبر أكثر فائدة فى الأمد الطويل
من الاعتماد على شخصية الزعيم على الرغم من وظيفة الزعامة القومية
فى تحقيق وحدة قومية حول شخص الزعيم فى البدء الأمر . ومن هنا
يتذكر أن الزعامة لها وجهان - أحدهما ايجابى وهو نورها النشط فى تحقيق
الوحدة من خلفها والآخر سلبى وهو فى حالة اختلالها وتأثير ذلك على

١ - كثيراً ما ينتهز قادة الانقلابات العسكرية فرصة سفر الزعماء القوميين
لتوقيت قيامهم بالانقلابات حيث أن بعد هؤلاء عن دولهم أو حتى عاصمة الدولة
كثيراً ما يسهم فى نجاح الانقلابات : من ذلك مثلاً أن الانقلاب الذى قاده عيسى أمين ١٩٧٦
انتهز فرصة زهاب الرئيس ميلتون أوبوتى فى مؤتمر للكونغولث ، كما أن الانقلاب الذى
أطاح بنكروما ١٩٦٦ أسهم فى نجاحه وجود الرئيس نكروما فى زيارة ليكين ، ومن
مالى فإن الرئيس مونييو كيتا وكبار المسئولين فى الدولة كانوا فى رحلة شهرية
بعيداً عن العاصمة عند وقوع الانقلاب الذى أطاح بهم ١٩٦٨ . وكذلك فإن الانقلاب
الذى وقع فى ٢٠ يوليو ١٩٧٥ وأطاح بالرئيس يعقوب جسون ثم أثناء فيساب
الآخر فى مؤتمر للوحدة الأفريقية .

٢ - Adabani Sithole, "The One/Two Party System" in African Nationalism, London: Oxford Univ. Press, 1968, pp. 169-74.

انظر أيضاً :

Matiso & Holm, Readings in African Political thought, op. cit., p. 461.

جمهورية تحقيق نجاح قيام الحزب الواحد . (١) أي أن وجودها يستلزم قيام الحزب الواحد واختفاءها يجعل استمراره صعبا .

والزعيم القومي على رأس كل من الحزب والدولة . حتى أن الزعيم يمثّر الدولة في إفريقيا ليست إلا الزعيم القومي ، ونفس الامر بالنسبة للحزب . ومن الامثلة الواضحة على أهمية ربط الزعيم بالحزب هو أن تكثر « باندأ » عين رئيسا مدى الحياة للحزب في مالوي . ولم يسبقه في هذا المجال إلا الرئيس كوامي نكروما والذي مثل تطرفا كبيرا في الزعمانية الكاريزمية بكل مزاياها ومساوئها أي غيابها تلك العيوب التي اسهمت كثيرا مع غيرها في القضاء على حكمه وعلى حزبه بالانقلاب العسكري في سنة ١٩٦٦ . وقد لحق ببنكوتور بالدا في هذا الصدد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي قرر مؤتمر حزب الدستور الجديد في مؤتمره المتعقد في « مونسيتير » في سنة ١٩٧٨ تعيينه رئيسا مدى الحياة ، وهو ينظر إليه على أنه « المناضل الاكبر للحزب والدولة » (٢).

ولكن هناك استثناءات قليلة لدولة استغللت على الأقل لفترة إن سيطرت على جانبية الزعيم القومي . وللهي . . . واعتمد منذ البداية على تطوير الحزب نفسه بدلا من تأسيس زمامته . وأهم مثال على هذا المسعى أن الفرنسي الذي أصبح جمهورية مالي حيث أن مؤسس الحزب مامو كوناتي Mamadou Kountaté وخليفته موبيوكتا اعتمد على الحزب نفسه . وعلى الجماهير في منحه القرارات الى حد كبير (٣) . حتى أن موت الزعيم سنة ١٩٥٦ أثناء شدة الحركة الوطنية لم يؤثر عليها ، واستمرت تحت زعامة الثاني الذي اتبع نفس الاسلوب ، وإن كان من الملاحظ أن الاتحاد السوفياتي الذي اعتبر حتى سنة ١٩٦٨ مثلا للحزب الجماهيري القوي في

١ - مزيد من المعلومات والعديد من الامثلة عن هذا الرأي انظر : Mahiou, op. cit., pp. 227-237.

٢ - Tunisie: M. Bourgiba Président à la Vie", Le Moi en Afrique, Revue Française d'études politiques Africaines, No. 107. (Nov 1974), pp. 13-5.

٣ - عن تجربة مالي في هذا المجال انظر : Megahed, op. cit., pp. 155-167.

انظر ايضا : A.R. Zolberg, "The Political revival of Mali", The World Today, (April 1965), p. 151.

افريقيا ومثلاً للاستقرار الذي ارجع السبب الرئيسى فيه الى عدم الاعتماد على الزعامة الشخصية ما لبث ان انهار فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ . ومن الاسباب الاساسية لذلك ان موديبوكيتا قام بحل التنظيم السياسى للحزب - وحل المكتب السياسى فى ٢٢ اغسطس سنة ١٩٦٧ وانشئت « اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة » التى مثلت « صورة » جماعية اتخاذه القرارات ، لكنه فى الواقع حاول ان يصور من نفسه زعيماً روحياً بالمفهوم السابق توضيحه فى دولة لم تتعود على هذا النوع من الزعامة . وبالتالى فان اطاحته بالتنظيم الحزبى انتهت بالاطاحة به شخصياً عن طريق « الانقلاب العسكرى سنة ١٩٦٨ (١) » .

كما انه مما يدخل أيضاً فى باب الاستثناء من النمط العام للزعامة الكاريزمية وتأسيسها ما اتبع فى غينيا مثلاً التى حاولت أن تطور كلا من التنظيم الحزبى والزعامة فى نفس الوقت حتى ان الرئيس سيكوتورى يعتبر انه يتمتع « بزعامة روحية معدلة » . ويتبع نفس الاسلوب تقريناً فى تنزانيا بمحاولة ايجاد موازنة بين التأتو والرئيس نيريرى . اما ساحل العاج فعلى الرغم من انه من الناحية الرسمية المغلقة السلطة العليا للحزب الا انها فى الواقع فى يد رئيسه الفخرى هو فويه بونيه .

وبخلاصة الامر فان وجود حزب واحد فى افريقيا لا يعنى من الناحية الواقعية تركيز السلطة فى يد الحزب كما هو الحال نظرياً بل فى يد شخص رئيسه وهو فى نفس الوقت رئيس السلطة التنفيذية أى فى شخص رئيس الدولة الزعيم القومى . . .

وتأكيداً لدور الزعيم القومى ، يعبر البعض عن ان الحزب الواحد فى افريقيا يتمثل حقيقة فى هيكله التنظيمى فى شكل هرم ولكنه قائم على قمته

١ - عن انهيار نظام الحزب الواحد فى مالى انظر :

Pierre Biarnes. "Mali: Fin d'un Régime." Le Mois en Afrique. Revue Française d'Etudes Politiques Africaines. No 36, (Dec. 1968), pp. 2-9. See also, Gérard Basseur. Le Mali. Notes et Etudes Documentaires La Documentation Française. No. 4081-4082-4083. (22 Avril, 1974). esp. pp. 23-30 & Claude Alexandre. "L'Expérience du Mali," in Problèmes Economiques No 1212. La Documentation Française (25 Mars, 1971), pp. 12-17.

أى يستند على الزعيم القومى : رئيس الحزب ورئيس الدولة هو - أى الحزب - مرتبط بطريقة مباشرة بالسلطة الشخصية لشخص الزعيم حيث يتبع نفس مصيره . (١)

كما يرى الكثيرون ان المشكلة الرئيسية فى عدم استقرار الاوضاع السياسية فى افريقيا أو ما عبر عنه « بالدراما السياسية » ترجع بطريقة مباشرة الى ان الحزب اصبح اداة فى يد شخص بدلا من ان يصبح وسيلة فى ايجاد مؤسسات سياسية قوية . (٢)

* * *

الفصل الثالث

الحزب والمؤسسات الرسمية للدولة

كثيرا ما يتربد في الكتابات عن نظام الحزب الواحد في افريقيا انه قد ساء على ما عداه من مؤسسات رسمية وغير رسمية - ويلاحظ هذا الامر بوضوح فيما يتعلق بالنظم الثورية في افريقيا ، اما النظم الاكثر محافظة فان العلاقة ليست علاقة سيطرة بل علاقة تعاون بين الحزب والجهزة السياسية للدولة - وقد اعطى للحزب بالدرجة الاولى الدور في الاشراف والرقابة والتنسيق بين كافة الاجهزة الاخرى للحكم (١) . كما اعطى له دوره الرئيسى في جلب الدماء الجديدة للحياة السياسية وتمكين الاجيال الجديدة في الدولة الجديدة وقد نظر اليه على انه التعبير الملموس للامة . فهو يعمل كطريق للاتصال الرئيسى بين المركز وانحاء الدولة في الاتجاه الاسفل عن طريق تعريف الشعب بالقرارات والبرامج والمهام ، وفي الاتجاه الاعلى عن طريق الحصول للزعامة على المعلومات والتأييد المطلوبين . (٢)

وفي الحقيقة فان العبء الملقى على التنظيم كبير وذلك لكثرة ما تواجهه الدول المستقلة حديثا من مشاكل متعلقة بالتنمية الشاملة . ومن المعروف ان المهام المتعددة التي يتولاها الحزب في افريقيا تدخل في الدول المتقدمة في اختصاص مؤسسات رسمية وغير رسمية اخرى .

وهناك عدة ملاحظات يجب اخذها في الاعتبار للتعرف على حقيقة العلاقة بين الحزب ومؤسسات الدولة الرسمية : فمن ناحية ، فان الدول الافريقية عامة نجد ان الحزب يسيطر على الحكومة بينما الدستور لا يدل على حقيقة موقع السلطة السياسية فكافة اجهزة الحكم في الدولة تخضع للحزب وبالتالي فان تلك الدول وان اعترفت نظريا وقانونيا بمبدأ الفصل بين السلطات - كما هو وارد في الدساتير الغربية - الا انها عمليا وواقعا

١ - عن تطبيق ذلك في غينيا انظر : Charles, op. cit., p. 25 & after.

٢ - Zolberg, Creating Political Order, op. cit., pp. 93-4

لا تطبقه ولا تعرفه ، ومن ناحية أخرى ، فإن الشخصيات تلعب دورا أهم وأعمق في انسياسة الافريقية من المؤسسات سواء أكانت رسمية أو غير رسمية ويبدو في هذا المجال بوضوح الدور الرئيسى الذى يلعبه الزعيم القومى رئيس الدولة .

١ - علاقة الحزب بالسلطة التنفيذية :

لعل من أهم خصائص نظام الحزب الواحد فى افريقيا هو الدور الذى يمارسه فى العمل الادارى (١) .

١ - الحزب ورئيس الدولة :

على رأس السلطة التنفيذية فى الدول الافريقية يوجد رئيس الدولة - الرئيس القومى - وهو يحكم بسلطة شبه مطلقة بصرف النظر عن مبدأ فصل السلطات أو غيره الذى يبقى عليه نظريا فى بساطير الدول الافريقية فالدول الافريقية ولدت فى أزمة : اطارها الرغبة فى التنمية الشاملة مما حتم ضرورة ايجاد سلطة مركزية قوية (٢) . وعليه فالدول الافريقية تتبع بصفة عامة النظام الرئاسى (٣) حيث الثقل الاساسى فى السلطة التنفيذية لرئيس الدولة فهو بمعنى اصح السلطة التنفيذية حيث هو المسئول عنها وهو فى العادة رئيس الدولة ورئيس الحكومة وهو الذى يعين الوزراء - أو السكرتيريين - وهم بالتالى مسئولون امامه مباشرة وهو يفوض لهم السلطة بحيث يمكنهم القيام بمهامهم . أى هو الذى يحدد اختصاصاتهم وسلطاتهم ،

١ - Mahiou, op. cit., pp. 248-251.

٢ - لبحث هذه النقطة بالاضافة الى المقارنة بين الوضع فى افريقيا وأوروبا فى القرن ١٩ انظر :

G. D'Arboussier, "Idées et forces politiques en Afrique", Genève-Afrique, Vol. III, No. 2, 1964, p. 168 & A. Hauriou. Les Institutions et la vie politique des pays sous développés qui ont accédé à l'indépendance, Paris, Cours de Droit (doctorat) 1958 p. 498. See also, J. Buchmann. L'Afrique noire indépendante. Paris: L.G.D.J., 1962, pp. 216-251.

٣ - كانت ساحل العاج هى أول دولة من الدول الناطقة بالفرنسية تنبذ النظام البرلمانى وتتبع النظام الرئاسى : انظر :

Zolberg, Creating political order, ..., op. cit., p. 108.

كما يتولى اذا لزم الامر اعادة توزيعهم على الوزارات واعفاءهم من مناصبهم .
ويلاحظ ان بعض الدول الافريقية بها رئيس وزراء معين من قبل رئيس الدولة
ولكن وجوده فى الواقع لا ينقص من سلطات رئيس الدولة الذى يرأس عادة
مجلس الوزراء فى وجود رئيس الوزراء الذى يعتبر بمثابة مساعده الاول
ولكن بدون سلطات فعلية نهائية فالسلطة الفعلية فى يد رئيس الدولة (١) .
وكثيرا ما تلجأ الدول الافريقية التى يوجد بها رئيس وزراء الى جانب رئيس
الدولة الى تولى الاخير منصب رئيس الوزراء بالإضافة الى صلاحياته
وذلك على وجه الخصوص فى وقت الازمات .

ورئيس الدولة ينتخب عادة من قبل الشعب مباشرة (٢) وهو غير
مستول امام السلطة التشريعية (٣) . وذلك تمثيلا مع النظام الرئاسى -
المتبع فى الولايات المتحدة الامريكية والدول الامريكية بصفة عامة - وذلك
بعد ان نبذت الدول الافريقية النظام البرلمانى (٤) - المعروف عامة بنظام
وستمنستر ونمطه الامثل المملكة المتحدة - والذى يعطى ثقل السلطة
التنفيذية للوزارة وتعتبر المسئولية تضامنية كما يعتبر رئيس الوزراء المسئول

١ - اذا كان هناك ازدياد فى منصب رئيس الدولة ورئيس الوزراء فيطلق
على النظام *bicephalous* - هو الحال فى مصر حاليا مثلا - اما اذا كان هناك
وحدوية حيث يتولى رئيس الدولة رئاسة الوزراء فيطلق عليه *monocephalous*
٢ - فى كثير من الحالات . لا يوجد انتخابات بل مجرد استفتاء على شخص
رئيس الدولة .

٣ - تنص معظم دساتير الدول الافريقية على انتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع
العام المباشر . ينص على ذلك مثلا : دستور الكاميرون (مادة ١٠) ، جابون
(مادة ١٢) ، غينيا (مادة ٢٢) ، ساحل العاج (مادة ٩) ، ليبيريا (مادة ٢) ،
مالاجاش (مادة ١٨) ، موريتانيا (مادة ١٢) ، النيجر (مادة ٩) ، رواندا
(مادة ٥٢) ، السنغال (مادة ٢١) ، تنزانيا (مادة ٧) ، تونس (مادة ٤٠) .

٤ - بعد الاستقلال مباشرة استبدلت معظم الدول الافريقية دساتيرها او ادخلت
عليها التعديلات بما يتمشى مع الاتجاه نحو النظام الرئاسى بنموذج النمسا فى
افريقيا . فقد ابتعدت عن النظام البرلمانى الموروث - من الحكم الاستعمارى -
ودعمت سلطات الرئيس الذى اصبح مستقر السلطة التنفيذية فى الدولة - بل
ان من الناحية الواقعية تمثل فى تركيز السلطة فى يده الثلاثى الواقعى لبدء
فصل السلطات ويبدو هذا بوضوح من سلطاته المتعددة .

لمزيد من المعلومات عن سلطات الرئيس فى الدول الافريقية واتجاه تدعيم
النظام الرئاسى انظر :

Selassie, op. cit., pp. 39-57 & Harris, op. cit., pp. 36-47.

الاول ولكنه ليس المسئول الاوجد عن السلطة التنفيذية كما هو الحال في النظام الرئاسي (١) . ويضاف الى ذلك ان النظام البرلماني يقوم على علاقة اتصال وتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حيث البرلمان اصلا ما هو الا نتاج عملها متعاونين ، كما يجعل رئيس الوزراء والوزراء مسئولين امام المجلس التشريعي بينما النظام الرئاسي يقوم اساسا على الفصل العضوي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فلا تداخل في الاشخاص والادوار والعلاقة اساسا علاقة انفصال مع رقابة وتوازن .

ومع ان النظام الرئاسي في صورته الاصلية في الولايات المتحدة الامريكية لا يجعل الوزراء مسئولين امام السلطة التشريعية الا انهم في الدول الافريقية في العادة يسألون رسميا ، وتستطيع السلطة التشريعية التقدم بالاسئلة او الاستجابات - كما هو الحال في النظام البرلماني - الا انها بصفة عامة لا تملك عملا لطرح الثقة بوزير او بالوزارة ، الا اذا كان ذلك بامحاء من رئيس الدولة . فمن الناحية الواقعية فان رئيس الدولة في النظام الرئاسي المعدل المطبق في الدول الافريقية يتمتع بسلطات اوسع كثيرا منه في النظام الامريكي باعتباره المثل التقليدي على النظام الرئاسي : فكلمته هي القانون ، وحتى مع وجود مجلس تشريعي ومع وجود وزراء - او رئيس وزراء ووزراء - الا انه في معظم الحالات تكون المراسيم الجمهورية من رئيس الدولة هي صاحبة الكلمة العليا . وسلطته لا تغطي على السلطتين التنفيذية والتشريعية فحسب ، بل تمتد ايضا الى السلطة القضائية حيث يملك حلها وعزل القضاة واقامة محاكم سياسية وعسكرية خارج اطار النظام القضائي الوارد في الدستور بل انه كثيرا ما يوقف عمل الدستور ، ورئيس الدولة في افريقيا كثيرا ما يلجأ الى زيادة سلطته عن طريق الحكم بواسطة المراسيم لفترة كلما اقتضت ذلك الضرورة .

ورئيس الدولة في افريقيا هو رئيس السلطة التنفيذية وهو في نفس الوقت الزعيم القومي كرئيس الحزب . فهو في العادة سكرتير عام الحزب - وهو اعلى منصب في الحزب ، وبالتالي في تلك الحالة لا يوجد رئيس للحزب بل السكرتير العام هو الرئيس الفعلي - وفي بعض الحالات هناك رئيس

١ - للتفرقة بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني راجع : د . غالي ود . عيسى ، مرجع سابق .

للحزب (كما هو الحال في ساحل العاج وتشاد) ويكون هو الزعيم القومي ورئيس السلطة التنفيذية ويليه منصب السكرتير العام الذي يشغله في معظم الحالات الشخصية رقم ٢ في الدولة . وفي تونس فان رئيس الحزب هو مرشح الحزب لرئاسة الوزراء أي مساعد الرئيس الاول في الدولة . (١) اما في ساحل العاج فان السكرتير العام هو في نفس الوقت رئيس الجمعية الوطنية مما يضمن لرئيس الحزب ورئيس الدولة - هوقوي بونيه - السيطرة على السلطة التشريعية من خلال ساعده اليمين . باختصار فان رئيس الدولة هو اهم اعضاء المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية ذلك الجهاز الذي يعتبر اعلى جهاز تنفيذي للحزب الذي عليه التاكيد من حمل الخطوط العريضة التي وضعها المؤتمر القومي الى واقع عملي .

ويلاحظ ان العديد من الدول الافريقية اخذت بمبدأ استمرارية الزعيم القومي في السلطة وذلك بتعيينه رئيسا للدولة مدى الحياة . وبعد ان كان هذا المثال نادرا تمثل في الرئيس كوامي نكروما في غانا ثم في دكتور باندا رئيس مالاوي تعددت الامثلة حيث اتبعت دول افريقية اخرى نفس الخطوات . من ذلك الرئيس بورقيبة سنة ١٩٧٤ . كما ان اوغندا - على الرغم من عدم وجود احزاب بها - اتبعت نفس المثل بان اختيار الرئيس عيدي امين رئيسا للدولة مدى الحياة سنة ١٩٧٦ .

ب - الحزب والادارة المحلية :

من الملاحظ ان الدول الافريقية احتفظت بصفة عامة بنفس التقسيمات الادارية التي انشأتها الادارة الاستعمارية ولكن مع تحويل الادارة الى ايدي الموظفين العموميين الافريقيين والتخلص من الزعماء التقليديين في الادارة . على الاقل رسميا ، وزيادة عدد الاقسام والوحدات الادارية التي تضاعفت منذ الاستقلال وذلك نتيجة للاتجاه نحو اللامركزية الادارية وتدعيم الحكم المحلي تأكيدا لتدعيم الاتصال مع الجماهير .

Mohsen Toumi, "Le Parti Socialiste Destourien", Le Mois _ ١
en Afrique. Revue Française d'études Politiques Africaines. No.
197, 1974, p. 41.

ومن الطبيعي ان يشغل الوحدات الادارية بمستوياتها المختلفة رجال الحزب أو الموالون الموثوق بهم ، حيث المبدأ السائد في الدول النامية في شغل الوظائف المختلفة هو ان الغلبة « لاهل الثقة على اهل المعرفة أو الخبرة (١) أي ان المهم هو الولاء السياسي لا الكفاءة الادارية في حالة التعارض بينهما » . ويبدو هذا اكثر وضوحا في الوظائف العليا خاصة في مركز حاكم المحافظة - المحافظ أو المدير أو غيره - أي في المستوى الاداري التالي للمستوى القومي . وفي هذا المستوى الاداري بالذات يركز الاهتمام على الولاء السياسي لشاغله حيث لا يوجد به في كثير من الدول الافريقية مستوى تنظيمي للحزب ، كما سبق توضيحه في تحليل التنظيم الداخلي للحزب .

ولكن بصفة عامة هناك هرمين تنظيميين متوازيين احدهما للتنظيم الاداري للدولة والآخر - وهو مبني عليه - للتنظيم السياسي ، وبالتالي فهناك توازي لمبادئ ديمقراطية الدولة وديمقراطية الحزب - متمثلة في سكرتيري وحدات المستويات المختلفة : أي ان هناك باستمرار مسئول اداريا يقابله مسئول للحزب على نفس المستوى وفي نفس الوحدة . ويتوقف الحال على ايهما له السلطة على الآخر . فبصفة عامة فان المبدأ الساري في افريقيا هو ان الكلمة العليا للسياسة ولتمثيلها على ما عداها بما فيها الاعتبارات الادارية والمسؤولين الاداريين وذلك على كل المستويات .

ولكن تلاحظ عدة اعتبارات على رأسها : ان هناك تداخلا في شغل المناصب وان الجهاز الاداري ليس مستقلا عن الجهاز السياسي فهناك غالبا عضوية مشتركة وهناك اعضاء بحكم مناصبهم قانونا . فالمسؤولون الاداريون في المستوى المحلي يمثلون في المكتب السياسي للحزب أو في بعض الاحوال يجعل السكرتير العام للجنة الحزب في ذلك المستوى المحلي مساعدا للمسئول الاداري في نفس المستوى (٢) ، كما ان الكثير من الدول تعمل على التغلب على هذا الازدواج وما قد ينتج عنه من صراع وتنافس عن طريق المجالس الشعبية أو المجالس الاقليمية أو ما يعرف احيانا بالمجالس الاستشارية أو عن طريق مؤتمر الكوادر الذي يتضمن مسئولين للحزب ومسؤولين للحكومة على المستويات المختلفة بالاضافة الى ممثلي المؤسسات الجماهيرية وغيرها .

أما عن ادنى مستوى - وهو مستوى الوحدة الاساسية في القرية - ففي

Zolberg, Creating Political Order ..., op. cit., p. 115.

- ١ -

٢ - مثل الحال في غينيا ايضا .

العادة احتفظ بزعماء القرية - رؤساء القرى - سواء اكانوا الرؤساء المعيّنين لمجالس القرى كما هو الحال فى معظم اجزاء مالى وغينيا او القائمين بعمل رؤساء قرى كما هو الحال فى ساحل العاج • (١)

ولكن بصفة عامة اذا كانت النواحي الادارية على مستوى القرية يسيطر عليها الزعماء التقليديون ، فانه يوازن ذلك وقد يلغى اهميته ان وحدات الحزب فى هذا المستوى الاول الاساسى تقع فى ايدى رجال الحزب من الشباب ومن النخبة او الصفوة الجديدة • وقد جرت محاولات فى دول مثل غانا وساحل العاج لتحديد الزعماء التقليديين واستيعابهم •

ومن الطبيعى ان الزعماء التقليديين فى المناطق التى كانت خاضعة للاستعمار البريطانى قد تعودوا على العمل الادارى فى ظل الادارة غير المباشرة التى اتبعت فى تلك المناطق مما يسر نسبيا عملية استيعابهم فى الحكم بعد الاستقلال - حيث يحتلون الان مراكز مشابهة لما كانت عليه حال الزعماء التقليديين فى المناطق التابعة للادارة الفرنسية (٢) فى ظل الحكم الاستعمارى قبل الاستقلال او بعبارة اخرى يعملون كمعلماء وممثلين للحكومة وليست لهم سلطة مستقلة •

وعليه فان وضع هؤلاء الزعماء فى المناطق التابعة للادارة البريطانية مع انه تدهور الا انه افضل كثيرا منه فى المناطق الناطقة بالفرنسية حيث الادارة المباشرة التى اتبعتها الادارة الفرنسية الاستعمارية قد قضت على الزعماء التقليديين •

اما فى المدن فمن الملاحظ ان قوة وسيطرة الحكومة والحزب اكثر وواضح خاصة فى العاصمة وذلك خوفا من المعارضة حيث المدن تعتبر على المستوى العالمى مستقرا للحركات التحررية والثورية والانتفاضية •

ج - الحزب والخدمة المدنية :

اما عن الخدمة المدنية ، فايا كانت قوة الحزب فى افريقيا فان

١ - المرجع السابق ص ١١٦ - ٧ •

٢ - المرجع السابق ص ١٠٨ •

١- بيروقراطية الحكومية (١) - بمعنى الجهاز الحكومي الضخم وشاغليه من موظفين عموميين - ما زالت أداة رئيسية للسلطة والسيطرة على الرغم من أن هناك الكثير من المشكلات المتعلقة بالنخبة المدنية على رأسها نقص الأشخاص المؤهلين لها وعدم توافر الكفاءة والولاء السياسى (٢) .

ومن الواجب توضيح الوضع قبل الاستقلال حيث نجحت الأحزاب في كثير من المناطق الأفريقية في تطوير نوع من الإدارة جعلته موازيا للإدارة العادية - الاستعمارية - ليحل محلها . وقد نظر إلى الحزب على أنه وسيلة لمواجهة التخلّف الإدارى وعصره بما من عناصره التوظيف الإدارى :

وفى ظل الحكم الاستعماري من الطبيعي أن تصطبغ الإدارة والأحزاب بونعنى بها هذا الأحزاب الجماهيرية لا أحزاب الصفوة التى تعاونت مع الإدارة الاستعمارية وأصبحت أداة فى يدها لحكم المواطنين . فقد سمعت الأحزاب للوصول إلى حد نفوذها إلى الشعب والسيطرة عليه بينما عملت الإدارة الاستعمارية جاهدة للحفاظ على سلطتها . فالإدارة اعتبرت فى نظر الأفريقيين إدارة للقهر والسلطة وإنما ليست سوى وسيلة لتحقيق أهداف ومصالح المستعمرين (٣) ولكن على عكس ذلك فى مواجهة الإدارة فإن الأحزاب كانت أفريقية بمعنى الكلمة تعمل فى إطار التقاليد المحلية ، وكانت متفتحة للنشاط الاجتماعى والدينى الذى يهم الأفريقيين وبهذا جذبت إليها الكثير من الجماهير الأفريقية خاصة الشرائع التى لم تكن تمتلك تقليديا . وباختصار فإن الشعوب الأفريقية قبل الاستقلال كانت على وعى بالأحزاب وعلى اتصال دائم بها وكثيرا ما التجأت إلى زعماء تلك الأحزاب وممثليها لحل مشاكلها المحلية المتعددة - التى تتضمن إقامة العدالة والبث فى الخصومة وفق العرف المحلى . كما قامت فى بعض الأحيان بالنشطة بوليسية وعسكرية ونظمت الاضرابات ومقاطعة طرق الضرائب فى القرى مع تحويل حصيلتها فى أغلب الأحيان للحزب بدلا من الإدارة الاستعمارية . فقد أحلت الأحزاب الجماهيرية

١ - كلمة بيروقراطية من أصل يونانى وتتكون من شقين هما Bureau بمعنى مكتب ، Cracy بمعنى سلطة أو حكم . ومعناها اللفظى قوة أو سلطة الكتب أى شاغلي المكاتب . وهى تستخدم فى معنيين أساسيين أولهما بمعنى الجهاز الضخم خاصة الحكومى وثانيهما بمعنى مجموعة التعقيدات الإدارية وبطء سير الإجراءات فى العمل .

٢ - لمزيد من المعلومات عن الخدمة المدنية ومورها فى الحزب الواحد فى إفريقيا ومواقفه منها انظر : Selassie, op. cit., pp. 188-218.

٣ - Sekou Touré, *Expérience Guinéenne et Unité Africaine*, Paris : Présence Africaine, 1963, p. 461.

هيكلها محل أجهزة الادارة الاستعمارية وبالتالي أصبحت النظرة السابقة بالنسبة للحزب هي انه يمثل السلطة التشريعية . (١)

ومن الملاحظ ان الدول الافريقية حديثة العهد بالاستقلال ، وبالتالي فان الموظفين العموميين فيها قد خيروا العمل في ظل الادارة الاستعمارية حيث ارتبطت المصالح الاقتصادية والاجتماعية للكثيرين منهم باستمرار الوجود الاستعماري مما جعل ، احزاب الصفوة ، أكثر جاذبية خاصة للشرائح العليا منهم ، وبالتالي فمن الطبيعي انه بعد الاستقلال كان هناك عديم ثقة موروث بين زعماء الحزب الجماهيري وقواد الخدم المدنية . (٢)

وبما يزيد الامر تخفیدا في العلاقة بين التنظيم السياسي والخدمة المدنية ان هناك حملة على الفساد الاداري كما يراه الحزب وذلك في الدول الافريقية المختلفة . وعادة ما يتسبب الفشل في التطبيق الى فساد الادارة لا الى فساد القرارات السياسية . وما أسهم أيضا في خلق مسافة بين الحزب والموظفين العموميين هو محاولة القضاء على الكثير من المكاسب التي حققها هؤلاء في أثناء الحكم الاستعماري . فهناك شكوى متكررة عن الانحياز الاجباري وارتفاع الاسعار ونسبها الموظفين العموميين الى الزعماء السياسية وثقفي الأخيرة اللوم على ضعف الانتاجية وعدم الجدية في العمل .

وهناك محاولات لاستيعاب أفراد الخدمة المدنية في التنظيم السياسي - الحزب - وحث الولاء السياسي فيهم وتحريكهم وراء السياسة العامة . ويتضمن هذه المحاولات والجهود التنظيمية انشاء وحدات للحزب في

١ - ولزيد من المعلومات انظر :
Mahlou, op. cit., pp. 248-251 & Morgenthau, Political Parties .
op. cit., p. 341 & Hodgkin, op. cit., p. 167.

٢ - عبر عن هذا يقود الرئيس كوامي نكروما في قوله :
« ان الموظفين العموميين ، خاصة أولئك الذين في الدرجات العليا ، يجب ان يهتفوا على الحياد السياسي ويقوموا خدمة عامة موالية للحكومات القومية بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية ... ان نيتنا هي تشييد الاوامر ومحو العناصر غير الموالية في الخدمة المدنية ، حتى وان أدى ذلك الى عدم انتظام مؤات في الخدمة ... لان الموظفين المدنيين غير الموالين ليسوا افضل من التامرين » انظر :
Kwame Nkrumah. I speak of Freedom : A Statement of African Ideology. New York : Frederick A. Praeger, 1961, p. 173.

المؤسسات والمنشآت المختلفة في الدولة وفقا لما سبق توضيحه بالاضافة الى مؤتمرات الكوادر وغيرها مع تداخل الشخصيات والادوار خاصة الكوادر العليا ضمانا للتنسيق بين العمل السياسي والاداري . ولا يجب ان يفهم من ان الزعامة في الهرم التنظيمي للحزب والدولة تتمثل في نفس الاشخاص في العادة - اى وجود تداخل للرئاسة والشخصيات - ان هناك ايضا تداخلا تاما بين العاملين في الحزب والدولة بمعنى ان احد الهرمين التنظيميين قد حصل كلية تنظيميا وافرادا محل الآخر ، اى ذابت بيروقراطية الدولة في بيروقراطية الحزب او العكس . (١) فهذه النظرة غير صحيحة في الواقع حيث احتفظت الدول الافريقية بهرمين تنظيميين متوازيين احدهما اداري والآخر « اداري - سياسي » للحزب كل يؤدي مهمة تنفيذية خاصة وان كانت قد عملت على تداخل الرئاسة وشاغليها على كافة مستويات التنظيم الاداري والسياسي بما يتضمن تنسيق العمل بينهما والتكامل بين الانشطة السياسية والادارية . (٢)

٢ - علاقة الحزب بالسلطة التشريعية :

اما عن علاقة الحزب ورئيسه وهو رئيس السلطة التنفيذية - بالسلطة التشريعية ، فان من الملاحظ في الدول الافريقية تدهور دور المجالس التشريعية بحيث اصبحت بمثابة اجهزة تابعة للحزب ، فازدياد سلطة كل من الزعيم والحزب كان باستمرار على حساب السلطة التشريعية التي انتهى دورها الى ان اصبحت بمثابة اداة لاعطاء الشرعية لقرارات اتخذت مسبقا سواء في اطار الحزب او خارجه من جانب الزعيم القومي / الرئيس التنفيذي ، الذي يعتبر صاحب الكلمة الاخيرة ويبدء الكلمة الفاصلة في قمة صناعة القرار وهو اقتضاه باختيار البديل الامثل . فالدور الرئيسى

١ - يوضح الرئيس سيكوتوري انه لا يوجد هناك في غينيا في ظل الحزب الديمقراطي لغينيا - الذى يعتبر حزبا ثوريا بالمفهوم الافريقى - اى اختلاف بين الانشطة السياسية والادارية . وان كلا منهما يقوم بآداء دوره وان تداخل الشخصيات يحقق التنسيق المنشود .

٢ - لمزيد من المعلومات عن العلاقة بين الاجهزة السياسية والادارية في غينيا انظر :

Sekou Touré, "Relationship between Political & Administrative Bodies", in Mutiso & Rohio, op. cit., pp. 499-500.

للمجالس التشريعية فى افريقيا هو اظهار الاجماع من وراء الزعامة القومية فى اطار نظام الحزب الواحد : فهى لا تقوم بدور تمثيل الآراء المختلفة بل بالدور العكسى وهو تحريك جميع الاعضاء حور سياسات الحزب والزعامة القومية ، اى انها تنقل آراء واهداف الحزب للشعب بدلا من ان تنقل رغبات وآراء الشعب .

وبصفة عامة نجد ان السلطة التشريعية تلعب دورين رئيسيين فى ظل نظام الحزب الواحد :

اولهما : اخفاء الصيغة الديمقراطية على النظام السياسى ، وذلك للاحتفاظ بالاطار الرسمى للسلطة التشريعية . اى انها تمارس دورا نفسيا اكثر منه تشريعيا .

وثانيهما : تحقيق هدف جوهرى من الناحية الواقعية يتمثل فى تحريك الجماهير نحو السياسة العامة ، حيث ان اجتماع الممثلين من كافة انحاء الدولة فى لقاء عام حول سياسات الحزب يجعلهم شركاء فى هذه السياسات وبالتالي يعملون كممثلين للحزب فى مناطقهم بدلا من الدور العكسى اى بدلا من ان يعملوا كممثلين عن مناطقهم . اى ان الجهاز التشريعى والانتخابات فى الدول الافريقية تعتبر واقعا بمثابة حملات أو وسائل اضافية لتحريك الجماهير حول سياسة وقرارات الحزب المتخذة مسبقا من زعامته .

وحيث ان كافة الاعضاء فى المجالس التشريعية (١) فى ظل نظام الحزب الواحد ينتمون لهذا الحزب بمفهوم طبيعته الجماهيرية ، فلا مجال اذن لاظهار آراء من قبل أى أطراف يمثلون المعارضة المنظمة غير المسموح بها اصلا .

١ - من الملاحظ فى الدول الافريقية المستقلة ان السلطة التشريعية تتكون من مجلس واحد وانها بصفة عامة وان كانت قد عرفت الكثير، منها نظام المجلسين الا انها نبذته واصبحت القاعدة العامة هى اتباع نظام ال unicameral بدلا من ال bicameral . فقد اصبح السائد هو ان وجود مجلس واحد مظهر للتوحدوية ويوفر الجهد والوقت الضائع فى المناقشات وان وجود مجلس اخر سيفتح المجال للعناصر أو المصالح التى ترغب الحكومات - فى سبيل تحقيق الوحدة - القضاء عليها : مثل الزعامة التقليدية والجماعات الدينية والثقافية . كما ان استقاء أو تحديد من يمثلون فى المجلس الاعلى سيكون مصدرا للخلاف ، وان وجود مجلس واحد يضمن تفوق الحزب عليه .

وقد اختلفت المشاورات الرسمية فى المجالس التشريعية فى الدول الافريقية ومع التسليم بان جميع الممثلين ينتمون لنفس الحزب الواحد بمفهومه المذكور سابقا، ولكن هل الجميع يمثلون نفس الآراء بمعنى هل المناقشات تقسم بالجدية وهل تمتلك المجالس التشريعية اقتراح تشريعات أو تعديل مشروعات ؟ فى الواقع يمكن القول بصفة عامة ان المناقشات حتى مع جديتها فى بعض الاحيان لا تتناول الا المسائل الثانوية التكتيكية ولا تتناول المسائل الهامة الاستراتيجية . فالمفروض انه من الاسس الرئيسية المعمول بها فى نظم الحزب الواحد ان الاهداف والخطوط العريضة ترسم فى المؤتمر القومى العام واى جدال لها يعتبر خروجاً على الخط العام يجب شجبه . وفى معظم الاحيان تناقش مشروعات مقدمة من الحكومة ولكن وعلى الرغم من المناقشات الا انها تنتهى باقرار ما يمكن ان يعتبر قرارات سابقة من جانب القيادة السياسية ، اى ان الموافقة شبه تلقائية والمناقشات وان كانت غير حصرية الا انها غير مؤثرة فى النهاية . وفى بعض الحالات القليلة فان المشروعات المقدمة من السلطة التنفيذية يجرى فيها بعض التعديلات أو تظل مؤجلة حتى تمر (١) . كما انه فى بعض الاحوال تقدم اسئلة أو استجابات للوزراء وهو من مميزات النظام البرلمانى الغربى ولكن بصفة عامة فان المجالس التشريعية عاجزة عن طرح الثقة بوزير أو بوزارة ، حيث ان هؤلاء بصفة عامة معينون من قبل رئيس الدولة ومستولون امامه وهو الذى يقوم بعزلهم ان لزم الامر أو عزل رئيس الوزراء وتنصيب نفسه رئيسا للوزراء وهو الامر الشائع خاصة فى ظل الازمات . ومن هنا يلاحظ اقتراب هذا النظام من النظام الرئاسى الأمريكى - حيث لا يوجد رئيس وزراء - بل رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية . وحيث لا يملك المجلس التشريعى فى الاحوال العادية عزله ولا عزل أو حتى مجرد استجواب السكرتيريين (الوزراء) . بل العكس هو الصحيح فى الدول الافريقية حيث يمكن للحزب

== لزيد من المعلومات انظر

Sy, op. cit., p. 86-78 & Mahiou, op. cit., pp. 212-4.

ولكن خروجاً على قاعدة المجلس الواحد فان بوتسوانا بها مجلس تشريعى يتكون من مجلسين (مجلس ادى ومجلس شيوخ - زعماء) مستوحى الى حد كبير من النظام البرلمانى مع اختلاف رئيسى وهو ان رئيس الحكومة هو بالضرورة رئيس الدولة . ولا يوجد اختلاف على اساس الاجناس « او الالان » انظر .

Lory, op. cit., pp. 56-64

Zolberg, Creating Pol. order., op. cit., p. 112

- أى رئيسه - عزل رئيس المجلس التشريعى أو أعضائه البارزين إذا ما حاصروا عن خط الولاء السياسى والشخصى للحزب وللزعيم وذلك بأسفد عضوية الحزب عنهم وبالتالي أفقأدهم « الثقة والاعتبار » اللآزمين للعضوية والرئاسة فى المجلس التشريعى .

كما يلاحظ من ناحية أخرى أن المجالس التشريعية فى إفريقيا فقدت هيبتهأ أيضا لسبب آخر وهو إنشاء العديد من المجالس القومية الموضوعة الى جانبها والتي غالبأ ما تجبأها ، من ذلك مثلا الأجهزة القومية للحزب وغيرها (فمثلا المؤتمر القومى للحزب الذى يرسم الخطوط العريضة للسياسة العامة يعتبر بمثابة برلمان) . (١) وهذه المجالس المرسعة عادة ما تضم فى أطارها أيضا ممثلى المجلس التشريعى .

وفى ظل نظام الحزب الواحد الجماهيرى فإن المجلس التشريعى الذى يضم ممثلى الشعب المنتخبين فقط الى هذا الحزب يجب أن يكون أيضا جماهيريا بمعنى أن أعضأه ينتمون للجماهير ، وبالتالي فإن ذلك من الدول من يقصر العضوية على الفلاحين والعمال ، من ذلك تنزانيا أما مصر فأنها تخصص نصف المقأعد للعمال والفلاحين والنصف الآخر للفئات الأخرى . وفى هذا المجال يلاحظ أن الكثير من الممثلين وخاصة من الفلاحين - نظرا لعدم توافر الثقافة اللازمة للالام بطبيعة الأمر والمشاكل السياسية والاقتصادية - يتخذون موقفا سلبيا بالاضطرار ، وتمضى فترة العضوية دون أن يعبر أحدهم برأى أو حتى ينطق بكلمة . مما يمثل أضعفا أضافيا للمجلس التشريعى فالعضوية عند الكثيرين من الأعضأ والطامحين فيها لها أهميتها لا لأسباب سياسية أو لتحقيق أهداف عامة ولكن لأهداف ضألنة تتعلق بحصولهم شخصيا على شأئ مأل فى مكافأة العضوية ؛ وهذا بالإضافة الى الهبة والمخنة فى مذهبهم المحيية .

ومن الملاحظ أن المجالس التشريعية تتميز بالتجديد حيث أعضأوها فى تغير مستمر . حقيقة أن الانتخابات التى تأتى بهؤلاء الأعضأ يسيطر عليها الحزب تماما بحيث يضمّن عدم جلب الالمالين له أو على الأقل التأكد من عدم جلب غير الموالين وغير المرغوب فيهم - نتيجة عدم ولائهم السياسى أو عدم انتمائهم للجماهير أو انتمائهم للارستقراطية القديمة أو

المعارضة السابقة أو غيرها ومع ذلك فإن الانتخابات تأتي باستمرار بالدماء الجديدة المرافية للنظام ظاهريا والمالية لنفسها أصلا .

وهذه المجالس في العادة « ليست ديمقراطية أصلا بالمعنى الغربي ولكنها أجهزة استشارية مهمة تمثل ، بعد الجهاز التنفيذي والحزب ، وسيلة ثالثة لـ الاتصال بين الحكام والشعب » . (١) فدورها الرئيسي في رأينا ليس كجهاز تمثيلي ينقل مشاكل وأراء الجماهير ولكنها تلعب أساسا الدور العكسي وهو أنها وسائل اضافية لتحريك الجماهير حول السياسات العامة والزعامة القومية ويتم ذلك عن طريق تجمع « الممثلين » في مكان واحد يأتون اليه من مناطقهم المترامية في الدولة ويشتركون في مناقشة السياسة العامة والاهداف والمشروعات المحددة من قبل الزعامة القومية وقرار ما نراه ثم الانتقال كل الى منطقته ليمارسوا دورهم « كممثلين للسلطة » ينقلون اهدافها الى الجماهير في مناطقهم ويعملون على توضيحها لهم وتحريكهم وتعبئتهم حولها .

وقد نظرت بعض الدول الافريقية نظرة واقعية للاجهزة التشريعية في ضوء تدهور دورها في ظل نظام الحزب الواحد عن دورها التقليدي المفروض ان تقوم به ، وبالتالي فإن دولة كالجزائر مثلا لم تجتمع الجمعية الوطنية بها منذ ١٩٦٦ وكانت اخر انتخابات لها في سبتمبر سنة ١٩٦٤ عندما تقدمت « جبهة التحرير الجزائرية » وحدها بقائمة للمرشحين (٢) اما في ليبيا فلا يوجد جمعية وطنية ، فبعد انقلاب سنة ١٩٦٩ حل كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ولم يشر الدستور المؤقت الى الانتخابات او الى العودة لاجراءات برلمانية . ولكن في يناير سنة ١٩٧١ اعلن الرئيس معمر القذافي ان برلمانا جديدا سيعين ولن ينتخب ولكن لم ترد اشارة لتاريخ محدد لذلك (٣)

وفي جمهورية افريقيا الوسطى الغيت الجمعية التشريعية في ٤ يناير سنة ١٩٦٤ واعلن الرئيس بوكاسا انه لا توجد هناك نية لاعادتها على الرغم من وجود نظام الحزب الواحد . وبنفس المثل الغيت الجمعية التشريعية في تنزانيا في يناير سنة ١٩٦٧ وقد وعد في ذلك الوقت بان تقام انتخابات في ٣ شهور ولكن لم يتم ذلك ولم يتخذ دستور جديد حتى ١٩٧٥ .

١ - Zolberg, Creating Pol. order, op. cit., p. 114.

٢ - "The Europa Yearbook, 1975, Vol. II, op. cit., p. 23.

٣ - المرجع السابق ، ص ٩٥٠ .

٤ - Africa South of the Sahara, 1975, op. cit., p. 912.

انظر :

ولعل القاء نظرة على أحد تلك الأحزاب التي تتميز باستقرار نسبي وهو «تانو» في تنزانيا تساعد على تفهم طبيعة العلاقة والروابط بين الحزب والحكومة : (١)

من الملاحظ ان السلطة تركز في نفس المستويين على كل مستوى اداري :

١ - فزعيم الحزب « رئيس تانو » هو في نفس الوقت رئيس تنزانيا .

ب - كافة اعضاء البرلمان « الجمعية الوطنية » يشتركون بهذه الصفة في المؤتمر القومي . وهم في دوائهم الانتخابية اعضاء بحكم القانون في اللجان التنفيذية للاقليم والناحية .

ج - رئيس واءضاء الجمعية الوطنية يكونون لجنة دائمة للمؤتمر القومي للتانو .

د - على مستوي الاقاليم فان المفوض الاقليمي - الذي يعينه الرئيس - هو بحكم وظيفته رئيس للجنة الاقليمية وفي نفس الوقت سكرتير اقليمي للتانو . (٢)

هـ - على مستوى الناحية فان مفوض الناحية هو نفسه رئيس لجنة التنمية للناحية وسكرتير لجنة الناحية الخاصة بالتانو .

و - رئيس التانو للناحية هو في نفس الوقت رئيس مجلس الناحية .

ز - رئيس « فرع » التانو هو في نفس الوقت رئيس لجنة تنمية القرية .

هذا عن الروابط الرسمية بالاضافة الى وجود روابط غير رسمية تعمل على ربط الحزب بالحكومة : فغالبية الوزراء مثلا اعضاء في كل من اللجنة التنفيذية القومية واللجنة المركزية كما ان السكرتير العام للاتحاد الوحيد للنقابات العمالية عضو في اللجنة التنفيذية القومية .

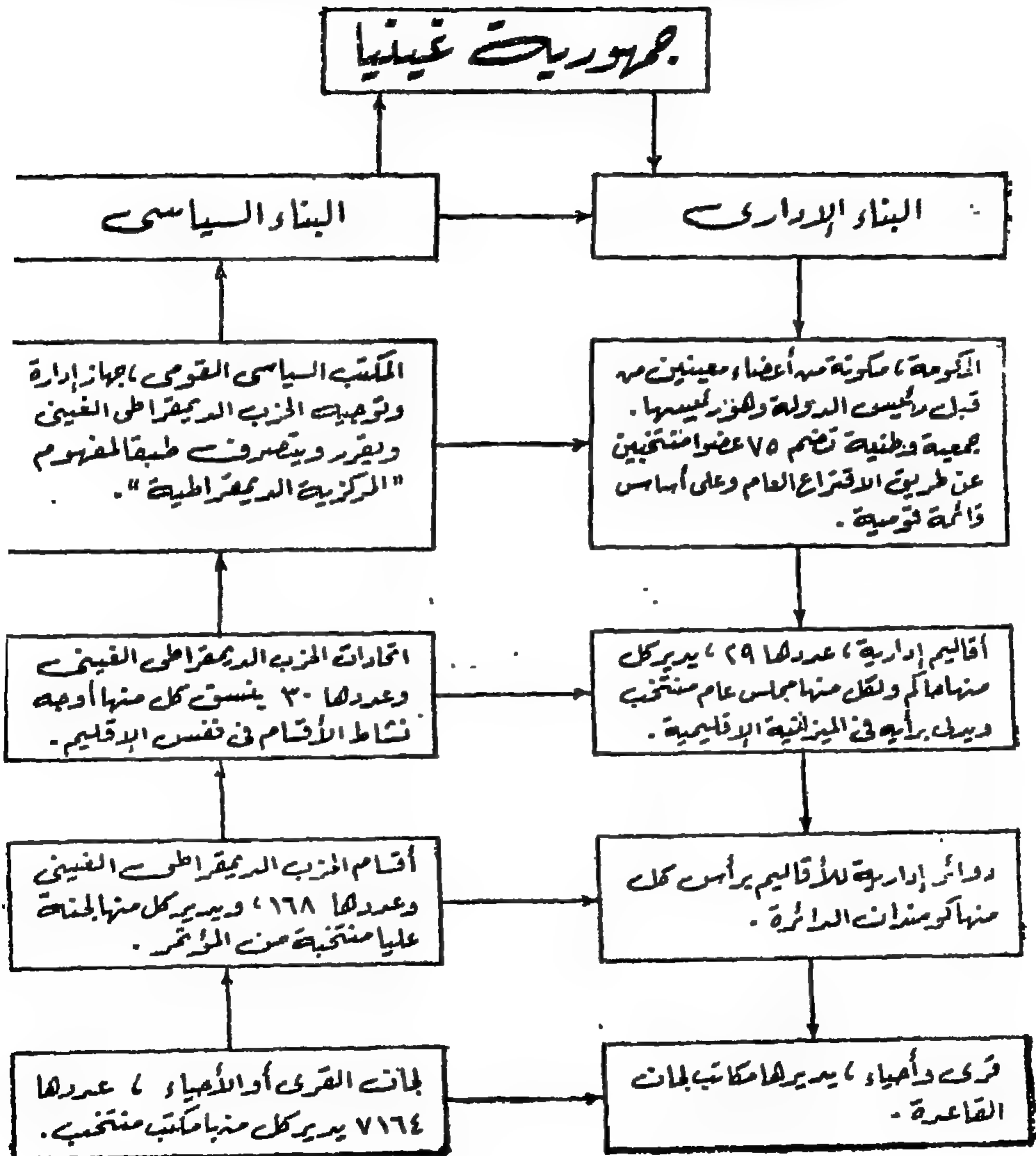
وتاكيدا لربط الحزب ومؤسسات الدولة فان الاجهزة الحكومية والحزبية في المستوى المحلي تجتمع في نفس المكاتب .

Urfer, op. cit, p. 83.

١ - انظر :

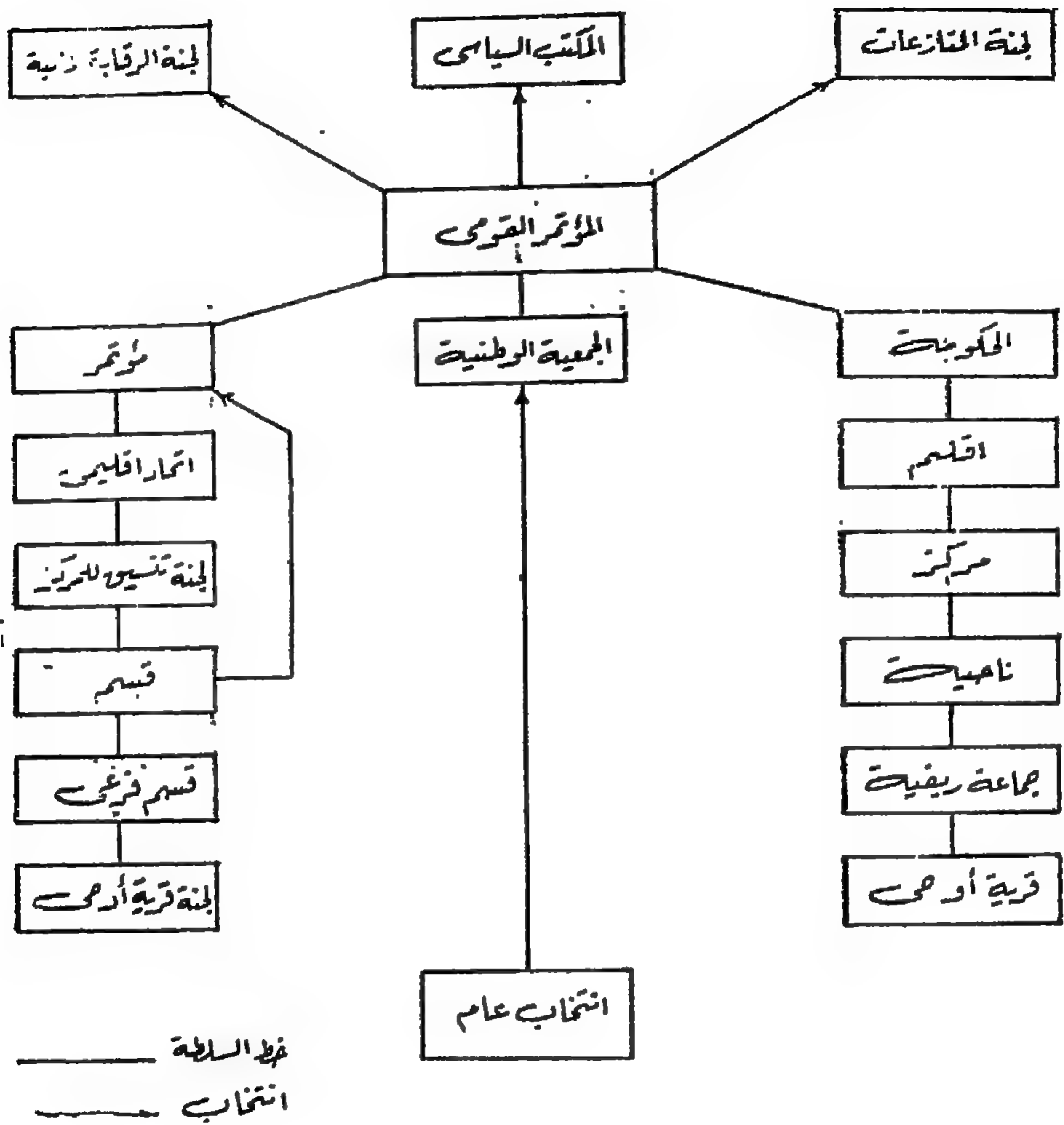
٢ - يعتبر السكرتيريون الاقليميون للتانو في نفس الوقت اعضاء في اللجنة التنفيذية القومية .

الهيكل السياسي - الإداري لـ غينيا



المصدر :

التّظيم السياسي - الإداري في السّقال



وبخلاصة الامر فيما يتعلق بعلاقة الحزب بالمؤسسات الرسمية للدولة في افريقيا يلاحظ انه كلما ازدادت مركزية السلطة كلما ازدادت قوة الحزب .
وعليه ففي النظم المركزية الثورية نجد الحزب اقوى كثيرا من الجهاز البيروقراطى للادارة الحكومية او الدولة ، كما انه اقوى من السلطة التشريعية . اى ان الحزب يتمتع بالمصدارة والمكانة الاولى فى كافة نواحي الحياة ، ويعمل بمثابة اشعاع لكافة اجهزة الدولة الرسمية ولكافة الهيئات غير الرسمية فى الدولة .

كما يلاحظ فى هذا المجال ان التناسق بين الحزب والاجهزة الرسمية فى الدولة يتحقق من الناحية الواقعية من خلال الزعامة المشتركة للحزب وتلك الاجهزة ، بمعنى ان زعيم الحزب هو فى نفس الوقت رئيس الدولة . كما ان معظم الوزراء - وخاصة البارزين منهم - يحتلون مكانهم فى اعلى اطارات الحزب ، سواء فى المكتب السياسى او اللجنة التنفيذية ، كما انهم ممثلون فى المجلس التشريعى ، مما يحقق تجانسا بين اتجاهات هذه الاطارات نتيجة لتوحيد الزعامة وخاصة فى اعلاما ممثلة فى الزعيم القومى .

وبصفة عامة فهناك فى كثير من الاحيان تطابق وتلازم بين بيروقراطية الحزب وبيروقراطية الدولة . ويتوقف مدى سيطرة اى منهما على الاخرى على مدى قوة الحزب .

المهم فى هذا الشأن ان الربط الشخصى بين الحزب كجهاز سياسى والاجهزة الرسمية للدولة يحقق تلقائيا التنسيق بين الحزب كجهاز سياسى والدولة .

هذا عن وضع السلطتين التنفيذية والتشريعية فى نظام الحزب الواحد ولكن ما هى طبيعة العلاقة بين الحزب والسلطة القضائية ؟

علاقة الحزب بالسلطة القضائية :

سبق ان اوضحنا ان الدولة الافريقية قد اخذت من جهة ببعض مظاهر النظام الرئاسى خاصة تركيز السلطة فى يد رئيس الدولة ولكنها فى الواقع ذهبت فى هذا الاتجاه اشواطا بعيدة تفوق النظام الرئاسى كما هو مطبق فى الولايات المتحدة الامريكية - المثل التقليدى على ذلك النظام . ومن ناحية اخرى فان مبدأ فصل السلطات وان كان نظريا منصوحا عليه فى الكثير من

دساتير الدولة الافريقية الا انه من الناحية الواقعية غير مطبق ، وقد رأينا ذلك بوضوح من طبيعة العلاقة بين الحزب وكل من السلطة التنفيذية والتشريعية . ولكن حتى السلطة القضائية في افريقيا بصفة عامة لا تخرج عن هذا التعميم ، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة .

وبصفة عامة فقد نصت الدساتير الافريقية على مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء . (١) ولكن في الواقع فان التطبيق يؤكد الاختلاف الواضح مع النظريات والاطار القانوني الجامد .

في بوروندي مثلا فان حزب «أوبرونا» Uprona وفقا لدستور الدولة له السيطرة على كل من السلطة التشريعية والقضاء ، فهو المسئول عن تصرفات السلطة التشريعية والقضائية . فالقضاة يخضعون لقرارات الحزب (٢) .

والقضاء بصفة عامة يخضع واقعا لسيطرة الزعامة القومية حيث يملك الزعيم القومي سلطة التعيين والعزل بالنسبة لرجال القضاء بل انه من الجارى العمل عليه في الدول الافريقية انشاء المحاكم الخاصة : الشعبية والسياسية والعسكرية وغيرها لتولى المسائل التي تتعلق بأمن الدولة والنظام العام وهو مفهوم مطاط يؤدي التوسع في تفسيره الى ايجاد انواع مختلفة من المحاكمات (٣) خارج اطار النظام القضائي مما يضعف الأخير ويشل دوره .

ويمكن القول في النهاية بان الهيكل الحقيقي للسلطة يوضح ان الحزب اداة في يد رئيس الدولة الذي يحدد سياسة الدولة . هنا من ناحية ومن ناحية اخرى فان هناك هرمين تنظيميين متوازيين احدهما للحزب والاخر للدولة وكل منهما يركز على قمته - اي على الزعيم القومي رئيس

١ - اتخذت غالبية الدول الافريقية في دساتيرها نصوصا تتضمن ذلك . وقد وضع ذلك في دساتير الدول الناطقة بالفرنسية حيث اتخذت السنغال ، موريتانيا ، فولتا العليا ، داهومي ، ساحل العاج ، الكونغو ، النيجر ، جابون ، وتشاد . ونفس الشيء اكدته غينيا ، توجو ، الكاميرون ، والمغرب . فقد نص في تلك الدساتير على ان « السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية » ونفس الشيء اتخذته دساتير نيجيريا وميراليون ، وكنيا واوروغندا .

Busla op. cit., p. 456-7.

Africa South of the Sahara, 1975, p. 188.

٢ - راجع :

٣ - لمزيد من المعلومات انظر الفصل الثامن عن الحزب والمعارضة -

الحزب ورئيس الدولة . هذه هي الواقع هي نقطة البداية التي من خلالها يجب تفهم العلاقة بين الحزب والدولة . فهناك علاقة تكافل حقيقي نتيجة تداخل الانوار من خلال الشخصيات ، هذا التكافل يبدو واضحا في الواقع بصرف النظر عن النصوص الدستورية والاطار النظري لمبدأ فصل السلطات الذي وان احتفظ به شكلا الا انه لا يتحقق في الواقع .

الفصل الرابع

الحزب والمنظمات الجماهيرية

تحرص الأحزاب الجماهيرية في افريقيا على الوصول الى الجماهير وتحريكها حول سياسات الحزب ويبدو هذا اكثر وضوحا في النظم الاكثر ثورية التي تعترف « بالنظم التحريكية » اى القائمة على تعبئة الشرائح المختلفة من الجماهير . وقد عملت الاحزاب الافريقية منذ البداية على تحقيق ذلك عن طريق انشاء التنظيمات الجماهيرية (١) مثل منظمات الشباب والنساء والطلبة والعمل على التعاون والقصاف مع النقابات العمالية التي ظل لها وضعها المتميز من الناحية التنظيمية والقانونية عن غيرها من المنظمات الجماهيرية .

واذا نظرنا الى هذه الفئات التي تحرص الاحزاب على تحريكها وتنظيمها والسيطرة عليها في ظل منظمات جماهيرية نجد انها تلك الفئات التي لم تتمتع بوضع متميز في ظل النظم الاستعمارية أو النظم التقليدية من قبلها (٢) وبالتالي فقد كانت اسرع تقبلا لنداء الحركات الوطنية قبل أن تتطور الى احزاب سياسية . وبالتالي استجابت لنداءات القادة وزعماء الحركات القومية - الذين مثلوا فيما بعد الزعامة في الدولة الافريقية - للكفاح ضد الاستعمار ومقاومته عن طريق الاضرابات والمقاطعة وعدم الطاعة المدنية بصفة عامة .

والواقع ان العمال هم من اكثر الفئات تعبئة من الناحية الاجتماعية لابتعادهم عن السلطة التقليدية مما ادى الى ايجاد نوع من التحيزات بالنسبة لهم التي ادت بدورها الى تسهيل ضمهم للمنظمات السياسية ، فكانوا اكثر مؤيدين للحركات القومية وان لم يكونوا قادتها (٣) . اذن كان العمال اهم

١ - انظر : Hodgkin, op. cit., pp. 117-124 .

٢ - عن وضع المرأة في المجتمعات التقليدية واثار التطور عليه خاصة في جنوب افريقيا ، انظر :

H.J Symons. The Status of African Women "in McL'wan & Sut-ciff, op. cit., pp. 326-331.

٣ - عن النقابات العمالية ودورها في افريقيا راجع : Jean Meynaud & Annisse Salah-Bey. Le Syndicalisme Africain. Paris: Payot, 1963.

اسس قاعدة الحركات الوطنية • ويلاحظ ان النقابات العمالية قد امدت الاحزاب ببعض الزعامات مثل الرئيس سيكوتوري الذي كان زعيما نقابيا قبل ان ينتقل للعمل السياسى •

اما بالنسبة للشباب والنساء فقد كانت الزعامة التقليدية الى حد بعيد حكرا على الكبار فى السن "The Elders" من الرجال فقط ، ولذلك فلم يتمتع الشباب والنساء بمركز وهىة فى النظام التقليدى • ولهذا كانوا اسرع الفئات تعبئة فى الحزب الجماهيرى وتحركا وراء الزعامة القومية • لهذا لجأت الاحزاب السياسية الى انشاء منظمات الشباب والنساء •

والواقع انه مع تعدد الاحزاب السياسية عند بدء نشأتها فى ظل الحكم الاستعمارى تعددت منظمات الشباب والنساء والنقابات العمالية ، الا انه مع اتجاه الحزب الواحد الى « الوحدة » توحدت ايضا كاتجاه عام كل من المنظمات الجماهيرية • واصبح هناك منظمة واحدة للشباب واخرى للنساء واتحاد للعمال على مستوى الدولة ، اى حرصت معظم الاحزاب الافريقية على ان توجد تنظيما لكل مؤسسة جماهيرية على نمط التنظيم الحزبى فى شكل وحدوى •

والجدير بالدراسة فى هذا المجال هو كيفية التنسيق بين الحزب والمنظمات الجماهيرية ، وكيفية تحقيق التحريك اللازم لها •

فمن اهم ما يلاحظ عن هذه المنظمات الجماهيرية فى افريقيا انها لم تعد تلعب دور جماعات الضغط أو جماعات المصلحة ، وهو الدور الذى تقوم به مثيلتها فى ظل الاحزاب السياسية فى الغرب • فهى تعتبر فى افريقيا اما جزءا من الحزب كتنظيمات افقية ملحقة به (اى اجنحة افقية له) - مثل الحال فى منظمات الشباب والنساء - أو تعتبر حليفة للحزب - مثل الحال بالنسبة للنقابات العمالية (وكذلك المؤسسة العسكرية فى كثير من الحالات) وبالتالي فهى ملتزمة بقرارات الحزب وسياساته العامة ، واصبح من الممكن ان تسمى « بطلائع الحزب » •

الحزب والنقابات العمالية :

بالنسبة للنقابات العمالية فانها بصفة عامة لم تستوعب تماما فى التنظيم الحزبى وذلك على خلاف الحال بالنسبة لمنظمات الشباب والنساء -

اي انها ما زالت تتمتع بالمظهر الرسمي للاستقلال التنظيمي . وبالتالي فان النقابات العمالية في شكل اتحادها الواحد تمثل جهازا تنظيميا يراعى اجهزة التنظيم الحزبي . ومع ذلك فانها واقعا غير مستقلة ، حيث يقوم الحزب بتحديد اهدافها وانشطتها ، كما يتولى تعيين المسؤولين فيها ، هذا بالإضافة الى ان هناك عضوية مشتركة في الحزب والنقابات العمالية (والاصل في هذا ان تكون العضوية في التنظيم متطلبا سابقا للعضوية في النقابات العمالية او المهنية) .

ومن ناحية اخرى ، فقد حرصت الكثير من الاحزاب السياسية على تمثيل النقابات العمالية في كافة اجهزة الحزب على كافة مستوياته حتى اعلامها ممثلا في المكتب السياسي او اللجنة التنفيذية (١) . ويتوقف هذا التمثيل على الدولة ذاتها . اى قد يكون الممثل فردا واحدا او اثنين او اكثر . حسب التنظيم الداخلى للحزب ، ولكن المهم هو وجود التمثيل الذى يمثل مشاركة النقابات العمالية في السياسات المتخذة من الحزب . وقد سبق ان اوضحنا ان دولة كتنزانيا قصرت الزعامة في التنظيم السياسى على كافة مستوياته على العمال والفلاحين . (٢) ولكن مفهوم العامل والفلاح في افريقيا عامة تستخدم بمعنى مطاط بحيث تضم واقعا معظم العناصر في الشعب .

هذا وقد اخضعت المصالح النقابات العمالية لتلك التى للحزب الذى يسمى لتحويل تلك النقابات من النشاط الاستهلاكى الى النشاط الانتاجى (٣) اى تحويلها من الدور التقليدى للنقابات العمالية القائم على السعى المستمر

١ - عن دور النقابات العمالية في افريقيا وعلاقتها بالحكومة انظر :
John Riddell, "Trade Unionism in Africa as a Factor of Nation Building", in Kebschull, op. cit., pp. 190-4 : from Civilisations, Vol. XII, No. (1962) pp. 28-36.

٢ - انظر البند الاول من قرارات اعلان اروشا في ٢٩/١/٦٧ والخاصة بالزعامة في « تانو » في :
J.K. Nyerere, Freedom & Socialism, East Africa: Oxford Univ. Press, 1968, pp. 231-50.

٣ - عن هذا التحول والدور الحديث انظر :
W H. Friedland, "Basic Social Trends", in Friedland & Carl Rosenberg (eds.) African Socialism, Stanford, California : Stanford Univ. Press, 1964, p. 19. See also, Kebschull, op. cit., p. 153.

للمضغظ على الحكومة واصحاب العمل للزيادة المطردة فى اجور اعضائها وتحسين مستوى معيشتهم بصرف النظر عن اى اعتبار ، الى التركيز على المهمة الانتاجية على اساس انه لولا ذلك لما امكن تحسين الاجور ومستوى المعيشة .

الحزب ومنظمات الشباب :

اما بالنسبة لمنظمات الشباب فنلاحظ ان الاحزاب السياسية توجه لها عناية خاصة بصرف النظر عن مدى تقدمية الحزب او ثورته بالمفهوم الافريقى . حيث الشباب فى المدن على وجه الخصوص من اكثر الفئات تحركا من الناحية الاجتماعية فضلا عن ان « البحث العقائدى » لهم وتوجيههم يخلق فيهم روح الولاء للتنظيم وخاصة باعتبارهم دعامة الحزب وطلبعته الكامنة والذين يمثلون المستقبل بالنسبة له . وتتضح اهمية الشباب وتخليصهم اذا اخذنا فى الاعتبار ان الدول الافريقية تتميز من الناحية الديمقراطية بان قرابة نصف السكان فى سن النضلة والشباب . مما يكون من الطبيعى معه ان توجه لهم اهمية خاصة من جانب الاحزاب الجماهيرية حيث يمثلون الشريحة الشبابية الممثلة لنصف الجماهير . كما تتضح اهمية منظمات الشباب فى انها تعتبر الى حد كبير البديل الحديث للأنشطة الجماعية التى كانت تمارس تقليدا مثل « جماعات العمر » مثلا .

هذا ومن الناحية التنظيمية فن منظمات الشباب التى انشأتها الاحزاب الجماهيرية اول ما نشأت لم تكن جزءا من الحزب وكان لها تصرفها المستقل وواقفها المستقلة عنه احيانا وضد سياسته العامة (١) . بمعنى اخر فقد كان هناك ترازى هيكلى ووظيفى بين هيراركية الحزب وهيراركية تسليم

١ - فى مالى ، مثلا قام حزب « الاتحاد السودانى » سنة ١٩٤٦ بمجرد انشائه كفرع

لحزب « التجمع الديمقراطى الافريقى » بانشاء منظمة شباب هي « اتحاد شباب التجمع الديمقراطى الافريقى » وكما ظهر لاستقلالها الحقيقى فانه عندما قرر الحزب الام الغاء ارتباطه بالحزب الشيوعى الفرنسى اعترض فريق من شباب المنظمة وانضلموا عن حركة منظمة الشباب مكونين « الاتحاد الديمقراطى للشباب السودانى » ومع ان المنطمتين الشبابيتين قد اندمجتا ثانية سنة ١٩٥٧ نى « اتحاد الشباب السودانى » RDA ، كنزع الشباب لحزب الاتحاد السودانى الا انه حدث خلاف من جديد بين الحزب ومنظمة الشباب الجديدة هذه حيث طالبت الحزب بالتصويت بالنفى فى استفتاء نوفمبر ١٩٥٨ وذلك كما فعلت تنظيمات الشباب

الشباب بحيث يمكن تمثيلها بهرمين مستقلين . كما كان هناك قبل الاستقلال
تعدد فى حركات وتنظيمات الشباب نتيجة لتعدد الاحزاب والجماعات
السياسية . وقد عمل الحزب الواحد بعد قيامه على السيطرة على التنظيمات
الشبابية وذلك أولا عن طريق ادماجها فى تنظيم واحد كما سبق ذكره ثم
العمل على السيطرة على ذلك التنظيم ان لم يكن استيعابه .

وقد عملت الكثير من الدول على تحقيق تلك السيطرة عن طريق
الاحتفاظ بهيكل تنظيم الشباب ولكن مع استيعابه وادماجه فى الحزب وقامت
الاحزاب بصرف النظر عن اتجاهاتها بانشاء امانة للشباب - او كوميسارية
كما تطلق عليها بعض الدول - فى داخل الحزب للاشراف على كافة أنشطة
الشباب وتنظيمهم والهدف الاساسى العام هو البث الايديولوجى للشباب
وتربيتهم وتعاليمهم من الناحيتين السياسية والمدنية وكذلك تعميم النشاط
الرياضى وتشجيع الشباب على المشاركة . ولكن اهم الاهداف المنشودة هو
خاقي الولاء للزعامة والحزب وتوعيتهم سياسيا والعمل على التغلب على
النزعات القبلية والاختلافات الاجتماعية وغيرها ببث روح الوطنية فيهم .

ففى افريقيا هناك اهتمام بتسييس الشباب خاصة والجماعات عامة
حيث اصبحت السياسة من اهتمام الجميع .

هذا وتحقيقا للهدف المنشود فى تعبئة الشباب خلف السياسة العامة
لالحزب فقد قام الكثير من منظمات الشباب بانشاء مؤسسات متخصصة
داخلها وذلك بهدف توجيه الشباب الى بعض الانشطة الموجهة واكثر تلك
الحركات الشبابية انتشارا فى افريقيا هى فرق الطلائع او البايونيرز Pioniers
الذين اعتبروا فى بعض الحالات سواعد اساسية للزعيم القومى والحزب .

واختلفت ابعاد تلك المؤسسات المتخصصة والمتعلقة بالانشطة الجماعية
الموجهة للشباب ، ولكنها تتفق فى اجلها ابعادا شبه عسكرية حيث يعرض
تسمية الاعداد العسكرية فيهم - سواء اكانوا من الذكور ام من الاناث - وذلك

LIBRARY/ARABIAN/DET/14

=

الاخرى فى الدولة اى وقفت ضد موقف الحزب الداعى للتصويت بالايجاب . ولكن
بعد ان سيطر الحزب على الحكومة قبيل الاستقلال ، قام بتوجيه جميع منظمات
الشباب فى الدولة فى منظمة واحدة ضمت الشباب من الثامنة الى الخامسة
والثلاثين (ثم خفضت السن بعدها الى الخامسة والعشرين) .

Megahed, op. cit., pp. 183-4.

انظر :

حتى يخلق فيهم ما فى العسكريين من روح النظام والطاعة ككل محاولة صهر الاختلافات الاولى المحلية سواء اكانت لغوية ام دينية ام قبلية ام اقليمية ام غيرها . واخيرا فانها تتفق فى اهتمامها بالنشاط خارج اوقات الدراسة أى فى وقت الفراغ كما تهتم بحل مشاكل الشباب من غير الطلبة والعمل على استيعابهم . وقد استطاعت بعض الاحزاب بالفعل تعبئة الالاف من الشباب خلف سياستها وحول الزعيم القومى وذلك عن طريق تلك المؤسسات الشبابية المتخصصة التى اعتبرت بمثابة سواعد متخصصة لمنظمات الشباب .

واكثر تلك الحركات الشبابية انتشارا فى افريقيا هى فرق طلائع الشباب أو البايونيرز *Pioneers* الذين اعتبروا فى بعض الحالات سواعد اساسية للزعيم القومى والحزب .

ففى مالاوى يقوم دكتور باندا بالاعتماد على تنظيم الشباب فى تدعيم سلطته كأداة للسلطة الشخصية فقد قام ببناء جيش خاص من طلائع الشباب ويطلق عليهم « نوى القمصان الخضراء » وقد نظموا على غرار حركة الشباب فى غانا . وهم يتلقون تدريبهم فى اسرائيل (١) (ولا ننسى ان مالاوى خارجة عن الخط الافريقى لغالبية الدول الافريقية بعلاقاتها القوية مع جنوب افريقيا ذات النظام العنصرى ومن الطبيعى ان تكون علاقاتها قوية ايضا مع اسرائيل التى يربطها مع جنوب افريقيا تحالف عنصرى غير مقدس) .

^١ أما فى مالى فان حركة الطلائع أو البايونيرز ضمت الشباب من الجنسين من سن الثامنة الى الخامسة والعشرين وهم يقسمون وفقا لاعمارهم الى اربعة اقسام (٢) : وهذه التنظيمات تعتبر مؤسستا كشفية تسعى لتجميع

Selassie, op. cit., p. 165.

١ - لمزيد من المعلومات انظر :

Minimes من ٨ : ١٢ عاما

٢ - هى

Cadets من ١٣ : ١٥ عاما

Pionniers من ١٦ : ١٨ عاما

Cadres من ١٨ : ٢٥ عاما

ولمزيد من المعلومات راجع :

P. Urfer, "Le Mali", Centre Militaire d'information de specialisation Pour l'Outre-Mer, Section de Documentation (Oct. 16, 1962).
Document de CHEAM, No. 3759, p. 8,
La Decouverte du Mouvement National des Pionniers du Mali.
Bamaco, n.d.

الشباب فى أنشطة جماعية كما تسعى لتوجيههم سياسيا وتنميتهم مدنيا وخلقيا . وفى كل مستوى من المستويات السياسية - الادارية هناك فرع لحركة الطلائع بأقسامها مرتبط بتنظيم الشباب الذى يقع تحت سيطرة الحزب كلية .

بالاضافة الى تلك المؤسسات فهناك الميليشيا "Militias" وفرق الحراسة "Vigilance Brigades" وتتضمن البوليس الشعبى والعصى وفرق الحراسة او اليقظة وتمثل مشاركة الشباب فى حماية أمن الدولة . والانضمام لها على أساس اختياري ومفتوحة بصفة خاصة للكادر من مؤسسات الشباب .

وهم يقسمون الى مجموعات على رأس كل منها قائد يوجههم ويخضعون لسيطرة وتوجيه سكرتارية الشباب فى المنطقة التى يمارسون فيها نشاطهم سواء فى المدن أو القرى أو مناطق القبائل الرحل .

ويلعبون دورا مزدوجا ، سواء المنتمين منهم للميليشيا الشعبية أو فرق الحراسة ، يقوم على المحافظة على النظام من ناحية - حيث يعملون كعيون للحزب فى مناطقهم - ومن ناحية أخرى ، يتولون تعليم الجماهير عن الحزب وسياساته (١) .

ومن الأنشطة الأخرى لمؤسسات الشباب الخدمة المدنية Civic Service ، وهى مؤسسة شبه عسكرية . وتغنى عن الخدمة العسكرية . فهناك معسكرات للخدمة المدنية ، وتضم الشباب من غير المتعلمين والذين ليس لهم عمل كما يحرص على تمثيل الاجزاء المختلفة للدولة والعناصر المختلفة بها فى نفس المعسكر .

ويركز على وجه الخصوص على تعليمهم خاصة النشاط الزراعى وتوعيتهم سياسيا بايديولوجية الحزب على أساس أن الهدف هو حل مشاكل الشباب من المناطق الريفية الذين يفقدون للمدن وليس لديهم المؤهلات التى

١ - وذلك عن طريق التأكد من شخصية المارين فى الشوارع والطرقات بعد منتصف الليل ، وذلك الى حد إيقاف كافة السيارات بما فيها السيارات الدبلوماسية كما يشرفون على سلوك وتصرفات الافراد فى الاماكن العامة فينظمون الخروج من دور العرض والمسارح واماكن التجمع وغيرها .

يستطيعون بموجبها الحصول على عمل على أمل أعانتهم ثانيا لمناطقهم الريفية ليعملوا كأقلية نشيطة في مناطقهم • والتركيز أساسا على شرف العمل في الأرض •

كما توجه أيضا أهمية كبيرة للطلبة على أمل استيعابهم وجذب ولائهم فتتشأ لجان لمنظمة الشباب في المؤسسات التعليمية المختلفة • كما يمتد النشاط للطلبة الدارسين في الخارج حيث تنشأ لهم لجان ما يعرف بالجماعات السياسية •

والمؤسسات الشبابية المختلفة تشترك في أنشطة الاستثمار البشري خاصة (الخدمة المدنية) حيث يمدونها بالفنيين - العمال المهرة) •

ويلاحظ انجذاب الشباب من الشرائح الدنيا خاصة لأنشطة المؤسسات الشبابية المختلفة في إطار التنظيم الحزبي مما يعبرهم في إعطائهم الشعور بالتميز والارتباط والانتماء للفئة الحاكمة (١) • فملابسهم وشاراتهم المميزة تعطيهم هبة على المستوى المحلي وكذلك فإن تنظيمهم للأمن ومحافظةهم على النظام في الأماكن العامة يرضى غرورهم • وتجاوب هؤلاء أكبر كثيرا من تجاوب الطلبة - الذين يحتجون بأن النشاط الشبابي يكون على حسب الدراسة •

الحزب وتنظيمات النساء :

أما عن النساء فقد وجهت لتنظيمهن أهمية كبيرة وقد لعبت التنظيمات النسائية دورا هاما في بعض الأحزاب ونذكر على وجه الخصوص فروع حزب « التجمع الديمقراطي الإفريقي » في غرب إفريقيا و « مؤتمر حزب الشعب » في غانا في ظل نكروما ، وكذلك الحال في كينيا في إطار « كانو » وزامبيا في إطار « يونيب » • ولكن يلاحظ أن التنظيمات النسائية ودور المرأة يبدو أن أكثر وضوحا وقوة في المناطق الساحلية عنهما في المناطق الداخلية (٢)

١ - فالخدم لدى الأحزاب مثلا والمنضمون لمنظمات الشباب يعملون كميليشيا سرية في الكثير من الدول الإفريقية •

٢ - لأنه من المعلومات عن دور المرأة في المجال السياسي انظر : Kenneth Little. African Women in Towns: An Aspect of Africa's Social Revolution. London : Cambridge Univ. Press, 1973. pp. 61- 75.

حيث الاحتكاك مع العالم الخارجى قد أسهم فى تحرير المرأة اقتصاديا ومن ثم سياسيا وحيث النساء يلعبن دورا أساسيا فى الاسواق الافريقية التى تعتبر فى كثير من تلك المناطق الساحلية تحت سيطرة المرأة فمثلا : فى اكرا عاصمة غانا يلاحظ ان اهم اسواقها وهى سوق ماکولا ١ وماكولا ٢ تقع تحت سيطرة نسوة السوق فبينما يصل عدد الرجال الذين يعملون بالتجارة فى هذين السوقين ثمانية رجال ، يبلغ عدد النساء فى السوق الثانى وحده اثنى عشر ألف امرأة (١) فنسوة السوق "market women" - أو «مامى» كما يطلق عليهن فى كثير من تلك المناطق - لهن دور قوى فى الاقتصاد ومنه كان دورهن الملموس فى النشاط السياسى (٢) . أما فى المناطق الداخلية ، خاصة الاسلامية ، فقد بقيت المرأة دائما فى الظل الى حد كبير . وان كانت هناك استثناءات قليلة : من ذلك نذكر ان المرأة فى قبائل الطوارق البربر المسلمة - فى شمال مالى - كانت أكثر نشاطا من الناحية السياسية من الرجل (فهذه القبائل بالذات تعرف فيها المرأة تقليديا بالتححر والنشاط فى الحياة العامة كما انهم يتبعون نسب الام ولا يسمح بتعدد الزوجات (٣) وكل هذه تعتبر فى حكم الذادرة فى افريقيا) ، بل ان أول لجنة سياسية لحزب « الاتحاد السودانى » فى منطقة شمال مالى قامت بتأسيسها النساء فى تمبكتو وقمن هن بجذب الرجال للانضمام اليها (٤) .

وهناك عدة مشكلات متعلقة بالتنظيمات النسائية أسهمت فى سلبيتها على رأسها نقص الكوادر النسائية الكافية وذلك لنقص التعليمات والثقافات

١ - انظر

Aba Sagoe "Ghana's Market women", in Africa Woman, London, No 5 (July/August, 1976) pp. 18-22.

وعن محادثة مع رئيسة جمعيات نسوة السوق فى غانا ، راجع : المرجع السابق ص ٢٢ - ٢٣

٢ - لمزيد من التعليمات راجع :

Ekwensi, Cyprian. Jagua Nana, London: Flutchinson, 1961, pp. 109-11.

٣ - عن دور ووضع المرأة عند الطوارق انظر :

Georgé Peter Murdock. Africa: its people & their Culture History. New York, London: McGraw Hill Comp., Inc, 1959, pp. 405-9
M. Murphy, in the American Anthropologist, (Dec. 1964), pp. 1260 & Megahed, op. cit., p. 198.

عامة • وقد أدى هذا الى صعوبة تنظيم النشاط النسائي السياسى وتطوير المنظمات النسائية حيث لا يوجد من يكفى لادارتها وتوجيهها كما جعل من الصعب تحريك وتعبئة النساء عن طريق عضوات فى التنظيم ينتمين لجنسهن وبالتالي يكن اقدر على التخاطب معهن • وان كان من الملاحظ ان هذه المشاكل التنظيمية لم تحل دون مقدرة الحزب على تعبئة الجماهير النسائية خلف انشطته تلك التعبئة التى تبدو واضحة فى استجابة النساء - خاصة فى اطار الاحزاب الاكثر تنظيما وثورية - لما يدعو اليه التنظيم السياسى من الاشتراك فى الاحتفالات المنظمة كما يبدو من اشتراكهن فى أنشطة « الاستثمار البشرى "human investment" ومن المعروف ان الاخير يقوم على اساس النشاط الجماعى المحلى فى سد احتياجات تنمية البيئة من شق الطرق وبناء الجسور البسيطة وبناء بعض الفصول الدراسية ومقر الحزب والتنظيم النسائى وغيرها • حقيقة ان العمل الفعلى فى تلك المشروعات يتولاها الرجال ، ولكن النساء أيضا يساهمن بالجهد فى نقل المياه والمواد اللازمة وغيرها كما يشتركن فى تشجيع العمل عن طريق دق الطبول الافريقية « والقام تام » للشهير •

هذا وقد اختلفت وجهة النظر والاسلوب المتبع نحو التنظيمات النسائية: فالاتجاه العام هو انشاء تنظيم نسائى وحدوى مواز للتنظيم الحزبى فى كافة مستوياته وكذلك الحال مع الشباب والعمال • من ذلك مثلا المادة ٢٣ من ميثاق الحركة الوطنية للثورة فى الكونغو حيث تنص على « انه قد انشئت على التوازي مع الحزب ثلاث منظمات خاصة احداها للعمال ، وواحدة للشباب ، وواحدة للنساء » (١) •

وهناك من الدول من رأى ان النساء مثلن مثل الرجال شركاء فى الحزب والعمل السياسى - بحكم العضوية المشتركة للجميع - وبالتالي لا يجب ان تفرد لهن منظمة نسائية • بمعنى اخر يعتبر التنظيم النسائى مستوعبا تماما من الناحية التنظيمية فى الحزب • من ذلك مالى فى ظل « الاتحاد السودانى » حيث ورد فى الجريدة الناطقة بلسان الحزب انه : « لا يوجد تنظيم نسائى على مستوى قومى فى اطار الاتحاد السودانى بحيث ان مناضلات الاتحاد السودانى لهن نفس الحقوق ونفس الواجبات • وعليه فبالنسبة للدور الاجتماعى للنساء فهن ينظمن على مستوى القرى والمدن (٢) » • وقد اتخذت غينيا نفس الاسلوب تقريبا فى بدء الامر ولكن بعد

الاستقلال وتدعيم سلطة الحزب الديمقراطي الغينى ، عمل الرئيس سيكوتورى على الغاء تلك اللجان المتخصصة الخاصة بالمرأة والتي انشئت على مستوى اللجان الأساسية للحزب . وكان التمييز الاساسى لذلك هو ان وجود مثل هذه اللجان يزكى الاختلافات بين الجنسين بينما يجب ان يشترك الجميع بصرف النظر عن الجنس فى نشاط الحزب على كافة مستوياته . ولكن تحت ضغط النساء أنفسهن أعيدت تلك اللجان وأعطى لها دور أساسى فى معالجة مشاكل المرأة وتعبئة الجماهير النسائية وراء سياسة الحزب وأهدافه وقد ذكر الرئيس سيكوتورى ان عدد تلك اللجان يصل ٨٠٠٠ لجنة مكونة من عضوات من النساء فقط . وتقوم كل من تلك اللجان سنويا بانتخاب ثلاث عشرة سيدة لتولى مناصب تنفيذية (١) .

وهناك من اتخذ موقفا وسطا حيث ان الرجال والنساء يشتركون على قدم المساواة فى المستوى القاعدى للتنظيم الحزبى . فى اللجان (الفروع) المختلفة القائمة على الاساس الادارى او الوظيفى ، وعليه فلا يوجد تنظيم نسائى على ادى مستوى تنظيمى للحزب . اما بعد ذلك فيوجد تنظيم نسائى موازى لاجهزة التنظيم الحزبى على كافة مستوياته . وعلى هذا نصت المادة ١٩ من ميثاق « الاتحاد التقدمى السنغالى » على انه : « حيث ان النساء عضوات الحزب يناضلن فى نفس تنظيمات القاعدة على قدم المساواة مع الرجال وعليه فانهم يستطيعون - على مستوى الفرع ولجنة تنسيق القسم والاتحاد الاقليمى - انشاء مجالس عليا وقرعية واقليمية للنساء ، وفى القمة يمكنهن انشاء مجلس قومى للنساء » .

وتشجيعا للمرأة على الاشتراك فى العمل السياسى فقد تخصصت مقاعد محددة للنساء فى اللجان السياسية للحزب نفسه على كافة مستوياته التنظيمية وذلك ايا كانت النظرة التى يتخذها تجاه التنظيم النسائى . وفى غينيا مثلا فان مجلس اللجنة فى القاعدة المكون من عشرة مقاعد تضم من منها ثلاثة مقاعد للنساء ، اما اللجنة الموجهة للفرع فيخصص من مقاعدها الاثنى عشر مقعدان للنساء وعلى مستوى المكتب السياسى خصص لهن مقعدان من الخمسة عشر مقعدا (٢) فى ذلك الوقت . وقد ذكر الرئيس

Little, op. cit., p. 69.

Mahiou, op. cit., p. 302.

١ - انظر :

٢ -

وان كان قد ذكر فى جريدة الحرية - وهى لسان حال الحزب والحكومة - فى نوفمبر ١٩٦٤ بأنه تقرر الا تخصص مقاعد للشباب ولا للنساء الا على مستوى

سيكوتورى فى مؤتمر نساء غينيا سنة ١٩٦٨ أن النساء يمثلن بواسطة عضوات منتخبات فى كافة المستويات التنظيمية للحزب . وان عدد تلك النساء المنتخبات يصل الى ٣٠٤٠ سيدة يلعبن دورا فى أنشطة الحزب الديمقراطى الغينى (١) . أما فى الكونغو (برازفيل) فيخصص ثلاثة مقاعد للنساء فى اللجنة فى المستوى القاعدى ، واثنان فى الفرع ، وواحد فى الاتحاد . وفى السنغال فإن التمثيل اجبارى على مستوى المكتب السياسى القومى حيث تمثل سبع نساء من اتحاد المرأة . ولكن من الناحية الواقعية فإن ضعف التنظيم النسائى لا يجعل ذلك ميسورا .

ويلاحظ ان البعض قد اعتبر ان تخصيص مقاعد أمر ضرورى ولازم فى أول الامر تشجيعا للمشاركة فى العمل السياسى ولكن بعد ان تعودت المرأة هناك على مثل هذه الأنشطة بعد ان بدأت تظهر كوادرسائىة أقوى نسبيا من الأولى وعليه فقد أصبح من الواجب ان يتم تمثيل المرأة فى الأجهزة الداخلية - اللجان السياسية - للحزب بطريقة غير رسمية حيث ان وجود تمثيل مستقل للمرأة يثير الحساسيات بين الجنسين وقد حاولت غينيا مثلا الأخذ بهذا الاتجاه ولكنها رجعت عنه كما سبق توضيحه .

كما تجدر الإشارة أيضا الى أن هناك حقيقة فى أفريقيا تتمثل فى ظهور جيل جديد من الشباب المتعلمات الا انهن بصفة عامة يكن فى سنن منظمات الشباب التى تستوعبن بدلا من المنظمات النسائية .

الحزب والمؤسسة العسكرية :

تلجأ نظم الحزب الواحد فى افريقيا لكى تدعم سلطتها الى الاهتمام بالمؤسسة العسكرية التى تمثل فى الواقع أهم جماعة منظمة خارج التنظيم الحزبى والتى تعمل باستمرار على التدخل فى حالة استفحال أى نزاع أو

الاتحاد وهو المستوى التنظيمى السابق للمستوى القومى . ويبسوان هذا قد طبق بالفعل على الأقل على المستوى القومى حيث خفضت مقاعد المكتب السياسى القومى ولديشرفى انتخاباته وتكوينه - السابق توضيحه فى التنظيم الداخلى - أى إشارة لتمثيل المرأة أو الشباب .

١ - لقول الرئيس سيكوتورى هذا ولزيد من الإحصاءات التى ذكرها راجع :
Little, op. cit., p. 69.

فشل الزعامة - مدنية كانت أم عسكرية - فهي تمثل قوة سياسية كامنة تظهر في حالة وجود أى فراغ سياسى . (١)

ومن الملاحظ ان هناك فى الدول النامية عامة قلبا للقاعدة السائدة فى مفهوم التنمية السياسية فى الغرب والذى تقوم على ابعاد الجيش من السياسة وسيطرة الحكومات المدنية على القوى العسكرية . (٢) وفى افريقيا خاصة والدول النامية عامة هناك اهتمام خاص بما قد يسمى "تسييس ومدينة لعسكريين" "Civilianization & Politcization" او بمعنى آخر التركيز على ان رجال الجيش هم بالدرجة الاولى مواطنون قبل ان يكونوا جنودا . او انهم على الاقل يجب ان يلعبوا دورا مزدوجا : كمواطنين وكجنود . أى ان العسكريين يجب الا يقتصر دورهم على نواحى الدفاع عن الدولة وأمنها ولكن يجب ان يمتد نشاطهم أيضا الى نواحى الخدمة المدنية باعتبارهم اداة للتنمية والمدنية والتحديث .

وتعتبر المؤسسة العسكرية بصفة عامة من اهم عوامل التحديث والتحضير فى الدول النامية عامة وافريقيا خاصة . والانضمام لها يسهم

١ - لمزيد من المعلومات عن دور المؤسسة العسكرية فى السياسة انظر :
د . عبد الملك عودة ، سنوات الحسم ، مرجع سابق ص ١١٧ - ١٥٨ حيث
يسنفرخص اهم الكتابات فى مجال المؤسسة العسكرية ودورها فى التنمية ويوضح
سياسات الدول الاستعمارية السابقة والتغيرات بعد الاستقلال . والمؤسسة
العسكرية تستخدم بمعنى واسع لتضم على وجه الخصوص الجيش ، البوليس ،
والقوات شبه العسكرية كالميليشيا وغيرها . وان كنا نركز على اهم ابعادها وهو
القوات المسلحة .

انظر ايضا .
S. E. Finer, The Man on Horse back: The Role of the Military
in Politics, New York: Frederick A. Praeger, Inc., 1962, & Wil-
liam Cutteridge, Military Institutions & Power in the New
States. New York: Frederick A. Praeger, Inc., 1965. See also
Minogue & Molloy op. cit., pp. 345-376, & John J. Johnson (ed.),
The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Prince-
ton, N. J.: Princeton Univ. Press, 1962 & Morris Janowitz, The
Military in the Political Development of New Nations, Chicago :
The Univ. of Chicago, 1964.

Mehden, op. cit., p. 6.

فى تحليل الانتماءات الاولى الى حد ملموس ، ويعتبر من اهم عوامل التحريك الاجتماعى وكذلك التحرك الاجتماعى لاعلى .ايضا حيث تتسع آفاق المواطن العادى خاصة بخدمته خارج اطار دولته واحتكاكه مع الاخرين من زملائه الذين ينتمون لاجزاء مختلفة من الدولة واحيانا من غيرها .

وقد اختلفت وجهات النظر بين الدول الافريقية فى مدى درجة الاخذ بالاتجاه الحديث فى الدول النامية الرامى الى التسييس والتحديث : حيث يتوقف مدى تطبيق هذا الاتجاه الى حد كبير على مدى ما تتعرض له الدولة من مشاكل خارجية وداخلية تهدد وحدتها الاقليمية وتماسكها حيث فى حالة وجود مثل هذه المشاكل والتهديد تكون الوظيفة الاساسية هى الوظيفة التقليدية الدفاعية وتكون عملية « المدينة » والتسييس ثانوية والعكس صحيح . فقد قامت دولة غينيا بالتركيز التام على رجال الجيش على اساس انهم مواطنون لا جنود وعملت على استيعابهم فى التنظيم وربط القاعدة الجماهيرية - بما فيها العسكريين - بالقمة . اما فى مالى فان وجود المشاكل التى تهدد كيان الدولة الى حد ما فى الشمال نتيجة لانتقامات البربر الرحل جعل التركيز اساسا على الدور الدفاعى للعسكريين مع تشجيعهم على ان يكونوا رمزا للدور التنموى (من ذلك مثلا ان لكل وحدة من وحدات الجيش مزرعتها النموذجية لتكون مثلا للشعب دافعا لحب العمل فى الارض) مع ضمهم للحزب كأعضاء كاملى العضوية . وقد اتخذت مصر موقفا وسطا فالعسكريون طالما يرتدون الزي العسكرى فهم يقومون اساسا بمهامهم الاصلية الدفاعية وليس لهم الحق المطلق فى الاشتراك فى الحياة السياسية اما من يعمل بالحياة السياسية فعليه ان يترك الزي العسكرى والمهام العسكرية ويرتدى الملابس المدنية ويتفرغ للحياة السياسية او المدنية ، ويستثنى من ذلك القيادات الاساسية حيث يشتركون بحكم وظائفهم فى المؤتمر القومى للتنظيم السياسى وغيره .

وهناك عدة محاولات فى افريقيا لبث روح « المدينة » والتحديث بين رجال الجيش وربطهم بمهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دولهم ، من ذلك مثلا قيامهم فى بعض الدول بمهام تتعلق بشق الطرق وتطهير القنوات واقامة السدود أو بناء المساكن أو المساهمة فى المزارع الجماعية وغيرها وذلك كمهام دائمة لا كعمل طارئ لمواجهة بعض المشاكل والازمات كالفيضانات أو القحط أو المساهمة فى اعادة تعمير منطقة أو غير ذلك من الامور التى قد تكون مدعاة لاستدعاء الجيش فى أى دولة ايا كان نظامها .

ومن الواضح ان محاولات ومجهودات ارضاء فئات العسكريين - خاصة رجال الجيش - تأخذ اشكالا متعددة قد تتمثل في اعطاء هبة ومكانة لرجال القوات المسلحة وقادتها ، وقد تكون العمل على المحافظة على ولائهم عن طريق استشارة قادتهم في القرارات السياسية المتخذة . وبالتالي جعلهم حلفاء للنظام السياسى القائم ، وكذلك توعية العسكريين بصفة عامة بواقع السياسة والقرارات عن طريق المؤتمرات والبرث « العقائدى » ، اذا جاز استخدام هذا التعبير فى هذا المجال . ولكن الاهم هو ان تأخذ مجهودات استيعاب العسكريين صورة المزايا المادية والعينية التى ينفقها النظام السياسى على العسكريين عامة . ورجال الجيش خاصة بحيث يجعل منهم اصحاب مصلحة حقيقية فى استمرار النظام السياسى القائم .

وبصفة عامة فان الحكم العسكرى اصبح وريث النظام السياسى المنسحق سواء اكان نظام حزب واحد او تعدد حزبي او لا حزبية (١) ، ويبدو هذا من تعدد وقوع الانقلابات العسكرية فى افريقيا منذ الاستقلال السريع لدولها . ولكن من الجدير بالملاحظة ان الكثير من قادة الانقلابات العسكرية وجدوا هم ايضا فى نظام الحزب الواحد الجواب على كثير من المشاكل التى تواجههم فى الدولة بعد توليهم مقاليد الحكم بها خاصة مشاكل ضمان استمرارهم فى الحكم من خلال اقامة تنظيم سياسى لتحريك الجماهير وتعبئتها خلف الزعامة القومية التى جاءت نتيجة للانقلاب وكذلك مشاكل تحقيق المشروعية بصفة عامة . والكثير من الدول التى شهدت تدخلا للمؤسسة العسكرية لوجود مشاكل سياسية عجزت حكوماتها الشرعية عن مواجهتها ، انتهى الحال بها بان امدت المؤسسة العسكرية الدولة بالزعامة التى نبعت اساسا منها . ولكن هذه الزعامة - حتى تضمن استمراريتها - انشأت كيانها تنظيميا وحدويا يتمثل فى التنظيم السياسى للحزب الواحد . ويبقى الجيش قابعا فى الظل مراقبا للاوضاع ولا يتدخل الا لتدعيم الزعامة ، او اذا حدث فراغ سياسى جديد نتيجة فشل الزعامة فى مجابهة المشاكل الملحة - فيقوم الجيش بالانتفاض من جديد باعتباره اهم قوة منظمة خارج التنظيم الحزبى (٢) .

١ - فمثلا وقعت انقلابات فى دول بها : تعدد حزبي وقتها مثل زائير (الكونغو كينشاسا سابقا) والصومال ، ودول حزب واحد مثل غانا ومالى واونغاندا ، ودول لا حزبية : مثل اثيوبيا وليبيا .

٢ - هناك بعض الحالات التى قام فيها قادة الانقلاب العسكرى بعد حصولهم على السلطة بتسليم مقاليد الحكم فى الدولة لحكومة مدنية مع تدخل العسكريين

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو ما الذى يمتلكه الجيش خاصة ويساعده فى الانقلابات العسكرية والحصول على السلطة ؛ أى هل هناك بعض المميزات الخاصة التى ينفرد بها دون غيره من التنظيمات والجهزة الأخرى فى الدولة ؟

- من البديهي أن حياة الأسلحة هى التى تتيح للعسكريين إمكانية التدخل فى الحياة السياسية وأحداث التغيير فى نظام الحكم . ولكن نلاحظ أنه فى معظم الحالات لا تستخدم الأسلحة أو العنف المفتوح ولكن مجرد التحرك ببعض الأسلحة والتهديد باستخدامها كقيل بانجاح الانقلاب .

- ومن ناحية أخرى نجد أن قوة الجيش لا ترجع فقط إلى أنه يمتلك السلاح أى القوة الحقيقية - بل ترجع أيضا إلى تملكه لجهاز اتصال ومواصلات منفصل ومستقل عن الجهاز العام فى الدولة والمتاح للجماهير . وجهاز الجيش هذا لا يتوافر لأى جماعة أخرى غيره فى الدولة . فالجيش يستطيع بما لديه من خبراء وفنيين السيطرة على محطات الراديو والتليفزيون واللاسلكى والتليفون ، وإدارتها بكفاءة .

- كما أن وضع المعسكرات وموقعها الجغرافى البعيد نسبيا عن الحياة المدنية فى المدينة ، يعطى الفرصة للاعداد والتدريب فى الخفاء من أجل القيام بالانقلابات وقد استغل هذا العامل أفضل استغلال فى غانا .

- كذلك فإن السلطة المسلسلة داخل المؤسسة العسكرية والتركيز على النظام والطاعة المطلقة تمكن من تحقيق تنفيذ القرارات المتخذة من أعلى بمعنى أنها تمكن قادة الانقلاب من إصدار الأوامر لمن هم دونهم . ويرجع البعض حدوث الانقلابات ونجاحها إلى طاعة الأوامر العسكرية . فالعسكريون عامة ورجال الجيش منهم خاصة يعرفون ويمارسون نماذج

=

من جديد فى حالة فشل الزعامة المدنية الجديدة من ذلك غانا بعد الإطاحة بحكم الرئيس نكروما فى ٢٤ فبراير ١٩٦٦ . وتدخل العسكريين فى ١٣ يناير ١٩٧٢ والإطاحة بالحكم المبنى وقيام حكومة عسكرية مستمرة منذ ذلك الوقت . ومن ذلك أيضا توالى الانقلابات العسكرية فى بنين « داهومي » وتسليم الحكم للمدنيين فى بعض المرات حيث بلغت تلك الانقلابات ٦ أولها فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢ وأخرها فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ . كما قد يستمر الحكم العسكرى مع وجود مشاكل جديدة أو الفشل فى حل المشاكل القائمة فتنتج انقلابات جديدة كما حدث فى نيجيريا وتعدد الانقلابات بها منذ الانقلاب الأول فى ١٥ يناير ١٩٦٦ وكان آخرها فى ٢٩ يوليو ١٩٧٥ .

للطاعة والولاء تفتقر اليها الاجهزة الاخرى فى الدولة وخاصة خارج الحزب .

ومن هنا نلاحظ ان المشتركين فى الانقلابات العسكرية يمثلون قلة من القلة العسكرية - حيث القوات العسكرية محدودة العدد بنسبة السكان (١) وكثير منها لا يصل الى خمسة الاف شخص - ومع ذلك يستطيعون انجاح الانقلابات ويجدون تأييدا سريعا فى معظم الاحيان ممن يلتفون حولهم من العسكريين ضد السلطة القائمة .

اذن يرجع البعض نجاح الانقلابات العسكرية الى الولاء الشخصى للقادة المباشرين الذين يقومون بها . فى حين يرجع البعض الآخر نجاح الانقلابات العسكرية الى تلمس الروح السائدة من عدم الرضى عن اوضاع معينة وبالتالي فان دعوتها للانقلاب انما هو تعبير عن مشاعر بقية رجال الجيش .

ولكن هناك تفسيراً آخر للانقلابات العسكرية فى افريقيا يقوم على اساس اجتماعى . فالكثير من الباحثين يرى ان الانقلابات العسكرية يتزعمها صفار الضباط او حتى ضباط الصف ، وانها لا تمثل فقط ثورة على النظام السياسى القائم ولكنها تمثل ايضا ثورة على زعامات الجيش التى تكون محافظة فى معظم الاحيان . وان هذا الاتجاه يحمل فى طياته الاختلافات الاجتماعية والقبلية او الدينية او الاقليمية بين زعماء الانقلاب وقادة الجيش ، كما انه يتمشى الى حد كبير مع تفسير الخلاف بين الصفوة او النخبة التقليدية القديمة فى اطار « احزاب الصفوة » وبين الصفوة او النخبة الجديدة فى اطار نظام الحزب الواحد الجماهيرى الذى انتهى لصالح الاخير .

ويلاحظ فى صدد تدخل الجيش فى السياسة وقيامه عن طريق الانقلاب العسكرى بالحصول على السلطة انه - اى الجيش - وان كان يمثل قوة احتياطية كامنّة داخل الدولة تتدخل فى حالة اى فراغ سياسى الا ان استخدامها يعتبر « غير دستورى » اى غير مشروع .

١ - عن احصائية لبعض الدول الافريقية فى هذا المجال ، انظر : عودة . مرجع سابق ص ١٢٥ ، ١٤٠ انظر ايضا :

George Weeks, "The Armies of Africa" in Africa Report, (January, 1964), p. 13.

لذلك فإن النظام الناشئ بعد الانقلاب يحاول التغلب على تلك المسألة الهامة بالعمل على أن ينشئ نفسه على أسس جديدة من الشرعية . ولعل أهم ما تلجأ اليه الكثير من نظم الحكم العسكرية في تأكيد مشروعية قيامها هو التأكيد على أنها لا تمثل مجرد انقلاب بل ثورة نابعة من الجماهير وأن هدفها ليس مجرد تغيير السلطة القائمة بل تغيير كافة أوجه الحياة وتحسين الأوضاع وتحقيق مالم تستطع الحكومات السابقة تحقيقه لمصالح الجماهير . كما وجد في نظام الحزب الواحد الجماهيري الحل العملي لمسائل تنظيم الجماهير وتعبئة الولاء الجماهيري سعيا لتأسيس الشرعية .

وأخيرا فإن تركيزنا على الجيش باعتباره ركيزة المؤسسة العسكرية - التي يدخل في إطارها أيضا البوليس والقوات شبه العسكرية كالميليشيا وغيرها مما سبق بحثه - مرجعه الى أنه يمثل القوة الحقيقية التي يمكنها التدخل بفاعلية في العمل السياسي . وهناك سؤال يطرح نفسه في هذا المجال وهو هل يمكن لقوات البوليس وحدها أن تقوم بانقلاب ناجح ؟ الواقع أن هذا الأمر غاية في الصعوبة نظرا لطبيعة عدم تجمع قوات البوليس في مكان واحد بكثرة مثل رجال الجيش ، ولطبيعة موازنة الأخيرين لهم بحيث لا يعطونهم عادة فرصة الانفراد بالسلطة . ولكن نقول أن تضامن الفريقين معا يؤدي الى ضمان نجاح التدخل العسكري (١) .

* . * . *

١ - وضع من الانقلاب الأخير في غانا الثقل الخاص لقوات البوليس ولكن نجاحها كان نتيجة تحالف بعض قواد الانقلاب المنتسبين الى قوات البوليس مع غيرهم من العسكريين .

الفصل الخامس

الحزب والمعارضة

يرى الزعماء الاقريقيون بصفة عامة أن القضاء على المعارضة بصورة أو أخرى وأيا كانت الوسيلة يعتبر متطلبا سابقا "sine qua non" ولازما لتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسى وبناء الدولة القومية (١) الامر الذى يمثل أهم صالغ قومى بالنسبة لتلك الدول كما ترتبه الزعامة القومية . فى هذا المجال تجدر التفرقة بين المعارضة الرسمية أو المعارضة خارج الحزب وبين المعارضة داخل الحزب نفسه . كما تجدر التفرقة بين الحزب الواحد قانونا والحزب الواحد عملا .

ومن الملاحظ أن الحزب الواحد فى أفريقيا يعتبر فى معظم الحالات من الناحية القانونية أو من الناحية الواقعية حزبا واحدا يحتكر الحياة السياسية ولا يسمح لغيره بالتعايش معه فيكون بالفعل حزبا واحدا وفقا لحرفية المعنى اللفظى للكلمة وهى الصورة العامة فى أفريقيا . إلا أن هناك البعض من الأحزاب يسيطر سيطرة تكاد تكون قامة على الحياة السياسية ولكنها سيطرة لا تمثل احتكارا منه لها . وفى هذه الحالة يسمح لبعض الأحزاب الضعيفة بالتعايش مع الحزب المسيطر ، ولكن لا يسمح لها بأن تصبح من القوة بحيث تهدد سيطرته (٢) . وقد كان هذا الأسلوب أكثر شيوعا كمحلة انتقالية الى الابلوب الاول .

١ - لمزيد من المعلومات انظر :

Myron Weiner, "Political Integration & Pol. Development".
Annals of the American Academy of Political & Social Science,
358 (March, 1965), pp. 52-64.

٢ - وقد اتبعت هذا الأسلوب من قبل دول أوربا الشرقية والصين الشعبية الى جوار الحزب الشيوعى ، والدراسة عن المعارضة فى ظل دول الحزب الواحد فى أوربا الشرقية انظر :

Leonardo Schapiro (ed.) Political Opposition in One Party States. London : The Mac Millan Press Ltd. 1972.

الحزب الواحد قانونا والحزب الواحد واقعا :

سبق أن أوضحنا أن الحزب في أفريقيا يتميز بالوحدوية وهذه الصفة الوحدوية إما أن يكون أساسها قانونيا *de jure* بمعنى أن الدستور والقوانين الأساسية في الدولة تتضمن النص على عدم قيام حزب معارض وقد كانت الجزائر سباقة في هذا المجال على المستوى الأفريقي من حيث النص رسميا على أنها دولة حزب واحد (١) الأمر الذي تحجم الدول عن النص عليه صراحة وإن كانت تمارسه فعلا . أو أن يكون عدم قيام حزب آخر أمرا واقعا بمعنى أن الدستور قد لا ينص على عدم إمكانية قيام حزب آخر ولكن الحزب الواحد يعمل واقعا *de facto* على منع غيره من القيام أو من اكتساب قوة مستخدما في ذلك كافة الأساليب الممكنة بحيث يحجب عن غيره أي إمكانية للسلطة ويمنع قيامه عملا .

ومن الملاحظ بصفة عامة أن الكثير من الدول الأفريقية ذات الحزب الواحد لم تنص في دساتيرها على تحريم قيام حزب أو أحزاب معارضة وعليه فمن الناحية القانونية لا يوجد هناك ما يحرم على أي مواطن أو جماعة إقامة حزب أو أحزاب إلى جانب الحزب الواحد القائم . ولكن الأمر في الواقع يختلف من الناحية الواقعية حيث أن أي محاولة كهذه سرعان ما يقضى عليها وهناك استحالة لممارسة هذا الحق الذي لم يرد أي نص على تحريمه فسرعان ما يجد الشخص نفسه في السجن أو قد يدفع حياته ثمنا لهذا كما حدث في مالي مثلا (٢) . ففي ساحل العاج يضمن الدستور حرية التنظيم والتعبير لكافة الأحزاب السياسية

F. Borella "La Consitution Algérienne: un regime consti-
tutionnel de gouvernement par le parti", Revue Algérienne des
Sciences Juridiques, Politiques et Economiques , 1964, no. 1. p.
79; see also Mahiou, op. cit., p. 104.

٢ - تقدم مولف صغير في الضرائب في وزارة المالية - ويدعى مامادو فانكي -
في ١٤ فبراير ١٩٦٤ يطلب السماح له بإقامة حزب معارضة ولكنه استجوب من
قبل المسئولين في الحزب ثم اعتقل هو ومن اعترفوا بتأييدهم له - وهم من أعضاء
الحزب المعارضة السابق الذي كان قائما قبل أن يستوعب في الحزب الواحد -
الاتحاد السوداني - على الرغم من أن الطلب كان يتماشى مع روح الدستور الذي
له بنص على منع وجود حزب آخر .

Megahed, op. cit., p. 233 & Africa Digest, Vol. XII, No 3, (Dec.,
1964) p. 90.

والجماعات ولكن من الناحية الواقعية لا يسمح بالنقد المشروع (١) ،
وعليه فلا يشجع أى شكل من المناقشة السياسية والجدال الشعبى
والجدال العام خارج ما يرسمه الحزب . ودستور غينيا فى مادته الاربعين
ضمن حربة الاجتماع وانشاء الجمعيات وعليه فانه من الناحية القانونية
كان من الممكن ان تقوم الاحزاب ولكن كما قال الرئيس سيكوتورى انها
« يجب ان تنشأ اخذة فى الاعتبار مصالح الامة » (٢) . تلك المصالح
التي يترجمها الحزب الواحد على أن وحدويته واحتكاره للحياة السياسية
هى الضمان الوحيد لتحقيقها .

كما يلاحظ أن دستور كينيا كان لا يمنع قيام حزب معارض وبالفعل
استقال أوجنجا أودنجا أحد زعماء « كانو » منه - وكان حزبا واحدا
من الناحية الواقعية فى ذلك الوقت - وكون حزبا معارضا ، ولكن ما لبثت
ان قامت الحكومة - حكومة كانو - بالمغائه واصبحت كينيا ذات حزب واحد
فأرنا بتحريم قيام أى احزاب معارضة .

وهناك البعض من الدول التي ذهبت الى النص على الترخيم القانونى
لاقامة حزب معارض أو أى حزب الا الحزب الواحد الحاكم . وان كان من
الملاحظ ان عددها قد تزايد . من ذلك موريتانيا التي وان كان دستورها
الاول سنة ١٩٥٩ سار على نهج النظم البرلمانية الغربية - حيث أقر فى
ظله نظام التعدد الحزبى كقاعدة عامة - وبالتالي كان بها ٤ احزاب سياسية
مختلفة ولكن بعد الاستقلال الذى حصلت عليه موريتانيا فى ٢٨ نوفمبر
سنة ١٩٦٠ قررت حكومة الرئيس مختار ولد داداه وضع حد لهذا التعدد
الحزبى ومن ثم فقد انصهرت الاحزاب واندمجت واجتمعت فى مؤتمر
٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ وانشأت حزبا جديدا هو « حزب الشعب
الموريتانى » . وقد نص الدستور على الاعتراف بهذا الحزب فقط بما يؤمله
لان يطلق عليه حزب الدولة (٣) .

Aristide Zolberg, One-Party Government in the Ivory Coast _ ١
Princeton Univ. Press. 1964, pp. 261-3; see also, Journal Officiel,
1 Sept. 1959, Arts. 1,2, & 7.

Sy, op. cit., p. 144.

- ٢

Monique Sordet et Ernest Milcent "Le Pacte du Peuple Mou- _ ٢
ritanien", le Mois en Afrique, No. 45, (Sept. 1969), p. 36

وكذلك فان تنزانيا أصبحت دولة ذات حزب واحد رسميا في ٥ يوليو سنة ١٩٦٥ وقد سبقت ذلك خطوات تمهيدية : ففي ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ أعلنت اللجنة التنفيذية للتانو قرارها بتحويل تنجانيقا الى دولة ذات حزب واحد . وفي ٢٨ يناير سنة ١٩٦٤ عين نيريري لجنة لدراسة ابعاد هذا القرار وفي ٢٢ مارس سنة ١٩٦٥ اتخذ التقرير ودرجت توصياته في الدستور المؤقت لتنزانيا في ٥ يوليو سنة ١٩٦٥ (١) .

بالنسبة لموريتانيا فقد تم تقريبا نفس الشيء بحيث أصبحت دولة ذات حزب واحد ففي ١٢ فبراير سنة ١٩٦٥ صدر قانون ادخل تعديلا على المادة ٩ من دستور عام ١٩٦١ حيث نص على أن « يعبر حزب الدولة المنظم بصورة ديمقراطية عن ارادة الشعب » وأن حزب الشعب الموريتاني الذي انشئ باندماج الاحزاب الوطنية التي كانت قائمة قبل ٢٥ ديسمبر ١٩٦١ ، هو الحزب الوحيد في الدولة » .

وفي بوروندي فان « حزب الوحدة والتقدم الوطني - اوبرونا - أعلن كحزب اوحيد بموجب مرسوم ملكي في نوفمبر سنة ١٩٦٦ وهو المرسوم الذي أكدته الحكومة الجمهورية وأوضحه الدستور الجديد في يوليو سنة ١٩٧٤ » .

في جمهورية افريقيا الوسطى فان مرسوما حكوميا في نوفمبر سنة ١٩٦٨ ألغى الاحزاب الاخرى من الجمهورية مبقيا فقط على « حركة التطور الاجتماعي لافريقيا السوداء » كحزب اوحيد .

وفي جابون فان « الحزب الديمقراطي الجابوني » جعل الحزب الاوحد بموجب قرار جمهوري في ١٢ مارس سنة ١٩٦٨ . وقد أخذت غانا بنفس هذا الاتجاه وقامت بالفعل بتعديل دستورها سنة ١٩٦٤ على اساس تحريم وجود احزاب معارضة ووجود حزب واحد قانونا وكان شعار الحركة الانتخابية في الاستفتاء على الدستور هو ان : « مؤتمر حزب الشعب هو غانا ، وغانا هي مؤتمر حزب الشعب » .

الوسائل المستخدمة في القضاء على المعارضة :

وهناك عدة أساليب تستخدم للقضاء على المعارضة بعضها مسموح وبعضها قهري : ولا يدخر الزعماء الأفريقيون وسعاً في استخدامها في تحقيق هدف بسيط سيطرتهم على الدولة وتدعيم كيان الحزب الواحد .

فمن أهم الوسائل السلمية المستخدمة لتأكيد احتكار الحزب للحياة السياسية من الناحية الواقعية استناداً لأساليب قانونية مشروعة هو استخدام النظام الانتخابي كأداة في هذا المجال ، فالعملية الانتخابية تخضع لسيطرة الدولة ومن ثم الحزب . وكثيراً ما يتدخل في نتائجها حتى يضمن علم نجاح الحزب الذي قد يسمح له بالتواجد قانوناً .

وعادة ما يستخدم أسلوب القائمة الواحدة والدائرة الواحدة . وهو الأسلوب الذي اتبعته أولا غينيا سنة ١٩٥٨ حيث نصت المادة ٤ من دستورها الصادر في ١٠ نوفمبر من ذلك العام على أن : « يتكون البرلمان من جمعية وطنية وحيدة ينتخب أعضاؤها على أساس قائمة قومية » (١) . فإقليم الدولة يكون منطقة انتخابية واحدة وكل حزب يتقدم بقائمة واحدة تضم كل مرشحيه والحزب الذي يحصل على أصوات أكثر يحصل تلقائياً على كافة المقاعد البرلمانية . حيث أن الدول الأفريقية تفضل ما يطلق عليه "Zero-sum Politics" (٢) القائم على مفهوم أن يحصل الفائز على كل شيء ولا يحصل منافسه الخاسر على أي شيء . وسرعان ما سارت على نهج غينيا دول الوفاق الأربع وهي : ساحل العاج ، داهومي ، فولتا العليا ، والنيجر منذ أغسطس ١٩٦٠ ثم اتبعته دول أخرى من ذلك مالى (نوفمبر ١٩٦٠) ، تشاد (١٩٦٢) ، جابون (ديسمبر ١٩٦٠) ، توغو (مارس ١٩٦١) ، الكونغو (مارس ١٩٦١) ، السنغال (يونيو ١٩٦٢) وذلك عن طريق النص على هذا النظام قانوناً . ولكن هناك استثناءات على دول لم تتبعه مثل مدغشقر وكامبيون التي نص دستورهما في سبتمبر ١٩٦١ على تحريمه كلية واتخذ بدلاً من القائمة القومية قائمة لكل إقليم إداري (٣) . وهذا الأسلوب الانتخابي القائم على الدائرة الواحدة والقائمة الواحدة أسهم في التخلص من أحزاب المعارضة الصغيرة . وقد اتبع

Mahiou, op. cit., p. 123.

Harris, op. cit., p. 56.

Mahiou, op. cit., p. 124.

١ - سياسات الماريات ذات المجموع الصفري .

أيضا أسلوب آخر في الانتخابات من جانب الحزب الواحد حتى يضمن عدم تقدم مرشحين مستقلين وذلك بتأخير الاعلان عن قائمة مرشحيه لآخر وقت ممكن ثم إسقاط الاسماء التي لا يرغب فيها وبذلك يضيع عليها فرصة التقدم مستقلة .

وحتى بعد تحقيق نظام الحزب الواحد الا ان التحكم في الانتخابات واستخدامها في تدعيم سلطة الحزب لم تنته : فقد أصبح هدفها التاكيد من نسبة الأصوات التي يحصل عليها وإثبات وفاء الناخبين . أي تستخدم الانتخابات كوسائل إضافية في تدعيم قوة الحزب الواحد وتأكيد شعبيته وشرعيته . وفي الانتخابات يتقدم أكثر من مرشح - عادة اثنان عن كل دائرة ويترك للناخبين حرية الاختيار حتى أن بعض الوزراء والمسؤولين الإداريين قد لا يفوزون في الانتخابات وهذا دليل على حرية الانتخابات . ولكن في الواقع في النهاية أن الجميع هم مرشحو الحزب الواحد وهم بالضرورة حاصلون على الموافقة المبسطة للدخول في المعركة الانتخابية . وهذا الأسلوب أتبع في قزانيا ، ومصر ، وغانا وغيرها .

هذا ولا يكتفى بالتخلص من المعارضة على المستوى البرلماني أو التمثيلي بل يقوم التنظيم السياسي باخضاعها والقضاء عليها بخطوات سلمية حتى تتم السيطرة التامة للحزب : فقد تتخذ اساليب التفاوض والاتفاق حتى يضمن ضم الأحزاب الأخرى (١) . ويتخذ ذلك صورا متعددة تتضمن الانسحاب أو الاستيعاب في الحزب القائم (٢) - وهو الحزب

٢ - المرجع السابق ، ص : ١٢٩ - ١٣٠ .

٣ - المثل الواضح والاول على الاستيعاب هو غينيا حيث قام « الحزب الديمقراطي لغينيا » سنة ١٩٥٨ باستيعاب الحزبين الآخرين الموجودين آنذاك وهما : « الكتلة الأفريقية لغينيا » ، « والديمقراطية الاشتراكية لأفريقيا » .

كما أتبع في مالي حيث قام الاتحاد السوداني باستيعاب الحزبين الآخرين وهما « الحزب التقدمي السوداني » (في ديسمبر ١٩٥٨) وحزب «عصاة التجمع السوداني » (في مارس ١٩٥٩) ، وأتبع السيفال نفس الأسلوب ولكن أخذ وقت أطول .

الحاكم - أو الانصهار في حزب جديد (١) بحيث تضيق شخصية كافة الأحزاب وينشأ حزب جديد بشخصية جديدة - هذا بالإضافة التي تشجيع الانضمام الفردي لزعامات ورجال الأحزاب الأخرى وتشجيع انضمام انشقاقات تلك الأحزاب . وتستخدم مع زعماء المعارضة كافة وسائل الترغيب تشجيعا لهم على تغيير انتمائهم : من ذلك اعطائهم مناصب مماثلة في الحزب الحاكم لما كانوا يشغلونه في أحزابهم واعطائهم مناصب وزارية وغيرها (٢) . وقد افلحت هذه الوسيلة في الكثير من الدول الأفريقية .

هذا وبالإضافة الى كافة الوسائل السلمية المذكورة فإن الزعامة القومية لا تدخر وسعا في استخدام كافة وسائل القهر التي بيد الدولة للقضاء على المعارضة في أى شكل كان ولكن من الملاحظ أن الوسائل القهرية والتسلطية كثيرا ما يحرص على اخفائها تحت أسس قانونية .

فالدول الأفريقية تشهد الوانا من القيود الشديدة التي تفرض على الحريات العامة دفاعا عن النظام العام وأمن الدول (٣) وهما من المفاهيم المطاطة التي تستخدم بمهارة لشل حركة المعارضة . ومن الوسائل الهامة المستخدمة تقييد حرية الاجتماع والتجمع والتعبير : فالتجمع المسموح والاحتفالات تخضع في الغالب لاشتراط الحصول على الموافقة المسبقة ، والصحافة ووسائل الاعلام المختلفة تخضع للسيطرة . هذا ويمتلك الحزب هي معظم الحالات الصحف ، أما في الحالات النادرة التي لا يمتلكها فيها

١ - الانصهار مثله الحى موريتانيا وقد تم ذلك على مرحلتين سنة ١٩٥٨ : فبالفئة من الانصهار الاول بين حزبي « الاتحاد التقدمي » والوفاق الموريتاني ، ليكونا القوة اعادة التجمع الموريتاني . ولكن في سنة ١٩٦١ بدأت حركة ثانية بين هذا الأخير وحزبين آخرين هما : النهضة والحزب الوطني الموريتاني ثم انضم لهم حزب آخر هو اتحاد الاشتراكيين المسلمين لموريتانيا وانتهى في مؤتمر الوحدة بنواكشوط في ١٩٦١ ديسمبر سنة ١٩٦١ : هذا المؤتمر اعلن انصهار كافة الأحزاب السياسية والاتجاهات في حزب واحد جديد هو « حزب الشعب » . وقد اتبعت داهومي استراتيجية الانصهار أيضا .

٢ - في كينيا مثلاً فإن زعيم « اتحاد كينيا الأفريقي الديمقراطي - كانو » قرر التراجع واصبح هو والمحيطون به اعضاء في حكومة كانو تحت زعامة جومو كينيا تا واصبح « كانو » حزبا اوحدا .

فهو يخضعها للرقابة الشديدة . فوسائل الاعلام ما هي الا وسائل اضافية في يد الزعماء يدعمون بها سيطرتهم وسيطرة الحزب الواحد الذي يحتلون قمته : والحجة في تقييد الصحافة وغيرها هو ان ترك العنان للافكار المختلفة المتناقضة يؤدي الى بلبلة الجماهير وصرفها عن الهدف الاساسي من وحدة سياسية وتنمية شاملة . كما ان الاضرابات ممنوعة بصفة عامة في افريقيا . ولرئيس الدولة اعلان حالة الطوارئ وحظر التجول وغيرها . كما ان هناك صلاحيات واسعة لسلطات الامن لابعاد الاشخاص الذين ينظر اليهم على انهم يمثلون خطرا من الناحية السياسية . وفرض الحراسة والاعتقال ومصادرة الاموال تعتبر من الاساليب المتكررة في الدول الافريقية . يضاف الى كل هذا ان العقوبة تشدد بالنسبة للجرائم السياسية . وهناك سلطات استثنائية لمواجهة خارج الاطار القضائي الرسمي للدولة . من ذلك مثلا انشاء (١) :

- محكمة امن الدولة : كما هو الحال في موريتانيا ، فولقا العليا ، ساحل العاج والنيجر .

- محاكمات خاصة : جمهورية افريقيا الوسطى ، السنغال وتشاد .

- محاكم عسكرية : الكامبيرون ، النيجر ، بنين .

- محاكم شعبية : الكونغو ، مالي (وتلك المحاكم تتكون من اعضاء الحزب) .

وعليه فقد تستخدم كافة اجهزة القهر الملوكة للدولة ضد الحزب الآخر او زعماء المعارضة الرسمية او رؤوس المعارضة عامة ، بمعنى ان يزج بهم في السجون او تحدد اقامتهم وذلك قبل الانتخابات مباشرة . او حتى التخلص منهم واقعيا بابعادهم خارج البلاد سواء في مناصب رسمية او غيرها - والاسلوب الشائع هو تعيينهم كسفراء في الخارج - او نفيهم او حتى التخلص منهم نهائيا بالتصفية البدنية Physical liquidation وان كان هذا الاجراء ليس شائعا بصفة عامة في افريقيا . واذا اتبع - فمحافظة على الصورة العامة للنظام والمعنويات التي يحاول ان يرسمها كإطار لتصرفه وحفاظا على شعبيته وتحاشيا

لتحريك المعارضة الكامنة فإن مثل هذا الاجراء غالباً ما يعلن عن النهاية على انه حوادث انتحار فردية أو موت طبيعي أو نتيجة للقضاء والقدر .
فالتصفية البدنية وسيلة نادرة في افريقيا . ويجدر التأكيد على ان القهر والاضطاع لا يستخدم كنمط عام للتصرف ولا يلجأ اليه الا اذا فشلت كافة المحاولات الاخرى للترغيب ومن هنا يؤكد البعض اختلاف الحزب الواحد في افريقيا عن الحزب الشيوعي الروسي وعن الحزب الفاشي الألماني (١) والواقع ان كافة الوسائل المذكورة تتبع في الدول الافريقية تدرجات مختلفة حتى في اكثرها محافظة أو اتباعاً للاتجاه التعددي التجريبي .

من ناحية أخرى فإن الحزب الواحد في افريقيا باعتباره يسيطر على الحياة السياسية ان لم يكن يتحكم فيها كلية بانه بالتالى يسيطر على الدولة وجهازها الادارى ويعتبر الموزع الرئيسى للجزاء يشفيه الثواب والعقاب . فما يعتبر من اهم الاسس التى تدعم موقف الحزب في مواجهة الافراد فمن ناحية ، تمكنهم من التدرج لاعلى كاسلوب لعنصر الاستمالة ومن ناحية أخرى ، تمكن الحزب من توقيع العقاب على الخارجين على سياساته لا بطريق القهر السابق ذكره المتبع في مواجهة المعارضة السياسية المنظمة ولكن بطرق ادارية مشروعة مثل نقل الافراد غير الموالين الى المناطق الذاتية في الدول . ونفس الوضع ينطبق على الطلبة حيث ان التعليم في يد الحكومة في معظم الحالات وبالتالي ففي يدها وسائل الرقابة والقهر ضد الخارجين على السياسة العامة .

ومما يلاحظ في افريقيا ان المعارضة السياسية المنظمة تسمح لها بالتواجد بصفة عامة في مرحلة سابقة على نظام الحزب الواحد ، ولكن اعتبرت مرحلية .

وعند السماح من الناحية القانونية أو الواقعية بقيام معارضة منظمة خارج الحزب يدخل ضمن سياسته العامة في تدعيم مركزه وقوته السياسية في الدولة بهدف ان يجعل في نفسه الاطار التنظيمى للتحريك

١ - عن الرأى المؤيد للنظر المرجع السابق من ١٤٧ - ١٥٢ .

وعن الرأى المعارض انظر :

H. Seton-Watson, Journal of Contemporary History. No. I 1966, pp. 183-197.

الشعبى والوحدة القومية ، وبالتالي فإن المعارضة تعتبر وفقا لهذا الهدف مقبولة وتجذب الافراد بعيدا عن الهدف القومى الحيوى .

ومن ناحية اخرى ، نجد أن الحزب بما انه يعتبر نفسه حزبا جماهيريا لا يقتصر على تمثيل مصالح فئة معينة فى الدولة بل يمثل الفئات المختلفة والمصالح القومى العام ، فانه يعتبر قيام معارضة خارجة امرا غير منطقى : لذ يرى انه لا تعارض فى المصالح وعلى أساسها المصالح القومى العام ، خاصة لعدم وجود اختلافات طبقية متميزة تستند عليها الانقسامات الحزبية . وعليه فإن الحزب يرفض رفضا تاما قيام المعارضة المنظمة التى قد تهدد زعامته . ولكن التساؤل الذى يثور فى هذا المجال يتعلق بموقف الحزب من المعارضة الداخلية : أى داخل الحزب نفسه . فالنظرة العامة هى أن نظام الحزب الجماهيرى فى افريقيا بما انه ليس حزبا بالمعنى المعروف ، بل هو نظام سياسى شامل ، وعليه فهو يسمح باختلاف وجهات النظر بين العديد من الفئات التى يضمها حول السياسة العامة .

ولكن من الناحية الواقعية فإن الاختلاف فى وجهات النظر قبل اتخاذ القرارات يعتبر امرا مقبولا ولكن معارضة القرارات التى اتخذت بالفعل تعد امرا غير مقبول تماما حكمها حكم المعارضة الرسمية المنظمة .

كما ان الاختلاف فى الراى فى مسألة معينة يجب الا يستمر كاختلاف منظم ، أى يجب الا يكون أساسا لا نشقاق رسمى منظم داخل الحزب . وفى هذا المجال يلاحظ ان فعالية الحزب تتوقف على جماعية صنع القرارات وحرية المناقشة ثم التزام الجميع بالقرارات المتخذة .

اذن المعارضة المنظمة خارج الحزب لا يسمح بها . ولا يسمح ايضا بوجود انشقاقات داخل الحزب بطريقة رسمية ، وهذا مستمد من جوهر المركزية الديمقراطية ، السابق توضيحها . كما ان الزعماء الافريقيين يؤكدون انه مستمد من روح الحياة التقليدية فى افريقيا .

وبديهي ان دولة ترفض - من الناحية القانونية او الواقعية - وجود حزب معارض رسمى ، ترفض ايضا تبلور معارضة واقعية ممثلة فى انشقاق داخل الحزب نفسه ، سواء كانت هذه المعارضة من العمال أو الشباب أو الطلبة أو النساء أو حتى من بين الطليعة السياسية من الزعامة القومية .

فهناك اتجاه عام لتدعيم سياسة الحزب وذلك بالقضاء على المعارضة سواء من الداخل أو من الخارج . ولكن في نفس الوقت هناك اتجاه عام أيضا لتشجيع المناقشة والحوار حول الوسائل المتبعة لتحقيق الهدف المرسوم ، فالأهداف محددة واقعية من قبل الزعامة القومية واخذت مشروعيتها من اقرارها وتحديد خطوطها النهائية في المؤتمر القومي للحزب ولا جدال حول تلك الأهداف ولا بتحمل أي معارضة لها بعد اتخاذها أما الوسائل المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف فانه من الناحية النظرية على الأقل هناك احتمال لاختلاف الرأي حولها . وان كان من الناحية الواقعية يمكن القول بانه حتى اختلاف الرأي حول الوسائل يعتبر أيضا في معظم الحالات امرا غير متقبل أو محتمل (١) .

والجدير بالذكر ان كافة وسائل القهر توجه وتستجيم ضد المعارضة من خارج الحزب كما انها توجه أيضا ضد أي محاولة لبلورة معارضة رسمية من داخل الحزب . ولكن بصفة عامة فان نظام الجذب الواحد قائم على الاستمالة - ولا يلجأ الى القهر الا مع من لا تفيد معهم الاستمالة - فالزعماء الاقربقيون يعلمون تماما ان القهر كاسلوب دائم وكقاعدة لا يمكن ان يستمر مع نظام سياسي وانه سينتهي بقهر لقوى ممن يستطيع خاضعة من رجال الجيش (٢) .

الحزب والديمقراطية :

والواقع انه طالما تعرضنا لقضية الحزب الواحد والمعارضة فينبغي ان نحلل العلاقة بين نظام الحزب الواحد والديمقراطية .

هناك رأي سائد بين الباحثين الغربيين بصفة خاصة مقتضاه ان عدم وجود حزب معارض - أي وجود حزب واحد فقط - يجعل النظام الحاكم نظاما تسلطيا وغير ديمقراطي .

١ - بفرق هاريس بين ما اسماء الحزب المطلق والحزب المفتوح حيث الاول لا يسمح بأي اختلاف في الرأي داخله ولا أي جدال بينما الثاني يسمح بالنقاش والجدال ولكن لا يسمح بالاختلاف في النهاية حيث لا بد من الاتفاق التام . ويوضح ان غالبية الدول تنتمي للفئة الثانية ولكنه يوضح أيضا ان الاختلاف لا يخرج عن كونه في اطار فترة مناقشة القرار .

Harris, op. cit., p. 55.

Hatch, op. cit., p. 112.

ولكن نلاحظ أن عدد الأحزاب السياسية لا يعبر بالضرورة عن طبيعة النظام السياسى فقد يوجد نظام تسلطى فى ظل التعدد الحزبى • كما قد يوجد نظام حزب واحد تسلطى وقد يستمر نظام حزب واحد مع تخليه عن التسلط (١) •

من ناحية ثانية مفهوم الديمقراطية نفسه أصبح مطاطا بحيث أن الكلمة نفسها بدأت تفقد معناها الاصلى فهناك ما لا يقل عن ٢٠٠ تعريف مختلف الديمقراطية (٢) - الكلمة التى تعنى فى معناها الاصلى لفظيا حكم الشعب •

من ناحية اخرى فان الزعماء الافريقيين يؤكدون أن نظام الحزب الواحد الجماهيرى أكثر ديمقراطية من التعدد الحزبى (٣) وذلك لعدة أسباب أهمها : أنه يتيح المشاركة السياسية للجماهير فى الحياة السياسية بدرجة لا يقارن بها النظام الغربى (٤) الذى تقتصر مشاركة الجماهير فيه على وقت الانتخابات أو الاستفتاء ، بينما الفرد الراغب فى المشاركة فى النظام الجماهيرى تتاح له فرصة الاشتراك فى الحياة اليومية للحزب ، وفى الواقع فإن درجة تعبئة وتحريك الجماهير فى ظل نظام الحزب الواحد تزيد كثيرا

Huntington, op. cit., pp. 4-5.

١ - راجع :

The power of the Democratic Idea, VI Report of the Rockefeller Brothers Fund Special Studies Project (1960) & R.M. McIver, The Ramparts we Guard (1960); see also P.B. Harris, Studies in African Politics, London Hutchinson & Co. Ltd. 1970. pp. 74-9.

٢ - غير أن هذا بوضوح الرئيس جوليس نيريري ، بقوله : « عند ما يكون هناك حزب واحد ، وهذا الحزب متماثل مع الأمة ككل ، فان أسس الديمقراطية تكون أقوى بكثير مما يوجد فى ظل حزبين أو أكثر كل منها يمثل فقط جزءا من الجماعة ، انظر :

Julius Nyerere, "Democracy & the Party System". in R. Emerson & M. Kilson (eds.), The Political Awakening of Africa, N.J. Englewood cliffs. 1965, p. 125.

٣ - عن رأى مدافع عن الحزب الواحد والديمقراطية فى ظل انظر :

Wallerstein, op. cit., pp. 161-7.

انظر أيضا :

J.K. Nyerere. Freedom and Unity, East Africa: Oxford Univ. Press, 1969, p. 195-6; see also Mutiso & Rohio, op. cit., p. 478.

عن مثيلاتها في ظل النظم الحزبية الغربية . « فالنظام بطبيعته يمثل نظاما شعبيا وبالتالي فانه حتى ديمقراطيته وسلطه ما هي الا ديمقراطية شعبية ولا يمكن الفصل بينها وبين الديمقراطية » . وهذا وفقا لما عبر عنه سيكوتوري (١) وان التطبيق الصحيح للديمقراطية والتعبير عن الحكم الشعبي يتم من خلال اجهزة الحزب فالحزب هو التعبير الدائم لارادة الشعب » . ولكنه أكد ايضا على ان العبرة ليست في التنظيم نفسه بل في وضع المبادئ موضع التنفيذ الحقيقي خاصة « المركزية الديمقراطية » التي لا يمكن ان تنجح الا في اطار تشجيع المناقشات وحل المشاكل على كافة المستويات ، في مؤتمرات الحزب القومية والاقليمية ، حتى يمكن استيعاب المشاكل وتحقيق المشاركة الجماهيرية .

كما ان هذا النظام في افريقيا ليس حزبا مطلقا مثل الحزب الشيوعي وبالتالي : فان قاعدته العريضة تمكنه من جلب زعامات جديدة واتاحة الفرصة للموالين سياسيا للتدرج في الحزب وزعامته الى اعلاها .

كذلك فان نظام الحزب الجماهيري اتاح المشاركة السياسية للفئات التي كانت منبوذة ومضطهدة تقليديا او محرومة واقعيا من مثل هذه المشاركة .

ومن ناحية اخرى حرر الجماهير ليس فقط من السلطة الاستعمارية ولكن الاهم من ذلك من السلطة التقليدية ويبدو هذا الاثر واضحا فيما يتعلق بالنساء والشباب .

وعلى هذا الاساس ينص على ان الحزب بدون المعارضة الرسمية يعتبر اكثر ديمقراطية عن كثير من النظم ذات الاحزاب المعارضة المنظمة اي دول التعدد الحزبي .

فالحزب الواحد في افريقيا هو « الرسيطة الاساسية لتحقيق التوازن

١ - عن رايه هذا في تكييف علاقة نظام الحزب الواحد بمفهوم الديمقراطية انظر : Sekou Touré, "For a Revolutionary Party", in Mûtiso & Rohio. (eds.) op. cit., pp. 497-8.

بين السلطة والحرية ، (١) تلك المشكلة الازلية التي حاول الكثيرون منذ
انفلاطون ان ينادوا بها ويحققونها . فالحزب يلعب دورا كبيرا - ليس كمجرد
أداة للحكم ولكن كأداة لتحقيق الرفاهية للأفراد (٢) .

والمشكلة في الدول الافريقية في ظل مشاكل ما بعد الاستقلال وبناء
الدولة القومية هي بالدرجة الاولى مشكلة استمرار واستقرار لا مشكلة
الحدل حول كيفية ممارسة السلطة . .

بمعنى آخر فان الوضع في الدول الافريقية يعيد الى الازمان ما نادى
به توماس هوبز من حكم مطلق بيد من حديد ، وإن كان الحزب الواحد قد
اعطى التعبير الحديث عن الارادة العامة كما تصورهما جان جاك روسو تلك
الارادة التي لا تخطيء ولا تتحاز لانها غير مشخصة وتمثل الجماعة ككل معبرا
عنها برأى الاغلبية . ولكن المبحك الرئيسي في الدفاع عن هذا الرأي هو
الوقوف على مدى واقعية تطبيقه من خلال التعرف على مدى موضوعية
المسيطرين على الحزب وهل يستخدم فعلا كأداة للتعبير عن « الارادة العامة »
وهل يمثل تنظيما « للامة » المستهدف ايجادها من العديد من الجماعات التي
ضمت لبعضها عن طريق الحكم الاستعماري ، او انه يستخدم كوسيلة
للكسب المادي وتحقيق مآرب قلة تسيره لصالحها الخاص وضد صالح
الجماعة ككل . باختصار فان المشكلة ليست في النظرية ولكن في التطبيق
الصحيح وفي هذا المجال نذكر عدة آراء في شأن الديمقراطية ومدى تحققها
في نظام الحزب الواحد .

فمن ناحية هناك من يرى انه لا يمكن تحقيق الديمقراطية بمعنى
المشاركة الشعبية واعلاء صالح الجماعة الا بوجود تعدد حزبي حيث لا
يوجد ما يوازن سلطة « الصفوة » المسيطرة من الناحية الواقعية على نظام
الحزب الواحد ، وبالتالي على مقدرات الافراد في الدولة . وعليه فلا يوجد

١ - انظر : Jordan, op. cit., p. 103.

٢ - انظر : Carter, op. cit., pp. 1-10.

انظر ايضا

Thomas Hodgkin, "Welfare Activities of African Political parties", in McEwen and Sutcliff (eds.) op. cit., pp. 194-200.

رقيب على ما قد يحدث من إساءة استخدام السلطة • ومن ناحية أخرى فإن وجود معارضة منظمة في شكل حزب معارض تمكن من الانتقال السلمي السهل للسلطة بدلا من الحاجة للتغيير عن طريق القوة وهو ما يعبر عنه بالانقلابات العسكرية المتتالية في الدول الإفريقية حديثة الاستقلال • فكما يقال فإن في ظل نظام الحزب الواحد حيث لا يسمح بالمعارضة المنظمة يصبح الجيش أو المؤسسة العسكرية هو المعارضة الوحيدة المراقبة •

ولكن الرأي الأكثر موضوعية وتمشيا مع المشاكل المتفاقمة التي تواجهها الدول الإفريقية هو القائل بأنه ليس من الضروري وجود معارضة منظمة في شكل حزب معارض ولكن المهم هو تقبل الآراء المخالفة في محاولة الوصول إلى القرارات الصائبة الرشيدة التي تحقق الصالح العام • سواء كان هذا التسامح على مستوى القمة في الهرم التنظيمي أو المستويات المختلفة وقد عبر عن هذا بوضوح يوثانت السكرتير العام السابق للأمم المتحدة بقوله : - « ان تصور ان الديمقراطية تتطلب وجود معارضة منظمة للحكومة اليوم يعد تصورا غير سليم • فالديمقراطية تتطلب فقط حرية المعارضة ولكن ليس بالضرورة تنظيم وجودها • وفي كثير من الدول حديثة الاستقلال فإن من المستبعد أن يكون هناك نظام حزبي وذلك لسنوات طويلة قائمة • إذ ان الحركات الوطنية قوية فعلا فهي ستمسيطر على الحكومات بدون تحديات فعلية من الداخل • واية تحديات من الخارج ستؤدي إلى تقويتها (أي تقوية الحركات الوطنية) • فكما كان الحال بالنسبة لكثير من الدول الأوروبية • فقد تأخذ المعارضة السياسية بعض الوقت قبل أن يكون من الممكن التعبير عنها في شكل دستوري » (١) • كان هذا التفسير يقرن الحرية بوجود معارضة • أي اختلاف الرأي ولكن ليس بالضرورة تنظيم المعارضة في شكل حزب معارض • بمعنى آخر فهو ينادي بتقبل المناقشة واختلاف الآراء وتدعيم ذلك بجماعية صنع القرار ...

فمن الواضح في إفريقيا أن القضاء على المعارضة الرسمية لم يؤد إلى

القضاء على المعارضة الحقيقية (١). • مما يولد مشكلة تفرض ضرورة البحث عن حل لها في الاستيعاب والاستتمالة والعودة إلى أحياء روح الجماهيرية في نظام الحزب الواحد والجماعية في صنع القرارات • وقد حاولت مصر أن تجد الصيغة المناسبة لذلك فيما يعرف بالمنابر • فالقهر والاختصاص من جانب الطبيعة الحاكمة في ظل نظام الحزب الواحد لن تؤدي في النهاية إلا إلى وقوعها تحت قهر واختصاص من يمتلك أدوات قهر أقوى إلا وهي المؤسسة العسكرية •

Sithole, op. cit., p. 459

- ١

وهذا المرجع يحاول الإجابة على الكثير من الأسئلة التي تدور حول تبرير قيام الحزب الواحد أو الحزبين في أفريقيا ومدى الارتباط بين وجودهما ووجود الديمقراطية والتطورات التاريخية التي تؤدي إلى وجودهما أو الحيلولة دون ذلك •

ومن الآراء المفيدة في شأن الديمقراطية ونظام الحزب الواحد كتابات جوليموس

نيريري أنظر :

J.K. Nyerere, Freedom and Unity, East Africa, Oxford Univ. Press: 1969. pp. 195-203

الباب الثالث

التحديات التي تواجه نظام الحزب الواحد
في أفريقيا

سبق ان ذكرنا ان نظام الحزب الواحد اصبح القاعدة السائدة في
النظم الحزبية في افريقيا منذ الاستقلال حيث ان الاختيار لم يعد بين نظام
الحزب الواحد ونظام التعدد الحزبي ، بل بين نظام الحزب الواحد
واللا حزبية على الاقل كمرحلة انتقالية اغلب الظن للعودة الى الحزب
الواحد مرة اخرى ، ولكن تحت زعامة جديدة وتنظيم جديد ولكن انتشار نظام
الحزب الواحد كحقيقة لا يعنى انه يواجه بالعديد من التحديات التى قد تطيح به
فى النهاية وقد اطاحت بالفعل ببعض نظم الحزب الواحد فى العديد من
الدول الافريقية وعلى رأسها غانا ، مالى ، أوغندا ، تشاد .

وتبدو التحديات واضحة فـ تعدد أشكالها ومصادرها ، فهناك
تحديات داخلية : أى من داخل الحزب الواحد نفسه ، وهناك تحديات
خارجية : أى من خارج الحزب ولكن من داخل الدولة كما ان هناك ايضا
تحديات من خارج الدولة نفسها تصدر عن دول اجنبية عنها - افريقية كانت
أم غير افريقية - وذلك بهدف تغيير نظام الحكم القائم أو تطويعه وفقا لمصالح
هذه الدول .

وعليه فسنتناول بالتحليل فى هذا الباب أهم ابعاد تلك التحديات .
ومن المنطقى أن يقسم الباب الى : -

الفصل الاول : التحديات الداخلية .

الفصل الثانى : التحديات الخارجية .

الفصل الأول

التحديات الداخلية

حددنا مفهوم التحديات الداخلية بأنها التحديات من داخل التنظيم الحزبي نفسه على أساس أن كثر تنظيم يحوى عادة بذور تدهوره وفنائه وإن النظرية قد لا تتماشى مع التطبيق أو قد يطبق بها التطبيق كلية .

وفى مجال نظام الحزب الواحد أو ضحنا مسبقا أن دوره وظيفى فى تحقيق الانماج السياسى والوحدة الوطنية ، ولكنه يقع تحت ضغط عديد من التحديات (١) بعضها بـ وقد يكون أكثرها خطورة - ناتج مما يتبلور داخل الحزب من تناقضات ومشكلات لم تكن قائمة عند بدء قيامه ولكنها تبلورت على مر السنوات القليلة منذ قيامه أو على الاصح منذ الاستقلال . وتلك التناقضات والمشكلات لم تبلور أو تتفقم قبل الاستقلال حيث كان الشاغل الاساسى هو مواجهة الاستعمار والحصول على الاستقلال .

والتحديات الداخلية عامة تشمل التنظيم من قمته ممثلة فى الزعامة القومية الى قاعدته الجماهيرية التى بدأت تفقد حماسها نتيجة ذوبان اهتمام الزعامة بها وانصرافها عن تعيبتها وتحريكها سياسيا .

التنافس والصراع الشخصى بين الصفوة الحاكمة :

أوضحنا سابقا أن الزعامة الكاريزمية تعتبر شائعة فى افريقيا وانها من ناحية المبدأ تحقق هدفا قوميا هو الوحدة القومية أى بناء الدولة.

١ - انظر :

Immanuel Wallerstein, "The Decline of the party in Single Party African States", in Joseph La Polombara & Myron Winer, (eds.), Political Parties & Political Development, Princeton, New Jersey: Princeton Univ. Press, 1966, & Cowan, The Dilemmas of African Independence , op. cit., pp. 11-19.

انظر ايضا : هودة ، مرجع سابق ص ٩٧ - ١١٥ .

القومية عن طريق جذب الولاء الجماهيري لشخصية الزعيم القومى . ولكن الكاريزما أو الزعامة القومية الجانبية « الملهمة » والشخصية الزعامية ليست هدفاً فى ذاتها ، وإنما الهدف منها ومن تأسيسها هو نقل الولاء من شخص الزعيم القومى الى الحزب نفسه ، أى تأسيس الولاء فى شكل التنظيم الحزبى القومى .

أى ان أهمية الزعامة القومية فى هذا المجال تتمثل فى وظيفيتها فى تحقيق الوحدة السياسية وتعبئة الجماهير حول شخص الزعيم .

ولكن من الناحية الواقعية نجد ان الكثير من الزعماء القوميين استمروا فى جذب الولاء لانفسهم وفشلوا فى نقله للحزب أو بمعنى أدق لم يرغبوا فى ذلك . ومن هنا حدث فى الكثير من الحالات صراع بين الزعيم القومى الذى تطور فى شكل كاريزما ، وبين بقية أعضاء الصفوة أو النخبة الحاكمة التى قد تكون قد رفعتة الى مستوى الزعامة الملهمة واضفت عليه الشخصية الزعامية .

وعليه فالصراع الشخصى بين افراد الفئة الحاكمة بدا واضحاً فى نظام الحزب الواحد فى افريقيا . بل ان البعض يؤكد ان القضاء على المعارضة المنظمة فى شكل احزاب معارضة قد انتهى التصارع الحزبى للوصول الى السلطة ، ولكن الصراع اصبح يأخذ شكلاً جديداً قد يكون أكثر حدة ولكنه غير معلن فى اغلب الاحيان - الا بعد انفجاره - الا وهو الصراع بين نفس الفئة الحاكمة التى فى السلطة . والصراع يدور بالدرجة الاساسية حول كيفية احتكار السلطة من شخص أو شخص والموالين له .

ونظام الحزب الواحد الجماهيري يقوم من حيث المبدأ على مفهوم « المركزية الديمقراطية » المبني على جماعية صنع القرارات . ولكن من الناحية الواقعية فان ازدياد الاعتماد على الكاريزما ، مثلت ازدياد الثقل الذى يتمتع به الزعيم القومى فى اتخاذ القرارات السياسية مما جعله فى مواجهة مع بقية الطليعة أو الفئة الحاكمة أو جعل هناك انشقاقاً بل انشقاقات داخلها أو كما يطلق عليه البعض « الشرازم السياسية » أو باللغة الدارجة « الشلل » والتكتلات .

وهناك ملاحظتان اساسيتان فى هذا المجال ، اولهما : انه يجب عدم التقيد بحرفية الدستور وتصريحات المسئولين فى الحكم على السلطة

المشخصة أو على مدى ما تتمتع به المؤسسات الدستورية من قوة سياسية بل يجب محاولة التعرف على واقع الحياة السياسية وموقع السلطة السياسية العليا، في الدولة . فمثلا دولة كساحل العاج وإن بدت ظاهريا وكأنها تتخذ موقفا يعطى الكلمة العليا للحزب والمؤسسات في الدولة ، إلا أن السلطة واقعا تقع في يد الرئيس هو قوى بونيه الرئيس الفخري للحزب . وثانيهما : أنه على الرغم من التغير المستمر في الفئة الحاكمة المحيطة بالزعيم القومي الذي يسعى دائما إلى التخلص ممن يكتسب نفوذا سياسيا وتميزا في الحزب أو الحكومة ، إلا أن الزعيم القومي وباستمرار لا يحكم بمفرده بل يحاط بنخبة من الموالين له شخصيا : ذلك الولاء الذي يتغير مع الوقت .

التحلل التنظيمي :

الواقع أن من التحديات الداخلية الواضحة هو ضعف أو فقدان الاتصال بين القمة والقاعدة فالأحزاب السياسية الجماهيرية في أفريقيا حرصت زعاماتها في البداية على تقوية تنظيمها الداخلي من أجل ضمان ربط القاعدة بالقمة والعكس عن طريق قنوات اتصال ذات اتجاهين من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى ، ولكن من الملاحظ أن الغالبية العظمى من نظم الحزب الواحد - خاصة الثوري منها - بدأت تتحلل داخليا ، ليس فقط على مستوى الفئة الحاكمة كما أوضحنا آنفا ، ولكن أيضا على مستوى الهيكل التنظيمي القومي . لهذا فقد بالتدريج - أو على الأقل ضعف - الاتصال بين القاعدة والقمة وهو الاتصال الذي جاء بالزعامة القومية إلى القمة . أي أن التشريعية كانت محققة عن طريق الولاء الجماهيري ولكنها بدأت تنوب تدريجيا .

فتفكك الهيكل التنظيمي للحزب - وهو ما يعرف بالتحلل التنظيمي - بدأ يعمل ضد الوحدة القومية المنشودة . وبدأ يفقد الجماهير حماسها ، وبالتالي تحركها وراء التنظيم السياسي . ومن الملاحظ أن الكثير من الدول الأفريقية لم تعد تدعو المؤتمر القومي للحزب فيها للانعقاد وهو الغرض الهيئة العليا لرسم السياسة العامة في ذلك مثلا ساحل العاج التي لم تدعو المؤتمر القومي بها منذ ١٩٥٩ ؛ كما تركت الفروع في أنحاء الدولة لتموت أو قدسرت دورها على العمل كمجرد فروع تستخدم صوريا وقت

الانتخابات مع عدم جلب دماء جديدة للحزب مما أدى الى الشلل الفعلي
للتنظيم الحزبي . (١)

ولعل اوضح مثال لذلك هو الرئيس الاسبق نكروما ونظام الحزب
الواحد في غانا (مؤتمر حزب الشعب) الذي كان يعتبر قبيل الاستقلال
سنة ١٩٥٧ مثالا ونموذجا لنظام الحزب الواحد في نجاحه وتحريكه
للجماهير ، ولكنه بسبب عدة عوامل على رأسها العاملين السابقين ما
لبث ان انهار في عام ١٩٦٦ (٢) ، وكذلك الحال بالنسبة للرئيس السابق
موديبو كيتا وحزبه « الاتحاد السوداني » الذي انهار عام ١٩٦٨ وان كان
قد نظر اليه حتى عام من انهياره على انه مثال للتنظيم السيلسي الفاجح .

ويلاحظ ان من اهم اسباب التحلل التنظيمي هو ان اتساع قاعدة
الحزب وضمها للجماعات المتباينة بما فيها اعضاء المعارضة السابقة
جعل الاختلافات والخلافات تنتقل الى الحزب مما اسهم في عدم تناسقه
وعدم تحقيق الاستيعاب اللازم .

١ - عن رأى مدافع عن فكرة نظام الحزب الواحد ولكن معارض لتطبيقه في كينيا
نتيجة التحلل التنظيمي انظر :

Oginga Odinga, "The Kenya African National Union", in Not
Yet Uhuru, London: Heinemann Educational Books Ltd., 1968
pp. 169-72. Reprinted in Mutiso & Rohio, op. cit., pp. 605-6.

٢ - عن رأى فيما حدث في غانا من تحلل تنظيمي وفقدان القدرة على تحريك
الجماهير انظر :

Selassie, op. cit., p. 166 & R.B. Fitch & M. Oppenheimer, Ghana :
end of an Illusion, Monthly Review Press, New York & Lon-
don, 1966 p.73, & K. A. Busia "Democracy & One Party Sys-
tems" in Mutiso & Rohio op. cit., pp. 462-7, From Africa in
Search of Democracy, London: Routledge & Kegan Ltd, 1967,
pp. 123-143.

ولدراسة تحليلية واقعية في هذا المجال انظر :

Henry Bretton, The Rise & Fall of Kwame Nkrumah: A Study
of Personal Rule in Africa, London: Pall Mall Press, 1967. . .

عجز التنظيم عن تحريك الجماهير والمنظمات الجماهيرية التابعة له أو المتحالفة معه :

الواقع ان فقدان الحزب لهذه القدرة يدخل ضمن فشله في السيطرة على اطاره التنظيمي خاصة على المستوى الافقي . وهي تؤدي في النهاية الى عجزه عن كسب ولاء هذه المنظمات الجماهيرية التي تعمل بكافة الطرق الممكنة على الضغط على الزعامة القومية التي قد تلجأ الى استعمال كافة وسائل القهر في مواجهتها مما يفقد التنظيم طبيعته الاستمالية ويحوّله الى أداة قهر .

فما من دولة افريقية الا وشهدت لونا أو الزاونا من العصيان المدني ممثلا في الاضرابات والانتفاضات بزعامة بعض الفئات من الشباب خاصة الطلبة وكذلك العمال دون أن يستطيع الحزب أن يواجه ذلك بتحريك المنظمات الجماهيرية التي من المفروض أن يتبعوها وأن تستوعبهم . ففي كثير من الدول الافريقية فقدت تلك الفئات الثقة وبالتالي الولاء في زعامات الحزب عامة والمنظمات الجماهيرية خاصة .

واصبح الكثير من تلك المنظمات الجماهيرية موجودا اسما ولكن بدون فاعلية في العمل السياسي . بمعنى آخر لم تعد تؤدي دورها كطلائع واجنحه افقية حامية للحزب . والدليل على ذلك أن وقوع الانقلابات العسكرية في الدول الافريقية واستيلاء العسكريين على السلطة يتم بدون مقاومة تذكر من جانب ما كان مفروضا ان يكون طلائع الحزب . حقيقة ان الكثير من هذه المنظمات لعب دورا مؤثرا في حياة التنظيم الحزبي لفترة خاصة قبل الاستقلال وبعده مباشرة ، الا ان حجب الحزب عن الاستمرار في تعبئة شرائح المنظمات الجماهيرية وتحريكها سياسيا اسما ، بالتدريج حماسها ومن ثم فاعليتها .

النزعات العنصرية والعصبيات القبلية والاقليمية داخل اطار الحزب :

ومن العوامل التي تسهم في تهديد الحزب الواحد في افريقيا هو عجز الحزب عن تحقيق الوحدة السياسية والادماج القومي المنشود . فالدول الافريقية عامة تعتبر كيانات مصطنعة اوجدها الاستعمار خدمة لمصالحه ، وهو - كما سبق ان اوضحنا - لم يحرص على وضع اسس الدولة القومية ولكنه اوجد اساس الادارة الاستعمارية . فالدول الافريقية مصطنعة بحدود مصطنعة .

وقد سعت الدول التقدمية فى أفريقيا الى الاسراع بتحقيق الاندماج السياسى سعيا لهدف بناء الدولة القومية . واعتبر الزعماء القوميون انفسهم « صانعى الدولة القومية الحديثة » فى افريقيا . وقد كانت النظم المركزية الثورية اكثر نجاحا فى السعى لتحقيق هدف الاندماج السياسى ومحاولة تذويب الاختلافات داخلها مستخدمة فى ذلك الحزب وان كانت عامة ما تزال بعيدة عن تحقيق ذلك . كما ان هذه الدول الثورية تختلف فيما بينها فى مدى النجاح الذى تحققة فى هذا المجال : فغينيا مثلا او مالى تعد اكثر نجاحا فى صهر الاختلافات - التى لم تكن حادة تقليديا - عن الكونغو الشعبية مثلا ، التى ينتمى حزباها الواحد - « الحركة الوطنية للثورة » لفئة الاحزاب الثورية ايضا ولكنه لم يتمكن من التغلب على معارضة الجماعات القبلية والعنصرية ولا تخطى الاختلافات الاقليمية التقليدية الحادة بين الشمال والجنوب (١)

ولكن غالبية الدول الافريقية تنتمى للنظم التقدمية التوفيقية التى تقوم اساسا على الابقاء على الاختلافات والعمل من خلالها . ومن الاتجاهات الحديثة التى تقوم على اخذ الحزب للاختلافات القبلية وغيرها فى الحسبان وتأسيس تلك الاختلافات ، ما اتبعته تنزانيا من اعطاء العضوية للجماعات القبلية وغيرها الى جانب العضوية الفردية . حيث يسلم الرئيس نيريرى تبريرا لذلك بأن تنجانيا نفسها ليست امة بسيطة ولكنها تتكون من ١٢٠ قبيلة (٢)

ويبدو واضحا فى افريقيا ان دولها عامة ، بقصر عهدها بالاستقلال ، ما زالت تتنازعها الانقسامات القبلية والعنصرية والاقليمية والاختلافات بينها اختلافات فى الدرجة فقط . والحزب الواحد قائم اساسا على وجود تلك النزعات الاولى . وبمعنى اصح يمكن القول بان الحزب فى الواقع لم يستطع القضاء على المصالح القبلية او العنصرية او الاقليمية ، حيث ان سياسته تمثل انعكاسا لمصالح الجماعات المحيطة بالسلطة المركزية وقد احتفظت الاحزاب فى الغالب بقاعدتها العنصرية (٣) . فهناك فى العادة ثقل خاص لبعض الجماعات القبلية او الاقليمية . كما ان المناصب السياسية

Lavroff, op. cit., pp. 112-3.

١ -

٢ - المرجع السابق ص ١١٤ .

٣ - ففى كينيا مثلا يمثل الكيكويو اساس قاعدة مكائو ، كما ان الهاولى يمثلون قاعدة « الحزب الديمقراطى لساحل العاج » .
وفى جامبيا فان الولوف يمثلون اساس الحكومة فى ظل نظام «حزب الشعب التقدمى»

خاصة العليا منها تخضع في توزيعها لميزان حساس قائم على أرضاء الانتماءات القبلية والاقليمية وغيرها .

بل ان الانقلابات العسكرية يمكن ارجاع أحد أسبابها لتلك النزعات ولكن نجاح الحزب الواحد رهين بالتغلب على المشاكل القبلية والعصبيات الاقليمية وغيرها وهو في الغالب امر ما زال بعيد المذل . وكلما اشتدت حدة الانقسامات وكلما تعددت ، كلما كانت التحديات التي تواجه الحزب اقوى . وبصفة عامة فان الدولة القومية وتحقيق الاندماج السياسى لا يتم بسرعة بل عادة ما يأخذ اجيالاً في اطار من عوامل التغيير الناتجة عن التحريك الاجتماعى ، والدولة الافريقية حديثة العهد بالاستقلال وهى ما زالت بعد في بداية الطريق .

فشل الحزب في جلب الدماء الجديدة للحياة السياسية :

أوضحنا ان من أهم التحديات التي تواجه الحزب الواحد في افريقية الصراع داخل اطار النخبة الحاكمة خاصة ما يتعلق بـ احتكار السلطة ودور الزعيم القومى في ذلك مما لا يترك مجالاً لتكوين رجال صف ثان من الزعامة على مستوى الدولة . ويزيد الامر تعقيداً وضعافاً للحزب نفسه فشله في تحقيق دور أساسى من المفروض ان يقوم به وهو جلب الدماء الجديدة للحياة السياسية .

فالحزب الواحد في افريقيا اصبح يعاني في كثير من الحالات من نقص الكوادر السياسية وذلك لعدة اسباب على رأسها من ناحية : انه عند الحصول على الاستقلال - او عند قيام الحزب الواحد في الدول التي انشئت فيها بعد الاستقلال - كان الحزب يتمتع بوجود كوادر سياسية على درجة عالية من الكفاءة والولاء السياسى . وقد انتقل الكثير من هؤلاء الى العمل بالجهاز التنفيذى للدولة نتيجة الثقة في اشخاصهم من جانب الزعماء القوميين والمسئولين عن الحزب وبالتدريج فقدت تلك المجموعة ولاءها للحزب واكتسبت ولاء لمراكزها الجديدة في الدولة . ومن ناحية اخرى فان القضاء على المعارضة الداخلية والخارجية اسهم في تقليل - ان لم يكن سد - الفرص امام البعض ممن يشك في ولائهم . يضاف الى هذا ان المسئولين عن الحزب انفسهم بدأوا ينصرفون عن الاهتمام بالحزب والتفكير في مستقبله الى التفكير في انفسهم ومستقبلهم ، اى انصرفوا الى تحقيق اهدافهم الشخصية مستخدمين مراكزهم في السلطة في تحقيق مكاسب شخصية .

وباختصار فقد كف الحزب فى بعض الدول عن ان يكون الوسيلة -
أو القناة الاساسية لجلب الدماء الجديدة للعمل السياسى أو التوظيف.
السياسى ، حيث ان جزءا من الكوادر الجديدة أصبحت تقوم بدورها
مباشرة فى الادارة دون المرور بالحزب مما افقده الحيوية .

هذا ونتيجة لكافة التحديات الداخلية التى تتبلور فى اطار الحزب
فانه من الملاحظ فى افريقيا تعدد محاولات تقوية نظام الحزب الواحد عن طريق
اعادة تنظيمه . ويبدو هذا اكثر وضوحا كلما تعرضت الدولة والنظام
القائم بها وكذلك الزعامة القومية لاي تحد أو أزمة داخلية أو خارجية ما
يهم عليها اعادة كسب الولاء الشعبى وتنظيمه فى شكل الهيكل الحزبى
بأبعاده الرأسيه والافقية . حيث ان نظام الحزب الواحد فى افريقيا هو فى
الواقع هيكل للولاء الشعبى ، كما انه هيكل للمشاركة الشعبية فى الحياة
السياسية التى تبدو اهميتها خاصة فى وقت الازمات .

واذا اخذنا مصر كمثال فاننا نجد انه عند حدوث أزمة فى العلاقات
بين الرئيس الاسبق محمد نجيب والرئيس السابق جمال عبد الناصر وجدنا
ان الاخير انقرد بالحكم وتم تشكيل « هيئة التحرير » سنة ١٩٥٤ ، وفى
اعقاب العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ تم تكوين « الاتحاد القومى » سنة
١٩٥٧ ، وبعد الانفصال عن سوريا والبدء فى التطبيق الاشتراكى تكون
« الاتحاد الاشتراكى العربى » سنة ١٩٦٢ . وبعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧
اعيد تنظيم الاتحاد الاشتراكى مرة اخرى . وفى اعقاب « حركة التصحيح
فى مايو سنة ١٩٧١ اعيد تنظيم الاتحاد الاشتراكى من جديد (١) . وأخيرا
بعد « معركة العبور » سنة ١٩٧٢ جرت محاولات جادة فى سنة ١٩٧٥
لإعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى على أسس جديدة تستفيد من
المحاولات السابقة وتفتح الباب لحرية التعبير فى اطار التنظيم الام بما
عرف « بتعدد المنابر » .

الفصل الثاني

التحديات الخارجية

اتجاهات السخط وعدم الرضا عن الوضع القائم في ظل نظام الحزب الواحد :

الواقع ان عنصر عدم الرضا متعدد الابعاد : فقد يتعطل في اتجاه عام جماهيري كما يتضح من عدم رضا عدة جماعات قد تتعارض في مصالحها ، ولكنها تتفق في عدم رضائها ورغبتها في تغيير الوضع القائم . اذن هي الجماعات ذات المصلحة في عدم استقرار واستمرار الاوضاع في ظل النظام القائم .

السخط الجماهيري :

تتعدد اسباب عدم الرضا الجماهيري عن النظام القائم ولكنها تدور بصفة عامة حول :

— عدم الرضا عن السياسة الاقتصادية المتبعة والاضاع الاقتصادية والمعيشية عامة والتي تلقى فيها الجماهير اللوم على النظام القائم بسبب نقص السلع الاستهلاكية الضرورية مثلا او ارتفاع الاسعار او اتباع سياسة الانكار الاجباري او غير ذلك من السياسات « المالتوسية » كما يطلق عليها الاقتصاديون ، وخاصة اذا وضعنا في الاعتبار الثبات شبه التام في الاجور .

— ايضا يعود عدم الرضا الجماهيري الى ما يعرف « بثورة التوقعات المتزايدة » والوعود التي لم تتحقق .

"The Revolution of Rising Expectations"

وهي تفسر بان الزعامة القومية — في بداية الامر — في تحريكها للجماهير اعطت وعودا ولكنها لم تستطع بصفة عامة تحقيقها . وكانت النظرة السائدة عند محاربة الاستعمار ان رحيله سيؤدي للقضاء على الفقر والمتاعب ويأتي بالثراء والرفاهية (١) ولكل في الواقع فان

الاستقلال جاء بمشكلات جديدة كثيرة وتفاقمت الكثير من المشكلات الموروثة (١) . كما نجد ايضا « ثورة التوقعات المتزايدة » في ظاهرة الهجرة من الريف الى المدن بدافع رفع مستوى المعيشة . فلا شك ان عدم تحقيق اهداف وتوقعات الجماهير يؤدي الى عدم الرضاء من جانبها وبالتالي تنشأ ثورة مضادة للاولى هي « الثورة المضادة للاحتياطات المتزايدة » والسفط .

- ولكن اهم ما يزيد من حدة السفط الجماهيري العام على النظام السياسي هو ظهور ما يعرف باسم « البرجوازية الجديدة » بين ما يعرف باسم الصفوة او النخبة الجديدة التي لم تصبح بعد طبقة ولكنها اصبحت ذات مصلحة مادية نتيجة لوضعها السياسي المتميز سواء في الحزب او في الحكومة . ومن الطريف ان البعض استخدم في هذا المجال تعبير « بورجوازية المرتزقة » (٢) على اساس استخدام المنصب السياسي كوسيلة للكسب المادي والثراء الكبير . فالمشكلة في الدول الافريقية هي ان الاختلافات الطبقية لم تنته بل زادت تبلورا وان هذا من اسباب الانقلابات وعدم الاستقرار (٣) .

وبصفة عامة فان عدم وجود معيار محدد واضح لماهية الولاء السياسي للحزب ، ذلك الولاء الذي يعتبر سبيل الترقى الى المناصب العليا للحزب ومن ثم الدولة والتحرك الاجتماعي لاعلى بصفة عامة ، فتح المجال للانتهازية التي اخذت شكل الاستقادة المادية من المراكز السياسية (٤) كما فتح

١ - من ذلك مثلا اهلاك المرافق العامة ورأس المال الاجتماعي (الطرق والكبارى والجسور وغيرها) .
Benot, 2nd ed, op. cit., p. 304.

٢ - انظر :

وهو يشير ايضا الى انه كثيرا ما تتعدد تعبيرات « بورجوازية التجار » وطبقة الشعب في غينيا كما في غيرها .

٣ - يحلل هذا الرأي :

S. G. Ikoku, Le Ghana de Nkrumah. Paris: Maspéro, 1971, pp. 124-26,

Selassie op. cit., p. 9.

انظر ايضا :

٤ - العمولات على الخدمات المقدمة اصبحت شائعة في الدول الإفريقية وكذلك تملك رجال الحزب وكبار رجال الدولة لسيارات الاجرة - وسيلة المواصلات الرئيسية .
انظر : Mahiou, op. cit., pp. 328-9.

المجال أيضا للاعتبارات الذاتية والشخصية في تقييم الأشخاص دون الاعتماد على أسس موضوعية .

وعليه فإن المعاناة والقمط ونقص الاستهلاك والدخل في جانب الجماهير لا يقابله معاناة مماثلة من جانب الزعامة على كافة مستويات التنظيم ، مما يؤكد في نظر الجماهير انفصال القمة عن القاعدة ، ويفقد الزعامة الأساس الذي جاء بها للسلطة وهو أنها نابعة من الجماهير ، أي يفقدونها ليس فقد حماس الجماهير ولكن أيضا الاحساس بمشاكلها . والجدير بالذكر في هذا الصدد أنه قد انتشرت قولة مأثورة وهي : « أن الاشتراكية للجماهير والراسمالية للسلطة » . ويلاحظ أن هذا يمثل اتجاها عاما لا يقتصر على الدول الأفريقية بل يكاد أن يكون عالميا في الزمان والمكان . ولكن الأمر يبدو واضحا للعيان في أفريقيا نتيجة انخفاص مستوى المعيشة بها .

ولكن البعض يرد على ذلك بقوله أن الزعامة لها مركزها الأدبي الخاص الذي يفرض عليها الظهور بالمظهر اللائق بها كزعامة . وبالتالي لا بد من أن تكون في مستوى معيشي مرتفع يميزها ويكسبها احترام الجماهير ، بالإضافة إلى أن الزعماء يعانون أكثر من غيرهم من ثنات الشعب نظرا لضخامة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم فلا أقل من أن يعوضوا عن الجهد الضخم المبذول .

ونظرا لأن الأغراء المبادئ على حساب الحزب وبسبب المركز السياسي يؤدي إلى نتيجة سلبية هي ابتعاد الزعماء عن الجماهير والعكس صحيح أيضا ، لذلك نجد بعض الأحزاب تقوم بعمليات تطهير مستمرة (١) ونجد أن دولة مثل تنزانيا تحرم على المسؤولين فيها من رجال الحزب

١ - أن الدول الأفريقية تكثر بمسألة الفساد الممارى كظاهرة في الدولة النامية بصفة عامة سواء في الحزب أو الحكومة . وقد اتخذت عدة أساليب لمعالجة هذه الحالة التي استفحلت لدرجة أن الزعماء الأفريقيين لم يعودوا ينردون في بحثها والإشارة إليها علنا . من ذلك السلطات الاستثنائية المعلقة لرئيس الدولة لتطهير الإدارة وإنشاء محاكم خاصة لمحاكمة المنحرفين ولجان لتحرى الوضع . وقد حاول نكروما معالجة الوضع في غانا وذلك بتحديد ألا يزيد ما يمتلكه أعضاء الحزب من منزلين بحيث لا تزيد قيمتهما عن ٢٠ ألف جنيه استرليني والا يمتلك أكثر من سيارةتين ولكن هذه الشروط اسمي ففهمها من جانب الجماهير على أساس أنها على حساب

والدولة الملكية الخاصة (١) .

هذا وبالإضافة الى السخط وعدم الرضاء الجماهيري العام هناك عناصر معينة على وجه الخصوص تتزعم عدم الرضاء :

الزعامة التقليدية « والصفوة القديمة » :

كانت هذه الجماعات تتمتع باوضاع متميزة في ظل النظام الاستعماري أو في ظل النظام التقليدي وتمثل من يملكون "the haves" ولكن نظم الحزب الواحد اضعفت هذا التميز بل وقضت عليه في بعض الاحيان . حقيقة ان هذا الامر يتضح اكثر في النظم الاكثر تقدمية عنه في النظم المحافظة ولكن بصفة عامة حتى في الاخيرة فان تلك الزعامات التقليدية لم يعد لها مجال في ان تؤدي دورا في السياسة على المستوى القومي وان كانت لم تفقد كل كيانها على المستوى المحلي .

ومن الطبيعي ان تضم هذه الجماعات التقليدية الزعامات التقليدية أو الزعماء التقليديين والأثرياء الذين تأثرت أوضاعهم ، خاصة في ظل النظم

المبادىء والشعب وانها اعلى كثيرا من معدل الكشف . من ناحية أخرى فان غلبة من طردوا من مناصبهم سنة ١٩٦١ نتيجة الفساد اعيدوا في العام التالي مما اسهم في القضاء على حكم نكروما . انظر : Hatch, op. cit., p. 111

١ - ينص البند الاول من قرارات اعلان « اروشا » في ٦٧/١/٢٦ - والخاصة بالزعامة في التانو على ان :

١ - أي قائد للتانو والحكومة يجب ان يكون فلاحا أو عاملا والا يكون مرتبطا بممارسة رأسمالية أو اقطاع .

٢ - لا يجوز لأي قائد في التانو أو الحكومة ان يمتلك أسهما في أي شركة .

٣ - لا يجوز أن يتولى أي قائد في التانو والحكومة منصبا رئاسيا في أي شركة

٤ - لا يجوز لأي قائد في التانو أو الحكومة أن يحصل على مرتبين .

٥ - لا يجوز لأي قائد في التانو أو الحكومة ان يمتلك مساكن ويؤجرها للآخرين .

٦ - أنه بالنسبة لغرض هذا القرار فان تعبير « قائد » يجب أن يتضمن التالي :
اعضاء اللجنة التنفيذية القومية للتانو ، كل أولئك المعينين أو المنتخبين بموجب أي نص من نصوص دستور التانو ، والمستشارين ، والموظفين العموميين في الكوادر العليا والمتوسطة (في هذا الحال فان « قائد » يعني أي رجل ، أو رجلا وزوجته أو سيدة وزوجها) . عن إعلان اروشا انظر :

J. K. Neyrere, "Freedom & Socialism, East Africa. Oxford Univ. Press, 1968, pp. 231-50.

الحزبية الثورية..، أى بصفة عامة هم فئة الارستقراطية التى فقدت مكانها؛
المتميز السابق • وهى تسعى جاهدة للوقوف أمام جهود التنمية والتحريك
الاجتماعى والتحضر والتحديث حيث تؤدي كل هذه الى تغيير الاوضاع
الاجتماعية التى استفادت من تميزها فيه (١) •

رجال الدين :

ويطلق عليهم « التقليديون الجدد » وترجع معارضتهم الى خوفهم من
الاتجاهات الحديثة أو الثورية التى قد تكون - وفقا لأرائهم - على حساب
الدين • كما ان التطور والمدنية قللا من سلطتهم التقليدية •

والملاحظ ان الحركات الدينية التى وقفت فى وجه الكثير من نظم
الحزب الواحد فى افريقيا كانت عديدة ، على الرغم من ان الكثير من رجال
الدين - كاتجاه عام - قد وقفوا من قبل مع الحركات القومية ضد
الاستعمار لتصفيته •

والتفسير المنطقي لهذا هو ان تحرك الزعامة القومية ضد بعض
زعماء الحركات الدينية ليس تحركا ضد الدين أو الكنيسة كدين أو كنيسة،
ولكنه تحرك ضد أى محاولة انشقاق أو تحد للزعامة القومية والحزب
القائم • أى انه عبارة عن مواجهة ومهاجمة لحركة سياسية تتخذ من الدين
ستارا لتحدى النظام القائم فى محاولة لجعل نفسها بمثابة معارضة فى
دولة لا تقبل قيام حزب معارض أو مبدأ المعارضة المنظمة فى أى صورة
كانت • وتبدو مناهضة رجال الدين اكثر وضوحا فى النظم الحزبية الثورية
المركزية وهى النظم التى تأخذ بالاشتراكية التى عادة ما يفسرها رجال
الدين بانها ابتعاد عن الدين نفسه (٢) •

التجسار :

ان التجسار هم من اهم الفئات التى اتفقت مصالحها مع الفئات
الآخري ممثلة فى الزعامات التقليدية والدينية فى تحدى النظام القائم أو

Kebschull, op. cit., 151-2.

١ - انظر :

٢ - لمزيد من المعلومات راجع :

Horeya T. Megahed, "Socialism and Nation-Building in Africa",
in Studies On Developing countries, No 36, Budapest: Center
for Afro-Asian Research of the Hungarian Academy of Sciences,
1970, pp. 5-34.

عدم الرضا عنه ، مع ان هذه الفئة كانت من اهم مؤيدى الحركات الوطنية ضد الاستعمار .

وقد يبدو هذا الموقف منطقيا اذا اخذ في الاعتبار ان تأييد التجار للحركات الوطنية كان يرجع لرغبتهم في الحصول على المكاسب الاقتصادية التي كان يستأثر بها الاوربيون أو الاقليات الآسيوية المستوطنة .

ولكن اتجاه الدول الافريقية للاشتراكيات باتباعها للتخطيط وتدخل الدولة لم يحقق للتجار الهدف المادى المنشود وبهذا اعتبروا من اهم جماعات المصالح ويبدو موقفهم اكثر وضوحا في النظم الاكثر ثورية التي اخذت بالتطبيق الاشتراكي ، وحدث بها التأميم وكبر حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص . لذلك نجد التجار كثيرا ما يمولون محاولات تغيير النظام القائم (١) .

المثقفون (٢) :

الواقع ان هؤلاء كعنصر عدم رضا لا يمثلون جماعة واحدة أو اتجاهها واحدا بل يمثلون على الاقل اتجاهين متعارضين . فعنصر عدم

١ - ومن أحدث التطبيقات في هذا المجال ما تم مؤخرا في تنزانيا حيث أعلن رئيس وزرائها - رفيدي كواوا في يونيو ١٩٧٦ مرسوما باغلاق كافة المحال التجارية التي تقع في نطاق مزارع الدولة ومواقع الصناعات التي تمتلكها وكذلك في القرى الجماعية Ujamaa . على ان يشجع السكان المحليون والعمال في تلك المناطق على اقامة محال تعاونية لتحل محل تلك التي تقرر اغلاقها وتساعدتهم في ذلك الحكومة . والامساس وراء هذا الاجراء هو الفلسفة الاشتراكية التي تأخذ بها تنزانيا منذ اعلان اروشوا في ١٩٦٧ . والمبرر الرئيسى لمحاولة التخلص من الوسطاء في التجارة هو النظر الى التجار على انهم « لا يضيفون قيمة الى السلع التي يحققون ربحا منها . وانهم لا يسهمون في التنمية الاقتصادية وانهم باختصار مستغلون » . ويبدو ان هذه خطوه مبدئية في تأميم كافة المحال والمؤسسات التجارية والتجاره بصفة عامة . وقد سبق أن رفضت السلطات في إقليم موانزا اعطاء رخص جديدة أو تجديد رخص بعض التجار بعد انتهائها .

لمزيد من المعلومات انظر : Africa, No 58 (June, 1976), pp.77 & 80.

٢ - يستخدم مفهوم المثقف في افريقيا بمعنى واسع للغاية ليشمل من يعرف القراءة والكتابة باللغة الرسمية الاجنبية وتلقى لذلك ولو النذر اليسير من الدراسة .

ولمزيد من المعلومات انظر :

Shlomo Avineri, "The Afro-Asian Elites" in Kébschull, op. cit., pp.179-183 & Edward Shils, "The Intellectuals in the Political Development of the New States", in Kébschull op. cit., pp. 171-9, esp. 173.

الرضا قد يكون من بعض العناصر المتطرفة الى اليمين أو المتطرفة الى اليسار : فالاولى قد ترى أن النظام قد سار بخطوات سريعة ضد المفاهيم والقيم الموروثة للمجتمع في محاولة الاخذ بسبل المدنية والتنمية . وهى قد تهاجم النظام لا تباعه الاشتراكية أو غيرها بصفة عامة وتعمل على المسادة بالعودة لعصر ذهبي مضى من القيم والمعنويات وغير ذلك .
أما الثانية : فتتمثل تطرفا مضادا يتزعمه البعض ممن يتميز بميول يسارية وهو ينادى بأن النظام لم يسر بالدرجات السريعة المطلوبة في احوال التغييرات الجذرية في المجتمع في معركة التنمية :

والجدير بالذكر أن كلا من الاتجاهين يرتبط عاطفيا ويتأثر بنموذج مستورد ويحاول كل اتجاه أن يجعل السياسة الخارجية والداخلية للدولة تتمشى مع الاتجاه المنشود . كما أن كل اتجاه غالبا ما يرتبط اعضاءه بعناصر عدم رضا من الشرائع الاجتماعية التي ينتمون اليها : فالاتجاه اليميني عادة ما ينادى به أبناء من كانوا يملكون الجاه أو المال من قبل أو من يملكونه حاليا ويخشون عليه من الضياع ، والاتجاه الآخر ينادى به البعض من أبناء الطبقات الكادحة من الذين بدأوا يتحركون اجتماعيا لاعلى بحكم عوامل التحريك الاجتماعى وعلى رأسها التعليم ومن ثم يرغبون في التغيير السريع في المجتمع الذى يحركهم لاعلى (١) . وعلى الرغم من أن هذين الاتجاهين متعارضان الا انهما يمثلان عنصرا هاما في عدم الرضا بين فئات الشباب المثقف .

وقد زاد الامر تعقيدا تلقى بعض الطلبة الافريقيين تعليمهم في الخارج في الدول ذات الاتجاهات المتعارضة . . . وبهذا تزداد حدة الصراع في مواجهة النظام السياسى القائم . ونجد هذا واضحا في الدول الناطقة بالفرنسية والتي تعلم الكثير من أبنائها في فرنسا - « الدولة الام » وكذلك الحال مع من تلقوا تعليمهم في الدول الاشتراكية .

هذا وفي مجال بحث المثقفين والشباب عامة . وموقفهم من التنظيم السياسى في اطار نظام الحزب الواحد شججه أهمية خاصة للطلبة . والطلبة لا يدخلون في مفهوم المثقف بالمستوى العالمى المتعارف عليه ،

ولكنهم في افريقيا يعتبرون كذلك (١) . فالطلبة لهم من حماس الشباب ما يجعلهم يندفعون في التعبير عن رأيهم ورأي الكثير من العناصر الاخرى التي قد لاتجهر به . كما ان تجمع الطلبة في الجامعات والمدارس يسهل عملية تعبئة الشعور العام لديهم . وما من دولة افريقية الا وشهدت اضرابات واضطرابات - طلابية انتهت في الكثير من الحالات بتوقيف الدراسة لفترة .

ولكن على الرغم من ذلك فان الانضباط متوفر في النهاية نظرا لاعتبارات معينة مثل تحكم الدولة في التعليم وارتباطه بها وايضا استخدام اساليب القهر بكافة درجاتها ضد الطلبة .

وهناك ثلاث ملاحظات في هذا الشأن : اولها : ان اتجاهات عدم الرضا السابق الاشارة اليها في اوساط الطلبة نجدها بنفس نوعيتها بين الشباب بصفة عامة خاصة من الخريجين والعائدين الجدد . الا ان توظيف هؤلاء في الوظائف المتاحة - وهي حكومية اساسا - يخدم تدريجيا « الا ندفاعية الطلابية » فيهم . وقد يظل عدم الرضا قائما ولكنه في العادة لا يأخذ الشكل المفتوح الواضح الصريح الذي يتخذه غير الراضين من الطلبة من تنظيم الاضرابات والعصيان وغيرها .

فالموظفون العموميون يمثلون في افريقيا من وجهة نظر الحكومات الافريقية النامية واحدا من أهم الجماعات التي تطالب بصفة مستمرة بالزيادة . فقد اكتسبوا الكثير من العادات الاوروبية وعندهم الرغبة في الحياة المريحة الرغدة ويمثلون في العادة جبهة يمينية معارضة للحكومة وذلك في المناطق الناطقة بالانجليزية اما في المناطق الناطقة بالفرنسية فالموظفون العموميون يمثلون اتجاها يساريا اكثر (٢) . من ناحية أخرى يلاحظ ان التركيز على الطلبة بالذات كقوة اساسية من الشباب لانها اكثرها تحركا من الناحية الاجتماعية . فشباب الريف لا يتصور دخولهم في نفس النموذج المذكور حيث انهم لا يمكن ان يصلوا الى وعى وتحريك المثقفين من الطلبة .

١ - ولزيد من المعلومات عن القوى الاجتماعية الجديدة والتغيرات التي تنتج عن التقدم والتحديث انظر : د . عبد الملك عودة . سنوات الحسم ، مرجع سابق خاصة من ٧٩ - ١١٤ .

٢ - انظر : Zolberg, Creating Political Order, op. cit., p. 71.

ومن ناحية ثالثة : ان الطلبة كثيرا ما يجدون حلفيا لهم في العمال الذين ينتشر عدم الرضا بينهم - خاصة عمال الموانئ والسكك الحديدية بالاضافة الى عمال المناجم في الدول التي يتوافر فيها التعدين - وكان العمال عامة يمثلون اهم اسلحة الحركة الوطنية ضد الاستعمار . فتجمع العمال يسهم في تراكم عدم الرضا كما انهم من اكثر العناصر تحركا نتيجة تركهم بيئتهم المحلية ، وكثيرا ما لا يستجيبون لنداء النقابات - التي تعتبر حليفة للحزب - لزيادة الانتاجية وعدم اثارة الشغب . فكثير من اعضاء النقابات العمالية يشعرون بالمرارة وبأن الفئة التي نبغتهم وتوصلت الى السلطة او اوقبت مصالحها بها خانتهم نتيجة روح البورجوازية (١) .

ومع ان الاضرابات ممنوعة في الدول الافريقية في ظل نظام الحزب الواحد بصفة عامة الا ان ما من دولة افريقية الا وشهدت في ظل نظام الحزب الواحد اضرابات عمالية وتجمهرات تعبيراً عن عدم الرضا . . . ووراء ذلك على وجه الخصوص الرغبة في رفع الاجر وانتقاد بعض التصرفات الشخصية للزعماء السياسيين او انتقاد بعض اتجاهات السياسة الداخلية او الخارجية . يضاف الى هذا ان حركات التحرر جاءت ببعض زعامات عمالية الى السلطة الامر الذي اصبحت في حكم النادر حالياً في افريقيا بسبب عودة المثقفين « الجدد » الذين يمثلون « النخبة الجديدة » ويتطلعون لشغل المناصب السياسية واخذ فرصتهم في هذا المجال .

ولكن يزيد الامر تعقيدا بالنسبة لعدم رضا فئة المثقفين الطامحين في العمل السياسي انه « لم يعد هناك الكثير المتبقى من الكعكة » ليرضى القادمين الجدد من المثقفين (٢) - خاصة ممن حصلوا على التعليم العالي وحملة الشهادات العليا . فالدول النامية مثلت ارضا بكرى في المجال السياسي وبالتالي في الجيل الماضي استطاع القلة من المثقفين من « الصفوة الجديدة » في ذلك الوقت - والكثير منهم من مدرسى مراحل التعليم الاولى ورؤساء النقابات العمالية او حتى كتبة في ظل النظام الاستعماري - ان يصبحوا في غضون سنوات قلائل وزراء بل رؤساء وزراء او حتى رؤساء دول وبالتالي فقد سيطر على الحياة السياسية

١ - المرجع السابق ، ص ٦٦ - ٧٥ .

٢ - عن رأى مشابه انظر :

Willner & Willner, op. cit., p. 169.

المثقفون بالمفهوم الذي عرف في ظل النظام الاستعماري حيث التعليم والمتعلمون محدودون . ولكن زيادة عدد المتعلمين والمثقفين حتى بالمستوى العالي لم يقابله زيادة عدد فرص المناصب السياسية وبالتالي بدأت تحدث الفجوة ومن ثم عدم الرضا . فالتعدد الحزبي في رأى الكثير من هؤلاء كان قد فتح المجال لهم للتحرك نتيجة لاتساحة الفرصة للتغيير في شأغلئ المناصب السياسية .

ويبدو أن الحلقة مفرغة وأساسها الصراع بين أجيال المثقفين : فالسياسة الإفريقية سيطرت عليها منذ نهاية الحكم الاستعماري النخبة أو الصفوة الجديدة من الزعماء الشباب - بمقياس ذلك الوقت - وقضوا بذلك على أجيال الزعامات التقليدية من الكبار نسبيا وقدامى المثقفين المتحالفين معهم - وقد مثل كل هؤلاء « الصفوة القديمة » . ولكن يبدو أن تلك السياسة أصبحت حاليا مطمحا لجيل جديد من الشباب المثقف .

ألا أن الزعماء الحاكمين طوروا شريعة الحكم ، وأصبحوا يعتبرون أنفسهم « الكبار » الذين لايجب أن يتناول أو يتطلع إلى سلطتهم « الصغار » من الشباب . ومن الملاحظ أن المعروض من المثقفين قد زاد كثيرا عن الطلب فيما يتعلق بالمناصب السياسية وبالتالي فالنتيجة هي تبادل عدم الرضا والانتقادات : فالزعماء السياسيون ينظرون إلى القادمين الجدد من المثقفين الشباب على أنهم غير عمليين ومثاليين ونظريين وأن نظرتهم سبطحية للأمور نتيجة لعدم درايتهم بحقيقة الأوضاع والمشاكل السياسية ونقص الخبرة . بينما المثقفون من الشباب عادة ما يهتمون الزعماء السياسيين على كافة المستويات بأنهم فقدوا حماسهم وثوريتهم ووطنيتهم التي وضحت في مواجهة الاستعمار حيث أفسدتهم السلطة والرغبة في الاستمرار في الاستحواز عليها تأكيدا لطماعهم الشخصية (١) .

١ - كثيرا ما يتردد في إفريقيا تعبير « بورجوازية الوظيفة العامة » ، انظر : Mahiou, op. cit., p. 372.

العسكريون :

الواقع ان رجال الجيش هم أهم عناصر عدم الرضا حيث انهم اكثرها خطورة ، فييدهم القوة العسكرية التي يمكنها ان تطيح بالنظام القائم . وعلى هذا فلا عجب اذا ما وجدنا في كثير من الدول مبالغة في الحرص على استيعابهم في الحياة السياسية وارضائهم ماديا ومعنويا .

هذا ويرى الكثيرون ان الانقلابات العسكرية كانت اكثر نجاحا في الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد وهناك من يرون العكس (١) . ويبدو ان مبعث الخلاف بين الرأيين هو اختلاف الفترة الزمنية التي ركز كل من الفريقين عليها دراسته . فالرأي الاخير جاء نتيجة تحليل فترة سابقة على فترة الرأي الاول . فضلا عن ان ظهور الانقلابات العسكرية بصورة اكثر وضوحا في دول الحزب الواحد حاليا يرجع الى ان الاخيرة أصبحت تضم الغالبية العظمى للدول الافريقية .

الا اننا من ناحيتنا لانرى وجود علاقة ارتباط قوية بين مدى نجاح الانقلابات العسكرية وطبيعة النظام الحزبي القائم في الدولة . فالانقلابات العسكرية ليست قاصرة على دول الحزب الواحد ولا هي النجح فيها من دول التعدد الحزبي . فوجود فراغ سياسي ، وضعف السلطة ، وفقدانها المشروعية خاصة فيما يتعلق بولاء الجماهير وارتباطها في اطار من التغير الاجتماعي وعدم الرضاء الجماهيري يفصح المجال واسعا امام الانقلابات العسكرية التي قد تطيح بالنظام القائم : سواء اكان نظام حزب واحد او تعددا حزبيا او حتى لا حزبيا عسكريا او مدنيا .

فالانقلابات العسكرية تنمو في اطار عام من عدم الرضا الجماهيري وهو ما يؤدي في العادة الى نجاحها . بحيث يصبح مخططو الانقلابات وقادتها غير راضين بصفة عامة عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية

١ - عن الرأي الاول انظر :

Benot, 2nd, op. cit., p. 370.

وعن الرأي المخالف راجع :

Mehden, op. cit., pp. 59-61.

فى الدولة او الفساد الادارى وعدم كفاءة الزعماء المدنيين (١) ، وبصفة خاصة عن اغفال مكانتهم وهيبتهم : فرجال الجيش يعتبرون أن السياسيين المدنيين قد فشلوا فى واجبات ومستوليات السلطة (٢) وانهم بهذا يسهمون فى الانقاص من هيبة ومكانة الدولة . وعليه فهم يرون أن عليهم مهمة وطنية اساسية هى تحقيق ما فشل فى تحقيقه غيرهم من الزعماء المدنيين

وهناك عدة عوامل تسهم فى خلق جو من السخط وعدم الرضا بين رجال الجيش عن النظام القائم نذكر من اهمها :

ان كثيرا منهم - خاصة الكوادر العليا والاكبر سنا - قد خدم فى الجيوش الاستعمارية . وبالتالي فلديهم ولاء - بحكم اعدادهم العسكرى - للدول الاستعمارية السابقة وعليه فهم لا يرغبون فى اتباع النظام القائم لسياسة قد تكون معادية لتلك الدول مما قد يكون من شأنها اساءة العلاقات معها . كما تجدر الاشارة فى هذا المجال الى سخط المجاريين القدماء من الحكومات القائمة فى حالة أى تأثير لعلاقاتها مع الدول الاستعمارية السابقة التى يعتمدون عليها فى معاشاتهم .

ومن ناحية مقابلة : نجد ان صغار الضباط كثيرا ما تكون لديهم روح الثورة والاندياع كما انهم يمثلون شريحة اجتماعية لم يكن لها فى الغالب تميز تقليدى وبالتالي فان انتفاضتهم ضد النظام القائم تحمل فى طياتها ايضا انتفاضتهم ضد الكوادر العليا ورؤعات الجيش ممن يتهمونهم بالفساد والرجعية والجهل . كأن الانقلابات العسكرية وعدم الرضا يرجعها البعض لاسس اجتماعية حيث يتزعم الانقلابات صغار الضباط اى حتى الصف ضباط .

ومن ناحية اخرى فان هناك نزعات وانتماءات قبلية واقليمية تجد صدىها لدى رجال الجيش . حقيقة أن الجيش يعتبر من أهم عوامل التحضر والتعبئة والتحريك الاجتماعى فى محاولة لجمهر الاختلافات

Kebschull, op. cit., p. 155.

١ - انظر

عن رأى بعض قادة الانقلابات العسكرية والزعماء فى اسبابها انظر :

Minogue & Molloy, op. cit., pp. 345-376.

Cowan, The Dilemmas of African Independance, op. cit., _ ٢
p. 21.

الموجودة في المجتمع الا أن هذه الاخيرة ماتزال قائمة في افريقيا بين رجال الجيش ويزكى منها وجود نزعات عنصرية وعصبية قبلية وإقليمية في إطار الحزب نفسه وحول الزعامة القومية مما يعطى ثقلا لتلك الجماعات المحيطة بالسلطة . فالانتفاضة من جانب بعض رجال الجيش قد تكون ضد سيطرة بعض الجماعات القبلية أو اللغوية أو الدينية أو الإقليمية على السلطة . وهي عنصر اساسى في بعض حالات الانقلابات العسكرية بصرف النظر عن النظام القائم - أى قد تكون في ظل نظام حزب واحد أو غيره . فقد كان عامل الإقليمية أساسا في الانقلابات العسكرية المتوالية في نيجيريا سنة ١٩٦٦ .

يضاف الى هذا أن تدريب واعداد رجال الجيش في الدول الاوزبية وغيرها ذات الاتجاهات المختلفة جعل كل فريق يحمل معه نوعا من الولاء الثقافى للدول التى تتلمذ فيها ، وبالتالي فإن كل فريق يتوقع زيادة قدعيم العلاقات بين دولته وتلك الدولة . وتبدو أهمية هذا العامل بالذات اذا اخذنا فى الاعتبار ان الدول الافريقية حديثة الاستقلال لم تعرف فى الغالب الأكاديميات العسكرية الا حديثا وبالتالي فقد اعتمدت على الخارج أساسا فى التعليم العسكرى .

ولكن أهم عنصر من عناصر عدم الرضا بين رجال القوات المسلحة عامة يمكن ارجاعه الى اغفالهم وانتقاص هويتهم نسبيا نتيجة الاهتمام برجال الشرطة وعلى وجه الخصوص الاهتمام بافراد الجيش الشعبى والحرس الوطنى وطلائع الشباب الذين يعدون لاستخدامهم لموازنة القوة الكامنة للجيش ، وكثيرا ما يستاءون من مساواة الآخرين بهم فى المرتبات أو المزايا والمكافآت أو غيرها .

وباختصار يمكن القول بأن الانقلابات العسكرية هي تعبير عن عدم الرضا وبالدرجة الاولى من جانب رجال الجيش فى جو من عدم الرضا الجماهيرى والمناخ الملائم للانقلابات هو مناخ مشاكل التنمية الاقتصادية ، وفشل النظم القائمة فى مواجهة المشاكل الاقتصادية بصفة عامة ومشاكل العسكريين بصفة خاصة .

التحديات من خارج الدولة :

نظرا للتقدم التكنولوجى الحديث وتطور وسائل الاتصال فإن تأثير وتأثر مناطق العالم ببعضها البعض أصبح كبيرا فالقواصل والحوافز الطبيعية والجغرافية بين بلاد العالم لم يعد لها نفس الاهمية والخطورة التى

كانت لها قبل تطور وسائل المواصلات والاتصال . لذلك نجد انه على الرغم من رحيل الاستعمار عن افريقيا الا انه بصورة الجديدة يحاول ان يجعلها مرتعا خصبا له . فالدول الكبرى تحاول استمالة الدول النامية الى جانبها وذلك بنشر ايدئولوجيتها في الدول المستقلة حديثا ، او على اقل تقدير نراها تسعى للمحافظة على ولاء هذه الدول ، واضمن ما يحقق هذا الولاء من الناحية السياسية هو كسب الحكومات القائمة الى جانب الدولة صاحبة المصلحة .

ومن هنا فانه من الطبيعي في عالم تتصارع فيه الايدئولوجيات والمصالح القومية الخاصة بالدول ، وبالذات بين الدول الكبرى ، ان تتعرض الانظمة القائمة للتدخل بطريقة او باخرى في محاولة لكسبها والحصول على ولائها وان لم يكن ذلك ممكنا فبمحاولة الاطاحة بها والقضاء عليها .

ومن البديهي ان تكون النظم الثورية موضع تحد من الدول الغربية وان تكون النظم المحافظة موضع تحد من الدول الشيوعية ، فقد اصبح شائعا حدوث محاولات التدخل من جانب دولة كبرى او غيرها لتأييد وتدعيم وتمويل انقلاب ضد نظم قائم في دولة افريقية معينة . ولكن القول بان النظم الثورية في افريقيا تتعرض لضغوط الدول الغربية وان النظم المحافظة تتعرض لضغوط الدول الشيوعية هو قول تنقصه الدقة . فالواقع ان النظم التي درج على تسميتها بالنظم الثورية في افريقيا هي ثورية فقط على المستوى الافريقي، ولكنها فعلا ليست ثورية بالدرجة الكافية من وجهة نظر الدول الشيوعية التي تهدف الى دفعها الى اقصى درجات ومراحل الثورية .

ومن ناحية فقد تعرضت معظم الدول الثورية « بالمفهوم الافريقي » لمحاولات قلب نظام الحكم فيها ، ليس فقط من جانب الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية ولكن ايضا من جانب الدول الشيوعية وعلى راسها الاتحاد السوفيتي والصين . ونفس الامر ينطبق على الدول ذات النظم المحافظة وفقا للمفهوم الافريقي . ولقد اصبح من المعروف ان الدول مختلفة الايدئولوجيات مع اختلافاتها هذه واختلاف اهدافها الا انها في الكثير من الحالات تعمل على احداث انقلاب للنظام القائم تأكيدا لمصالحها .

والخلاصة ان نظام الحزب الواحد في افريقيا لا يواجه فقط تحديات من داخل الدولة ولكن ايضا يواجه تحديات خارجية . وكثيرا ما تستغل العناصر غير الراضية عن النظام القائم ، من قبل دولة اجنبية لها مصلحة في قلب نظام الحكم . ومن الملاحظ ان هذا التدخل الاجنبي لا يقتصر على الدول غير الافريقية ولكنه قد يكون من قبل دولة افريقية ذات مصلحة في تغيير النظام القائم في دولة افريقية اخرى لسبب او لآخر .

خاتمة

وبعد فإن الدول الافريقية حديثة الاستقلال ولدت فى أزمة حقيقية وليست متوهمه : أزمة بناء الدولة القومية . فهى - أى الدولة الافريقية - عبارة عن تعبير قانونى وفراغ سياسى أى اطار سياسى داخلها العديد من الجماعات المختلفة قبلية ولغوية ودينية واقليميا . والفرد بصفة عامة ولاؤه الاسمى لا يكون للدولة ذاتها بل لتلك الجماعات الاولى داخلها . الامر الذى يعيد الى الازمان ما كانت عليه اوربا بخروجها عن النظام الاقطاعى ، هذا بالإضافة الى أزمة الحاجة الى تركيز الجهود للتنمية الاقتصادية والخلق بركب التقدم تلك الأزمة التى تمثل قاسما مشتركا بين الدول الافريقية كافة سواء الحديثة الاستقلال أو الاقدم .

وكما هو الحال فى أى أزمة فإن الدول الافريقية - مثل غيرها - فى وقت الازمات - فى حاجة الى تركيز السلطة . وهى فى حاجة لاطار حديث قومى موحد ليحل محل التنظيمات التقليدية ويجذب ولاء الافراد بعيدا عنها . والحزب الواحد كان الجواب المنطقى ، تؤمله لذلك طبيعته الجماهيرية واسسه القائمة على الاستمالة والاقناع الشعبى لجذب الافراد فهو ظاهرة حديثة يتضمن تنظيمها مستقرا يتمتع بدرجة من التأثير والعضوية الشعبية ويأتى استجابة لعدة ابعاد لازمات متعلقة بالتحديث السياسى - بمعنى المتمددين ومجارات روح العصر - على رأسها الشرعية ، والادماج والمشاركة . وتبدو أهمية الحاجة اليه خاصة بتدهور النظم التقليدية بما تضمنته من شرعية وادماج ومشاركة محدودة (١) .

ومن الملاحظ ان الدول الاوروبية التى تقوم ايدىولوجيتها على الليبرالية الغربية والتعدد الحزبى شهدت أثناء الازمات والحروب خروجها على هذه المبادئ والاعتماد على سلطة شخصية والحكم بمراسيم دون الالتزام بسببها فصل السلطات أو غيره من الاسس التى تعتبر دعامة لنظمها (٢) . حيث

- ١ -

Carl J. Friedrich, Man & His Government, New York: Mc Graw Hill, 1963, p. 508, 514 & Joseph La Palombara & Myron Weiner, (eds.), Political Parties & Political Development, Princeton Univ. Press, 1966, p. 18.

٢ - المملكة المتحدة مثلا - مهد الديمقراطية الليبرالية الغربية - شهدت أثناء الحرب العالمية الثانية توقف الاحزاب السياسية .

الازمات تدل على ضرورة سرعة اتخاذ القرارات وعدم امكانية الجدل والنقاش .
نما أن الدول التي لديها نظام حزبي مستقر التزم كانت في مستهل حياتها
نزل حزب واحد (١) .

وباختصار فإن التركيز في الدول النامية عامة وإفريقيا خاصة على
الدور الرئيسي للحزب الواحد في كونه يستخدم كإطار تنظيمي موحد ويساعد
على تحقيق دور أساسي في تحريك الجماهير وهذا في الواقع وراء انتشار
نظام الحزب الواحد ليصبح حقيقة ، الأمر الذي وإن كان أكثر وضوحا
وانتشارا في إفريقيا إلا أنه لا يقتصر عليها ويمتد بصفة عامة للدول النامية
الآسيوية (٢) في آسيا وأمريكا الجنوبية وإن كان بدرجة أقل . ولكن بقدر حدة
الازمة في الدول الإفريقية حديثة الاستقلال ، بقدر الحاجة إلى هذا النظام
وانتشاره .

ونظام الحزب الواحد في إفريقيا لم تمله نظرية سابقة أو عقيدة ثابتة
"dogmatic" حيث أن وجود الحزب الواحد كتطبيق سبق وجود نظرية
له (٣) . فوجود مثل هذا النوع من النظم أملت في الواقع احتياجات ما بعد
الاستقلال وضرورة استمرار تعبئة الجهد وراء الزعامة القومية والنظرة
التي رأتها تلك الزعامة لدورها في الدولة وبالتالي لنظمتها للتنظيم السياسي
كوسيلة لتحقيق أهدافها في تعبئة الجماهير وتحقيق الانساج السياسي على
مستوى الدولة .

فنظام الحزب الواحد ينظر إليه خاصة من جانب الزعماء الإفريقيين
على أنه رمز الاستمرار ومصدر الاستقرار بعد الاستقلال ومن ناحية واقعية
أنه عمود تنظيمي منطقي لاستمرارهم في السلطة . والمشكلة ليست في النظرة
للدور الذي يأمل القيام به ولكن في التطبيق الفعلي حيث يواجه العديد من
التمديدات ومع ذلك فإن القليل من الدول هي التي استطاعت التغلب على
وجوده أو حاولت مؤخرا إدخال بعض التعديلات فيه بما يتمشى مع روح
التطور .

١ - فالولايات المتحدة الأمريكية في بداية تكوينها لم يكن بينها سوى الحزب
الفيدرالي قبل أن يتكون الحزب الجمهوري والآخر ظل يعمل وحده بلا شريك أو
منافسة حزبية بعد انهيار الأول قبل ظهور حزب ثامن . كما أن الحركة المتحدة
نشأت بدأت بحزب واحد في كل جيمس الأول وهو حزب الـ "Puritans"
٢ - لمزيد من المعلومات انظر المرجع السابق .

٣ - من انتشار نظام الحزب الواحد في الدول النامية عامة انظر :

Mehden, op. cit., pp. 49-71.

٤ - انظر : Duverger, 2^o ed., op. cit., 87 & Mahiou op. cit., p. 155.

هذا ومع ان الدول الإفريقية قد اتبعت نظام الحزب الواحد الا انها طوعته ليتمشى مع احتياجاتها : فالأطار قد يتشابه مع غيره من نظم الحزب الواحد ولكن المضمون يختلف . كما ان التطبيق العملي يختلف عن الأساس النظرى ، حيث ان الأخير لا يعطى صورة صحيحة فى أفريقيا . فهناك كما اشرنا الكثير مما قيل عن ان الدول الإفريقية قد سارت بخطوات حثيثة للاخذ بالنظام الشيوعى أو النظام النازى أو الفاشى لانها اخذت بنظام الحزب الواحد ، ولكن هذا القول تنقصه الدقة العلمية ، حيث أن هناك بعض الخصائص العامة لنظام الحزب الواحد فى أفريقيا - على الرغم من الاختلافات الواضحة بين دولها فى تطبيقه - توضح وجود تميز خاص للدول الإفريقية ، بحيث لا يمكن ادخالها فى الأنماط التقليدية لدراسة نظم الحكومات

فالأخذ بنظام الحزب الواحد فى أفريقيا لم تملأ اعتبارات عقائدية أو نظريات جامدة بل اطلته ضرورات ملحة . فالزعماء الإفريقيون عامة أثبتوا انهم تجريبيون عمليون وليسوا بنظريين : وقد جاء اتجاههم نحو الأخذ بالحزب الواحد باطراد تاركين التعدد الحزبى ، نظرا لان الأول يتمشى مع متطلبات تحقيق الوحدة السياسية أو المحافظة عليها ومع خلق التنمية الاقتصادية أو الاسراع بها . فالحزب الواحد نظر اليه على انه الوسيلة الأساسية لتحقيق هذه الاهداف . ولكن مفهوم الحزب الواحد صيغ بصيغة جماهيرية فاصبح فى الواقع بمثابة حزب داخل قاعدة شعبية عريضة . أو حزبا قاعدته شعبية عريضة . فهو غير قائم على الانتقاء الدقيق للأعضاء وفى أول الامر لم تكن هناك شروط تذكر ، وحتى ببداية اتجاه بعض الدول - من ذلك غينيا وتنزانيا مثلا - للاهتمام بالنوعية الخاصة بالأعضاء لا بالناحية العددية المحضة فان استحداث مثل هذه الشروط لم يغير من الامر شيئا لانها لم تطبق بحذافيرها . والعضوية فى ظل نظام الحزب الواحد فى أفريقيا تتمشى فى عموميتها مع المتطلبات العامة لممارسة حق الانتخاب العام .

وفى محاولة للوصول الى الجماهير وتحقيق السيطرة على كافة أجزاء الدولة ، فان نظام الحزب الواحد فى أفريقيا وجد فى نمط الحزب الشيوعى اللينينى ما يمكن ان يسترشد به : فممنه اخذ الهيكل والأطار ودوره فى تعبئة الجماهير كما اخذت الكثير من المفاهيم والشعارات المستخدمة ، فبدأت الجماهير الإفريقية تتعلم وتردد كثيرا من المفاهيم الجديدة عليها - مثل المركزية الديمقراطية ، والمكتب السياسى ، واللجنة المركزية ، والثورة المضادة والنقد الذاتى وغيرها - ولكن هذه المفاهيم ظلت بدون فاعلية حيث عمدت فى التطبيق عن معناها الاصلى . فالأطار الواحد والهيكل المتشابه

نتيجة الاخت بالتنظيم الهرمي وهيراركية السلطة والمركزية الديمقراطية يخفى وراءه تحللا تنظيميا .

فاندول الافريقية التي استقلت بسرعة وبصورة لم يشهدها التاريخ من قبل تعتمد على الشخصيات والرموز وتستفيد من جعل الزعيم القومي رمزا حديثا ليحل في اذهان الجماهير محل الزعماء التقليديين ولكن على المستوى القومي . فوجود الزعامة الكاريزمية أصبح ظاهرة شائعة في افريقيا المستقلة ولعل اهم ما أسهم في رفع الزعيم القومي في انظار الجماهير هو انه جاء بالاستقلال أو التحرر من السيطرة الاجنبية .

فالزعيم القومي هو رمز الاستقلال ورئيس كل من الحزب والدولة وبيده السلطة العليا بها والشخصيات في افريقيا وعلى رأسها الزعيم القومي عادة ما تحجب السلطة السياسية عن الحزب . وأعلى الاجهزة التنفيذية للحزب يتمثل بها الثقل الخاص للزعيم القومي (رئيس الحزب ورئيس الدولة) . ولكن الزعيم القومي لا يحكم بمفرده فهناك دائما المحيطون به الدائمون التغير في العادة حيث ان هناك عدم استقرار في الفئة الحاكمة في الدول الافريقية عامة . فالاتجاه في الدول الافريقية في اطار الحزب الواحد ليس نحو الديكتاتورية ، بل نحو الاوليجاركية بمعنى حكم الخاصة .

وفي سبيل تدعيم سلطته يلجأ المسئولون عن الحزب الى السيطرة على الاجهزة الرسمية للدولة والى القضاء على كافة أوجه المعارضة سواء من خارج الحزب أو من داخله . ولا يدخرون سبيلا لتحقيق هذا الهدف حتى وان استخدمت بعض وسائل العنف والقهر ؛ ولكن بصفة عامة فان نظام الحزب الواحد يقوم اساسا على الاستمالة لا على العنف أو القهر ، وحتى اذا استخدم الاخير فيعتبر ذلك استثناء عن القاعدة العامة ، اما اذا استمر فعادة ما يواجه بقهر أقوى خاصة ممن يمتلك ذلك ، الا وهو المؤسسة العسكرية على وجه التحديد .

فالحزب الواحد في افريقيا يختلف عن غيره من نظم الحزب الواحد ذات الطابع الديكتاتوري أو التسلطي في انه اقل تنظيما واكثر تحللا - حتى الثوري منه - كما يختلف في أن درجة القهر تكون محدودة من حيث اعتماده اكثر على الاستمالة وعلى الترغيب بالتحرك الاجتماعي والسياسي لاجلى : أي بما يعود من فائدة على المتضمنين للعمل السياسي والموالين للحزب مما جعله يجتذب بصفة خاصة الشرائح الاجتماعية والفئات التي لم تكن تملك الجاه أو المال من قبل مما جعلها تجد فيه سبيلا لتحقيق اهدافها .

ونظام الحزب الواحد فى افريقيا مع انتشاره ، الا انه يواجه بالكثير من التحديات من داخله تتمثل خاصة فى الصراع والتنافس الشخصى بين افراد الفئة الحاكمة وكذلك التحلل التنظيمى وفقدان الاتصال بين القاعدة والقمة بالاضافة الى عجز الحزب عن السيطرة على تنظيماته الافقية والحلقة ، وبصفة عامة عجز الحزب عن السيطرة على تنظيمه بمحوريه الراسى والافقى وهناك من خارج التنظيم الكثير من عوامل وعناصر التحدى ، تتمثل فى عدم رضا العديد من الجماعات التى قد تختلف فى ابعادها وكيانها ولكنها تتفق فى مهاجمتها للحزب والزعامة ومحاولتها هدمها : وهى تجمع العديد من الجماعات المتطرفة الى اليمين او الى اليسار متضمنة على وجه الخصوص الطلبة خاصة والمتقنين عامة ، وكذلك بعض العناصر العمالية بالاضافة الى زعامات تقليدية تحرك خلفها بعض النزعات الانتمائية المحلية ، ولكن اهم عناصر عدم الرضا والتى تمثل تحديا جوهريا لنظام الحزب الواحد هو المؤسسة العسكرية . كل عناصر عدم الرضا هذه تعمل فى اطار من السخط العام الذى ينتج من مرحلة التنمية الشاملة التى تتطلب بعض المعاناة من جانب الجماهير ، ولكن الاخيرة لم تكن مستعدة للمعاناة من الاستقلال بل كانت تصبو للثراء ورفع مستوى المعيشة وفقا للتوقعات المتزايدة لما سيأتى به الاستقلال . وما يزيد الامر تعقيدا ويسهم فى زيادة ابعاد الجماهير عن زعامات الحزب ويسهم أكثر فى زيادة تحلله هو الشوائب الشخصية لكثير من شاغلي الوظائف العامة سواء فى الحزب او الحكومة مما ادى الى سريان مفهوم « بورجوازية الوظيفة العامة » فى افريقيا . حقيقة ان هذا الامر غير قاصر على الدول الافريقية بل انه من الظواهر العالمية ، حيث ان هناك جاذبية خاصة للسلطة والثراء على حسابها ماديا أو معنويا ، ولكن المشكلة تبدو أكثر حدة فى افريقيا نتيجة انخفاض مستوى المعيشة مما يجعل الفوارق تبدو مجسمة . هذا مع عدم وجود وسيلة للنقد أو الكشف عن الفساد الادارى والسياسى والشوائب الشخصية .

ان مشكلة نظام الحزب الواحد الجماهيرى بمفهومه المطبق فى افريقيا كإطار للوحدة السياسية - وبحيث يمثل تداخلا للمفاهيم الحزب والدولة والامة - ليست فى النظام نفسه ولا فى الاسس والاهداف التى يقوم عليها ولكنها أصلا فى القائمين على تطبيقه ، حيث ينظر اليه على انه سبيل لتحقيق اهدافهم بدلا من اهداف الوحدة السياسية وتعبئة الجماهير فى اطار موحد .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى نهاية هذه الدراسة هو : ما هو مستقبل نظام الحزب الواحد فى افريقيا فى ضوء التحديات التى تواجهها الدول

الافريقية ؟ بمعنى : هل نظام الحزب الواحد فى طريقه للزوال كما ذكر الكثيرون خاصة بعد الاطاحة بالرئيس نكروما ؟ هل حقيقة يمكن النظر الى نظام الحزب الواحد على انه مجرد مرحلة تمر بها الدول الافريقية الى التعدد الحزبى ؟ او هل هو مرحلة انتقالية من التعدد الحزبى الى اللا حزبية ممثلة فى الحكم العسكرى الذى اصبح واسع الانتشار فى الدول الافريقية المستقلة ؟ فى الواقع ان تجربة الحزب الواحد فى افريقيا قصيرة بحيث تجعل الحكم على نهط عام لتطوره ومستقبله صعبا وغير دقيق ، الا اننا يمكن ان نتلمس عدة اتجاهات من أهمها :

الاتجاه الاول : قيام العسكريين بانشاء نظام الحزب الواحد تحت زعامتهم :

سبق ان اشرنا الى ان العديد من الدول الافريقية وقعت بها انقلابات عسكرية اذاحت ببعض نظم الحزب الواحد والتعدد الحزبى على حد سواء وايضا بنظم لا حزبية فى وقتها . ولكن الى اين اتجهت هذه الدول بعد ذلك ؟ من اهم ما يلاحظ من تطورات سياسية فى افريقيا ان كثيرا من الدول التى وقعت بها انقلابات عسكرية وانتقلت على اثرها السلطة للحكومات العسكرية ، ما لبثت ان طورت نظم حزب واحد تحت الزعامة العسكرية . فالانقلاب العسكرى عادة ما يمهّد لحكم عسكرى غالبا ما يتحول فى النهاية الى نظام حزب واحد تحت زعامة عسكرية حريصة على ايجاد مثل هذا النظام حتى تستند الى قاعدة شعبية . والامثلة على ذلك عديدة (١) .

فقد قام الرئيس موبوتو سنة ١٩٦٧ فى زائير بانشاء « الحركة الشعبية للثورة » وذلك تحت زعامته . كما قام الرئيس بوكاسا فى جمهورية افريقيا الوسطى - والذي جاء للسلطة فى اخر سنة ١٩٦٤ - بانشاء « حركة التطور الاجتماعى لافريقيا السوداء » تحت زعامته . وبنفس المثل فان جنرال اياديما قد قام بانشاء حزب « تجمع الشعب التوجولى » فى توجو . وفى جمهورية الكونغو الشعبية انشأت الحكومة العسكرية بعد الانقلاب فى ٢٨ اغسطس سنة ١٩٦٨ « الحزب الكونغولى للعمل » وذلك فى سنة ١٩٦٩ .

وفى ليبيا انشا الرئيس معمر القذافى « الاتحاد الاشتراكى العربى » سنة ١٩٧١ . وبالمثل فى السودان قام الرئيس جعفر النميرى بانشاء « الاتحاد الاشتراكى السودانى » وذلك فى سنة ١٩٧٢ .

وفى تشاد قام الرئيس تومبالباي بإنشاء « الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية » سنة ١٩٧٣ - وان كان قد قتل فيما بعد على اثر الانقلاب العسكرى فى ابريل سنة ١٩٧٥ وقامت الحكومة العسكرية الجديدة بإلغاء الحزب المذكور وان وعدت بقيام نظام حزب واحد جديد .

أما فى بوروندى فان الحزب الواحد بها وهو « اوبرونا » الذى انشئ فى ظل الملكية قد استمر بعد قيام الانقلاب العسكرى بها سنة ١٩٧٣ ، ذلك الانقلاب الذى ساندته العناصر الثورية فى الحزب ومن ثم اعيد تدعيم الحزب واستمر على الرغم من الانقلاب العسكرى والتغير فى الشكل الدستورى للدولة من الملكية الى الجمهورية . وبقيام الانقلاب العسكرى فى رواندا سنة ١٩٧٤ اعلن ايقاف نشاط الحزب الواحد بها وهو « الحركة الشعبية الجمهورية برماهورو » ولكن لم يعلن الغاءه .

وأخر الخطوات فى مجال تبني العسكريين لنظام الحزب الواحد ولكن تحت زعامتهم ما اتخذته الصومال مؤخرا . حيث اعلن فى يوليو سنة ١٩٧٦ عن انشاء حزب واحد جديد هو « الحزب الاشتراكى الثورى » بزعامة الرئيس محمد سيادبرى الذى جاء للسلطة نتيجة للانقلاب العسكرى فى اكتوبر سنة ١٩٦٩ .

ويبدو ان اثيوبيا فى طريقها للاخذ بنظام الحزب الواحد ، على الاقل الحزب الواحد المسيطر أو السائد . فقد ذكر اعلان السياسة العامة من جانب الحكومة العسكرية عن فتح الباب للحزب السياسية مستقبلا وتأيينه اقامة حزب للطبقة العاملة مع الموافقة على انشاء أية احزاب اخرى صغيرة تركز جهودها لمحاربة الاقطاع أو الاستعمار على ان تتحد فى جبهة واحدة تحت زعامة حزب الطبقة العاملة (١) . كأن التصريح - وان كان ما يزال غير محدد الوقت والابعاد - الا انه يعطى الانطباع عن النية فى الاتجاه نحو انشاء حزب واحد مسيطر أو موحد .

من ناحية اخرى يلاحظ ان الحكومة العسكرية فى مالى التى اطاحت بالرئيس موديبوكيتا سنة ١٩٦٨ « والاتحاد السودانى » بها - الذى كان يعتبر قبيل الانقلاب العسكرى مثالا للحزب الثورى الناجح فى افريقيا - لم تستطع ان تتغلب على الاطار التنظيمى للحزب ودوره فى تحريك الجماهير .

فالحزب وان كان قد الغى الا ان اطاره التنظيمى ما زال يستخدم فى تعبئة الجماهير .

فالمشكلة التى تواجه النظم العسكرية بعد الحصول على السلطة - هى مسألة الشرعية الدستورية : فقد جاءت نتيجة عمل من اعدل القوة - او ما يطلق عليه البعض المشروعية الثورية - وهى بالضرورة نتاج تصرف اقلية قليلة ، والمشكلة هى كيفية تأكيد الشرعية الدستورية وجذب الولاء الجماهيرى ونظام الحزب الواحد وجد فيه الجواب على كثير من المشاكل فى هذا المجال ، فهو كما سبق ان اوضحنا ينظر اليه فى افريقيا على انه اطار للولاء الشعبى وللانماج القومى .

والحكومات العسكرية عادة ما تكرر على وعى بطبيعتها المؤقتة ، وما من حكومة عسكرية قامت الا واعلنت انها راحلة بعد اقرار الاوضاع او القضاء على بعض المشاكل وانها تمثل خطوة مرحلية لازمة لنقل السلطة المدنيين . وفى معظم الحالات لم تسلم السلطة للمدنيين ، واكن قام الزعماء العسكريون انفسهم باقامة الهياكل التنظيمية للحزب الواحد تحت زعامتهم حيث وجدوا فيه حلا وسطا يمكن ان يرضى من جهة ، رغبتهم فى الاستمرار فى السلطة ، ومن جهة اخرى ، رغبة الجماهير فى المشاركة الشعبية وتعبئتها من خلال اطار تنظيمى حديث .

الاتجاه الثانى : اعطاء بعض الحرية للاتجاهات الايديولوجية المختلفة فى نطاق محدد :

وهذا الاتجاه ما زال فى المهد كما انه ليس بانتشار الاتجاه الاول فالامثلة عليه محدودة للغاية . وقد جاء نتيجة تغيير ذاتى تلقائى من جانب الزعماء والمسؤولين عن نظام الحزب الواحد ووعى من جانبهم بانه يحتاج الى اعادة النظر أو اتخاذ بعض الخطوات الاصلاحية التى قد تقيه من الانهيار

من ذلك ما اتبع فى السنغال من تغيير فى الاساس الدستورى سمح بموجبه بتعدد فى الاحزاب وان كانت قد حددت بموجب القانون بان تمثل ثلاثة اتجاهات ايديولوجية وهى : اتجاه « ديمقراطى واشتراكى » - ويمثله الحزب الحاكم وهو «الاتحاد التقدمى السنغالى» بزعامة الرئيس سنجور - واتجاه « ليبرالى وديمقراطى » وقد اعلن « الحزب الديمقراطى » الذى سبق انشاؤه سنة ١٩٧٤ بانه يمثل ، اما الاتجاه الثالث فهو « ماركسى لينينى »

ويمثله « التجمع الديمقراطي الوطني » ، الذي كون خصيصا لهذا الغرض (١) والذي يقوم اساسا على الحزب الماركسي - وهو « الحزب الافريقي للاستقلال » الذي سبق حظره كما اوضحنا من قبل . وعليه فالاتجاهات الثلاثة احدها يمثل الوسط - ويمثله الحزب الحاكم ، والاخران يمثلان اليمين واليسار .

وتجربة السنغال هذه على الرغم من التعديل الدستوري يمكن النظر اليها في مرحلتها الحالية على انها خطوة نحو الاخذ بنظام الحزب الواحد المسيطر أو السائد بدلا من الحزب الواحد بمفهوم الكلمة بمعنى الواحد أو الوحيد . وقد سبق ان اوضحنا ان السماح بوجود احزاب تتعايش مع الحزب الحاكم لا يجعل من النظام نظام تعدد حزبي ما دامت تمارس نشاطها في ظل اطار مرسوم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . بمعنى انه قد يسمح بتواجد احزاب صغيرة الى جوار الحزب المسيطر أو السائد ولكن لا يسمح لها بان تهدد زعامته وسيطرته ، وهو في هذه الحالة لا يعتبر المحتكر الوحيد للحياة السياسية ولكنه ما زال على اى حال المتحكم فيها . ولا ننسى في هذا المجال ان ايدولوجية الوسط تستقطب الغالبية العظمى من الافراد ، بينما اليمين واليسار يمثلان طرفا قد لا يجذب الا القلة - وهذا ينطبق اكثر على الاخير على وجه الخصوص . فضلا عن ان كون الحزب السائد أو المسيطر تحت رئاسة الزعيم القومى ويمثل الحزب الموجود في السلطة فعلا تعتبر نقطة جاذبية اخرى له قبل الجاذبية لايدولوجيته .

والتجربة التي تمر بها مصر من اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربى على اساس جديدة في شكل تعدد المذاير تعتبر على ما يبدو محاولة ايضا لاطاء بعض الحرية في التعبير ، اخذت في بدء تبلورها لا شكل الاحزاب المستقلة . ولكن شكل اجنحة تنظيمية داخل الاطار التنظيمى الموسع للاتحاد الاشتراكي . وقد حددت ايضا باتجاهات ايدولوجية ثلاثة ، يمثل كل منها تنظيما احدها يمثل الوسط - « تنظيم مصر العربى الاشتراكي » - وهو التنظيم الحاكم ، والاخران يمثلان اليمين - ويمثله « تنظيم الاحرار الاشتراكيين » واليسار ويمثله « التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » كما سبق توضيحه .

وتجربة مصر هذه وان تشابهت بعض الشيء مع تجربة السنغال من حيث اعطاء بعض الحرية التنظيمية للاتجاهات الايدولوجية والخروج على

١ - لمزيد من المعلومات راجع :
Africa, No. 56, (April, 1976), p. 70-1. & No. 55, (March, 1976), p. 41.

احتكار الحزب الاوحد للحياة السياسية ، ومن حيث تحديد الاتجاهات المسموح بها بثلاثة ، هي الوسط واليمين واليسار على سبيل الحصر ، الا ان التجربة في مصر لم تتجاوز بعد كما هي الحال في السنغال مما يجعل الحكم عليها اصعب من الاخيرة . حيث ان السنغال وضحت خطوات تحركها ومنذ البداية بأن اعلن الحزب الحاكم وهو حزب الرئيس سنجور بأنه يمثل الوسط كما حسمت الامر بان قامت بتغيير الدستور بحيث يسمح بقيام الاحزاب في الاطار المرسوم . فالامر واضح في انه عودة للحزب المسيطر أو السائد الذي سبق ان مرت به الدول الافريقية من قبل . أما بالنسبة لمصر فإن الامر لم يتجاوز بعد : فوجود اجنحة تنظيمية - أو ما اصطلح عليه بالمنابر - في اطار الاتحاد الاشتراكي يجعل الوضع يبدو وكأنه عودة للحزب الموحد الذي يشبه الجبهة الوطنية . أما اذا تطورت المنابر بالفعل الى احزاب فإن الخطوة تكون في الغالب نحو الحزب المسيطر أو السائد ممثلا في تنظيم مصر العربي الاشتراكي الذي يعتبر الى حد كبير وريث الاتحاد الاشتراكي نفسه والذي يستقطب الغالبية العظمى من الافراد بينما اتجهى اليمين واليسار لا يجذبان الا القلة .

ولكن من البديهي انه يجب التحفظ عند تقييم ذلك الاتجاه حيث ان كلتا التجربتين حديثتين بحيث يصعب الحكم بعد على ابعادهما وحيث المهم هو التطبيق العملي وليس الاطار النظري حتى ولو صب في قالب قانوني . ويبدو من روح التجربتين انها في مرحلتها الاولى على الاقل خطوات نحو الحزب المسيطر أو المزحد اكثر منها نحو التعدد الحزبي بمفهومه في الدول الغربية . أو بمعنى أدق يمكن النظر الى هذا الاتجاه على أنه تطور في اتجاه التحول من الحزب الواحد بمعنى الاوحد أو الوحيد ، الى الحزب الواحد المسيطر أو الموحد ، الى التعدد الحزبي في النهاية : الامر الذي سبق ان مرت بمراحله العكسية الكثير من الدول الافريقية من قبل . وان كان ما سبق ان وجه من انتقادات اوضحناها لكل من الحزب الموحد والحزب المسيطر قد ينطبق على تلك الخطوات العكسية ايضا . وتلك الانتقادات قد تبدو اكثر وضوحا في حالة السنغال عنها في حالة مصر حيث الاخيرة لا تهددها مشاكل بناء الدولة القومية والادماج السياسى التى تواجهها الاولى ، وحيث التقدم النسبي لمصر في المجالات المختلفة يجعلها في مرحلة متقدمة عن السنغال مما يجعل مشاكل التنمية بابعادها اقل حدة . ولكن يلاحظ أيضا ان المشاكل الاقتصادية بابعادها المختلفة التى تواجه مصر وتفاقمها بما تفرضه مشكلة الشرق الأوسط عليها من التزامات تجعل توحيد الجهود يبدو أمرا حتميا .

من ناحية أخرى ، فإنه على الرغم مما يواجهه الحزب الواحد من تحديات إلا أن الزعماء الأفريقيين على مستوى القارة لا يزالون بصفة عامة يؤمنون بضرورته : ولا زالوا قلبا وقالبا ضد التعدد الحزبي . ومن الملاحظ أن تلك الخطوات التي تعطى حرية للتعبير ما زالت تحت السيطرة . والهدف منها - كما يبدو في حالة السنغال - استيعاب عدم الرضا ، ولكن في حدود لا تؤثر على سيطرة الزعامة القومية ولا تقضى على نظام الحزب الواحد ، حتى وأن أعطيت بعض الحرية وصرح بقيام أحزاب صغيرة معارضة أو أجنحة ولكنها لا يسمح لها بأن تصبح من القوة بحيث تتحدى الزعامة القومية والاطار التنظيمي الذي تتخذه لتعبئة الجماهير .

الاتجاه الثالث : العمل على تطوير الحزب الواحد بالتقريب بين النظرية والتطبيق :

وهو يتمثل في الجهود الجادة التي تبذلها بعض الدول الأفريقية ذات الحزب الواحد في إعادة تقوية الحزب من جديد وحياء الاسس التي قام عليها . فقد أصبح الزعماء الأفريقيون على وعى بأن أحزابهم بدأت تعاني من التحلل التنظيمي وبأنها تواجه العديد من التحديات التي يجب عدم اغفالها . والا قضت على الحزب بأكمله وعلى زعامتهم في الدولة . وتأخذ تلك الجهود أبعادا متعددة . فالبعض بدأ يهتم بنوعية العضوية لا بالناحية العددية المضمضة - بمعنى الاهتمام بولاء الأعضاء لمبادئ الحزب وأهدافه التي فسرت ووضحت من قبل الزعامة القومية - ومحاولة إعادة التماسك للحزب . ذلك التماسك الذي ذاب تدريجيا نتيجة ضم الجماهير العريضة ، والأهم ، هو ضم عناصر المعارضة السابقة التي سمعت في كثير من الأحيان إلى إضعاف الحزب من الداخل . ولقد أخذت تنزانيا موضوع إعادة تنظيم « ثانو » جديدة وأدخلت في هذا المجال بعض الاستحداثات ، من ذلك السماح بالعضوية الجماعية للقبائل تسليما بأنها - أي تنزانيا - لا تمثل أمة بسيطة بل تتكون من ١٢٠ قبيلة وبالتالي يجب أخذ ذلك في الاعتبار (١) . كما عملت تنزانيا أيضا على إيجاد تنظيم للكبار أسوة بالتنظيمات الجماهيرية الأخرى ليكون انعكاسا للدور المتميز تقليديا للولاء في الحياة السياسية .

أما موزمبيق مع أنها من أحدث الدول الأفريقية استقلالاً إلا أنها بدأت تواجه مشاكل تنظيمية في تنظيمها الحزبي - فريليمو - ومحاولة البعض من الأعضاء الاساسيين الخروج عليه . ولكن الزعماء أخذوا الأمر بجدية : فقد تم طرد خمسة من أعضاء اللجنة المركزية وأرسل عدد من أبطال حرب التحرير إلى معسكرات « لإعادة التعليم » ويعنى به هنا التعليم السياسى وبث مبادئ التنظيم . كما أن « الجماعات الديناميكية » - كما يطلق عليها هناك - انتشرت في كافة أنحاء الدولة بهدف تحريك الجماهير حول أهداف التنظيم ، خاصة مهام التنمية القومية (١) .

كما سعت دولة أخرى مثل غينيا لتدعيم قنوات الاتصال بين القاعدة والقمة وإعادة تنظيم « الحزب الديمقراطي لغينيا » وقد كان للاطاحة بالرئيس السابق موديبوكيتا في مالى في نوفمبر سنة ١٩٦٨ أثره الكبير في غينيا وفي شعور الزعامة بها بضرورة تقوية الكيان الحزبي . ذلك لأن مالى اتبعت في ظل تنظيمها « الاتحاد السرداني » بزعامة موديبوكيتا خطاً ثورياً مثلها في ذلك مثل غينيا وانهيار التنظيم الثوري في الأولى مثل تهديداً للثورية في الثانية .

وقد بدت أهمية قيام الزعامة في غينيا بتدعيم التنظيم الحزبي وتقوية كيانه خاف الزعامة القومية عندما تعرضت الدولة للغزو الخارجي من جانب القوات البرتغالية المسلحة والمرتزقة من أراضي غينيا بيساو - قبل استقلال هذه الأخيرة عن البرتغال - الأمر الذي بدأ في نوفمبر ٧٠ وبلغ أوجهه في يناير ١٩٧١ . فقد واجه الرئيس سيكوتوري هذا الغزو ونجح في صدّه عن طريق قيادته للجماهير في إطار التنظيم الحزبي . مما يوضح أن التحديات الخارجية يمكن التغلب عليها بربط القاعدة بالقمة . وفي هذا المجال يوضح الرئيس سيكوتوري أن : « الحزب ينبغي أن يكون انعكاساً أميناً لصورة الشعب . فهو لا يوجد إلا بالشعب ووجوده متوقف عليه فإذا توحد الحزب مع الشعب أي مع الأمة فمن البديهي أنه ينبغي على الدولة أن تتوحد مع الحزب لكي تشكل الثلاثية التي لا يمكن فصلها : الشعب - الحزب - الدولة » (٢) .

١ - انظر :

Codwin Matatu, "Mozambique, One Year After", Africa, No. 58 (June, 1976), p. 15-17.

٢ - أحمد سيكوتوري . إفريقيا والثورة . بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٢٢ .

ولكن كثيرا من الدول الافريقية ما زالت بعيدة عن تدعيم الاتصال بالجمهير وربطها بالحزب ، حيث يقال عن «الحزب الديمقراطي لساحل العاج» انه تنظيم للجمهير اكثر منه تنظيما من الجماهير ، حيث يتبلور التنظيم أساسا حول شخصية رئيسه هوفوي بونيه بدون جذور شعبية قوية (١) :

ان مستقبل نظام الحزب الواحد يتوقف ، في الواقع ، على القائم عليه وعلى الزعامة القومية . فهو من الناحية النظرية يتمشى مع متطلبات «رحاة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول الافريقية» . ولكن التطبيق ، وبالتالي مدى النجاح ، يتوقف على هؤلاء المسئولين عنه : ليس فقط من حيث جديتهم في اعادة تنظيمه وربط القاعدة بالقمة واحياء فاعليته ، ولكن يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تسامي المسئولين عن جانبية الوظيفة العامة والاثراء على حسابها . فمن اهم ما يواجه نظام الحزب الواحد من تحديات هي الشوائب الشخصية وجاذبية السلطة التي استفحلت في الدول الافريقية كما سبق توضيحه . والتي اصبحت ظاهرة عامة ، بحيث اصبحت تناقض بلا حرج كحقيقة على كافة المستويات (٢) . ومفتاح نجاح هذا النظام في افريقيا هو التغلب على هذا الاتجاه والقضاء على الشوائب الشخصية واخذ امر مواجبتها بجدية

وكثيرا ما يتردد في افريقيا تعبير «تتظيفت المسكن» House-cleaning كناية عن جهود السعي للتغلب على ما يرتبط بممارسة السلطة من محاولات تحقيق مكاسب شخصية تؤدي في النهاية الى زيادة الانفصال المادي والمعنوي بين القاعدة والقمة وفقدان الاولى للثقة في الاخيرة وصرف الاخيرة عن المشاكل الاصلية للاولى .

ولا يمر يوم في الدول الافريقية دون ان نسمع عن جهود تبذل في سبيل مواجهة الفساد الاداري وبورجوازية الوظيفة العامة ، الى الحد الذي ذهب

Lavroff, op. cit., p. 113.

١ - انظر :

٢ - ولقد عبر أحد الساسة في كينيا - وهو كاريوكي الذي كان من زعماء «كانو» لفترة وان ابعد عنه نتيجة هجومه وانتقاداته والذي مالبث ان اغتيل سياسيا سنة ١٩٧٥ بقوله : « ان لدينا زعماء لا يشغلهم سوى تحقيق الثراء لانفسهم على حساب مصالح الوطن » انظر :

Peter Eahoro, "Kenya : The Kariuki", Africa, No. 46.(June, 1975) pp. 12-14.

فيه الرئيس بوكاسا في جمهورية افريقيا الوسطى الى ضرورة توقيعه شخصيا على اي شئ يصدر من أي مؤسسة عامة لضمان عدم التلاعب في الاموال والقضاء على الانحراف (١) وذلك ضمن العديد من الاجراءات والجهود الاخرى التي تستهدف نفس الهدف ، حيث ان الانقلاب الذي جاء ببوكاسا الى الحكم كان من اسبابه الرئيسية الفساد الاداري والتلاعب في الاموال العامة .

وقد ذهبت دولة مثل تنزانيا الى شروط معينة في مجبولة القضاة على الفساد وتحقيق المكاسب الشخصية على حساب الوظيفة العامة ، حيث حرمت على المسئولين فيها في الحكومة والحزب الملكية والخاصة المسير بها وتاجيرها كما حرمت توليهم المناصب في الشركات او الحصول على مرتبات وفقا لما سبق تحليله .

وعلى الرغم من الشعور العام في الدول الافريقية بضرورة بحرية تحقيق المكاسب الشخصية من وراء الوظيفة العامة الا ان المبرر لسياسة في التسليم بضرورة القيام بذلك ولا فيه النص على القضاء على هذه الروح الهدامة عن طريق التشريعات المختلفة ولكن العبرة بالتطبيق الفعلي وبل ان تكون الخطوات منطقية ومتماشية مع الظروف العامة في المجتمعات الافريقية ومستوى المعيشة فيها . فحين الملاحظ مثلا ان الرئيس كوانزا نكروم في عام ١٩٦٦ في مجبولة في اثناء المجالس حيث حاولت معالجة الوضع في غانا التي سبى فيها الضحايا الاتاري والشيخ البربر الشخصية مع ذلك بتحديد ان يزيد ما يمتلكه عضو الحزب عن ثلاثين على الاقويدي مقايتهما على ١٠ الف جنيه استرليني والا يملك اكثر من سيارتين . ولكن هذا التبرؤ ولا نفقاتها استهجن من جانب الجماهير - على اساس انها على حساب المبادئ وعلى حساب الشعب وانها باطن كثير من مصلح التثقف من الناحية الخرج فلان نقابية من طرذوا عن مناصبهم نتيجة للفساد اعيدوا في العام التالي انما اسهم في القضاء على حكم نكروما كما اوضحنا .

فضلا عن ذلك فان احكام الرقابة على ممارسة السلطة يعتبر امرا هاما وحيدا ان المشكلة في نظام الحزب الواحد حيث لا منافسة هي انه

لا يوجد بالتالي رقابة تشريعية فعالة فضلاً عن أن تقييد التعبير لا يدعم مجالاً
لكشف أسرار الشوائب الشخصية المستترة والاثراء على حساب
الوظيفة العامة عند بدء تبلورها . يضرب هذا إلى النقد الذاتي داخل
الآطار التنظيمي للحزب نفسه لم يؤخذ بحسب في كثير من الحالات ، وبالتالي
لم تعد هناك رقابة فعالة من داخل التنظيم نفسه على نفسه . والمفروض وفقاً
للأساس النظري والمبدأ أن يكون الحزب هو الرقيب على الحكومة وبالتالي
تخضع تصرفات الإداريين لرقابة المسؤولين السياسيين في الحزب على كافة
المستويات . ولكن الواقع يؤكد أن محاولة تحقيق المكاسب الشخصية
والاثراء على حساب السلطة يتناول شأغلي الوظائف والمناصب العامة
سواء في الحزب أو الحكومة .

وقد بدأت بعض الدول الأفريقية في الأخذ بإيجاد جهاز رقابي على كل
من الحزب والحكومة وهو ما يعرف في الكثير منها بالامبودسمان نسبة لاسمه
الأصلي في الدول الاسكندنافية (١) . والبعض أخذه بتطبيقه في الدول
الاسكندنافية ممثلاً في شخص ، والبعض الآخر طور في شكل لجنة . ولقد
كانت تنزانيا رائدة في مجال انشاء جهاز رقابي مستقل - يتبع رئيس الدولة
مباشرة - أعطيت له بموجب الدستور (٢) سلطات واسعة لمحاولة التأكد من
عدم اساءة استخدام السلطة في الحزب والحكومة . حيث قامت بإنشاء
« اللجنة الدائمة للتحري » - وذلك منذ اخذها بنظام الحزب الواحد قانوناً
سنة ١٩٦٥ - والتي عرفت بعد ذلك باسم « الامبودسمان التنزاني » (٣) .

١ - وكلمة امبودسمان تعني باللغة السويدية محام أو ممثل أو مفوض .
ولزيد من المعلومات انظر : مكتورة ليلى تكل ، « نظام الامبودسمان البرلماني

والديمقراطية في السويد » ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٧٠ ، ص ٦٢ - ٧٢ .

٢ - راجع : دستور تنزانيا ، ١٩٦٥ ، قسم ٦٧ .

٣ - لمزيد من المعلومات انظر :

Helge Kjekshus, "The Ombudsman in the Tanzanian One-Party System", in The Africa Review, A Journal of African Politics, Development & International, Affaires The Department of Political Science, University of Dar es Salaam, Tanzania, Volume 1, No. 2, Sept., 1971 pp. 13-29.

وختاما ، فان نظام الحزب الواحد على الرغم من الصعوبات التي تواجهه وعلى الرغم من السلبيات في التطبيق ، وانه ربما يكون قد تراخى عن القيام بدوره الاساسى والهام في تحقيق الانماج السياسى ، الا انه يعد في نظر معظم الدول الاقريقية افضل ما يتمشى مع المرحلة التي تمر بها تلك الدول من تنمية شاملة بصفة عامة ، وبناء الدولة القومية ، بصفة خاصة .

ملحق

الاحزاب السياسية في افريقيا

١ - دول الحزب الواحد

ملاحظات

الحزب

المرحلة

انضمت سنة ١٩٥٤

جبهة التحرير الوطنية

الحزب

Front de Libération Nationale (FLN).

بروز قدي

الوحدة والتقدم الوطني (أوبرونا)

Uprona: Union et progres National
(Unity & National Progress)

اعلن كحزب اوحده بموجب مرسوم ملكي في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وفق المرسوم الذي اكنته الحكومة الجزائرية والوطنية المستعمر الجديد في يوليو سنة ١٩٧٤ .

ويلاحظ ان بورقديني قام بها انقلاب عسكري ولكن ساندته العناصر الثورية في الحزب واعيد تدعيم الحزب . وقبل نوفمبر سنة ١٩٦٦ كان حزب العمال خلية الرئيس . حزب ، حزب ، شعب ، حزب

* استغلت البيانات المتعلقة بالاحزاب السياسية في الدول الافريقية الواردة في هذا الملحق من : Africa South of the Sahara, 1975, London: Ethropa Publications Limited, 1975.

والبيانات متوفرة في المرجع المذكور والمنفصلة من كل دولة افريقية على حدة ، وذلك في المنوعات المتوفرة من ١٩٦٩ - ١٩٧٤ .

كما يمكن البيانات الواردة خاصة فيما يتعلق بالدول العربية الاوروبية من : The Europa Year Book 1975, A World Survey, Vol. II, London: Europa Publications Limited, April 1975.

Africa, Africa Journal Limited, London, 1975 & 1976.

Yéniçerî Velâet Tâmmâsî Tâmmâsî 1912 & 1918

جديد عن الامتدادات الجديدة على انما استمررت من ايامها :

Yéniçerî Velâet Tâmmâsî Tâmmâsî 1912 & 1918

جديد عن الامتدادات الجديدة على انما استمررت من ايامها :

Yéniçerî Velâet Tâmmâsî Tâmmâsî 1912 & 1918

جديد عن الامتدادات الجديدة على انما استمررت من ايامها :

Yéniçerî Velâet Tâmmâsî Tâmmâsî 1912 & 1918

جديد عن الامتدادات الجديدة على انما استمررت من ايامها :

Yéniçerî Velâet Tâmmâsî Tâmmâsî 1912 & 1918

جديد عن الامتدادات الجديدة على انما استمررت من ايامها :

Yéniçerî Velâet Tâmmâsî Tâmmâsî 1912 & 1918

جديد عن الامتدادات الجديدة على انما استمررت من ايامها :

Yéniçerî Velâet Tâmmâsî Tâmmâsî 1912 & 1918

جديد عن الامتدادات الجديدة على انما استمررت من ايامها :

Yéniçerî Velâet Tâmmâsî Tâmmâsî 1912 & 1918

جديد عن الامتدادات الجديدة على انما استمررت من ايامها :

١ - اتحاد تينجانيقا الوطني الافريقي (تانو)

Tanganyika African National Union (TANU)

ب - حزب الافرو شيرازي

Afro-Shirazi Party

الحزب الديمقراطي الجابوني

(P.D.G.) Parti Democratique gabonais

حزب التقدم الغيني

Mouvement d'evolution sociale de L'Afrique Centrale (MESAN)

الحزب الوطني للتنزانيا

الحزب

والذي اصاح بالرفيقين. برافيد. دكاو. ونظام الحزب الواحد في طلة

الشيء سنة ١٩٥٤. اعضاءه ٣ ملايين (تقريباً) منذ إعلان الاستقلال سنة ١٩٦٧. كان الزعماء يطمحون ان يكونوا اسياداً وفلاحين واطباء. يجب ان يكونوا اسياداً في كل شيء. يعتقد ان الحزب

ويعتقد ان الحزب هو الذي يقرر كل شيء. الحزب هو الذي يقرر كل شيء. الحزب هو الذي يقرر كل شيء.

الحزب هو الذي يقرر كل شيء. الحزب هو الذي يقرر كل شيء. الحزب هو الذي يقرر كل شيء.

الحزب هو الذي يقرر كل شيء. الحزب هو الذي يقرر كل شيء. الحزب هو الذي يقرر كل شيء.

الحزب هو الذي يقرر كل شيء. الحزب هو الذي يقرر كل شيء. الحزب هو الذي يقرر كل شيء.

الحزب هو الذي يقرر كل شيء. الحزب هو الذي يقرر كل شيء. الحزب هو الذي يقرر كل شيء.

السؤال

الحزب

جمهورية أنجولا الشعبية

الحركة الشعبية لتحرير أنجولا
Movimento Popular de Libertacao de Angola (MPLA)
(Angola Popular Liberation Movement)

جامعيا

حزب الشعب التقدمي
People's Progressive Party (PPP).

انضمت سنة ١٩٥٦ بزعامة دكتور أجوستينو نيتو وقد سيطرت على الحكومة، وقد الاستقدر في نوفمبر ١٩٧٥ . وقد دت للفرزاع المسلح ضد الممركتين الاخرين التي اقبوتهما غير قانونيتين وهما و الجبهة الوطنية لتحرير انجولا .
و د الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانجولا .

انشيء سنة ١٩٥٨ ينادى بالزابط الاقتصادية والثقافية مع السنفال - اندمج مع (حزب مؤتمر جامبيا) سنة ١٩٦٨ وقت حصل على ٢٨ مقعدا من ٣٢ في انتخابات ١٩٧٢ .

والى جواره يوجد «الحزب المتحد» وهو حزب المعارضة وقد انشيء سنة ١٩٥٢ وحصل على ٣ مقاعد فقط في انتخابات سنة ١٩٧٢ . (هذا بالاضافة الى مستقل واحد) .

كما انشيء حزب جديد هو « حزب الاستقلال الوطني » في اكتوبر سنة ١٩٧٥ للكفاح ضد البطالة وارتفاع نفقة المعيشة وشعاره امة واحدة شعب واحد .

انشيء سنة ١٩٦٩ ليحل محل « الحركة الوطنية للثورة » .

جمهورية الكونغو الشعبية
حزب العمل الكونغولي
Parti congolais du travail (PCT) (Congo-
lese Labour Party)

الحزب	الحركة الديمقراطية الجمهورية بارماهورتو	ملاحظات
الحركة الديمقراطية الجمهورية بارماهورتو	Mouvement démocratique republicain	انشئ سنة ١٩٥٩ أيده شعب الهوتو وقد أوقف نشاطه بعد الانقلاب العسكري في يوليو ١٩٧٢
الحزب الديمقراطي	Parmehutu (Republican Democratic Movement Parmehutu).	
الحزب الاستقلال الوطني المتحد	United National Independence Party (UNIP).	انشئ سنة ١٩٥٩ وهو الحزب الاوحد قانونا منذ اعلان دولة الحزب الواحد في ديسمبر سنة ١٩٧٢ ورئيسه كينيث كاوندا . وقبل فينسليمز ١٩٧٢ كان هناك المؤتمر الافريقي الوطني سنة ١٩٤٤ الذي استقر عليه في الحزب السابق بعد فشله في معارضته والحزب التقدمي المتحد ، الذي القى خالفا .
الحركة الشعبية للثورة	Mouvement populaire de la révolution (MPR).	انشئ سنة ١٩٦٧. خالفا للحزب المتعددة يقوم على تحقيق الوحدة الوطنية ومعارضة القبلية والاشتراكية الافريقية . كل زائيري يصبح عضوا في الحزب بمولده وزعيم الحزب هو رئيس الدولة بحكم القانون . ورئيسه هو الرئيس موبوتو .
الاتحاد الديمقراطي السنغالي	Union progressiste sénégalaise (UPS).	فرع قومي والحزب الاتحادي الافريقي "PAP" حزب الحكومة - سكريتيره العام ليوبولد سيدار سانتور (في انتخابات يناير سنة ١٩٧٣ حصل الاتحاد التقدمي السنغالي على كافة ال ١٠٠ مقعد في الجمعية الوطنية وكان الوحيد الذي تقدم بقائمة مرشحين .

الدولة	الحزب	السياسي
السنغال	الحزب الديمقراطي السنغالي (PDS) - Parti démocratique sénégalais	الشيخ محمد ديوب
الكاميرون	الحزب الديمقراطي الكاميروني (PDCI) - Parti démocratique de la Côte d'Ivoire	الشيخ محمد ديوب
الكونغو	الحزب الديمقراطي الكونغولي (PDCI) - Parti démocratique congolais	الشيخ محمد ديوب
الغابون	الحزب الديمقراطي الغابوني (PDCI) - Parti démocratique gabonais	الشيخ محمد ديوب
الغينيا	الحزب الديمقراطي الغيني (PDCI) - Parti démocratique guinéen	الشيخ محمد ديوب
الغينيا بيساو	الحزب الديمقراطي البيساوي (PDCI) - Parti démocratique bissau-guinéen	الشيخ محمد ديوب
الليبيريا	الحزب الديمقراطي الليبيري (PDCI) - Parti démocratique libérien	الشيخ محمد ديوب
السييرا ليون	الحزب الديمقراطي الليونيزي (PDCI) - Parti démocratique sierraléonais	الشيخ محمد ديوب
السنغال	الحزب الديمقراطي السنغالي (PDS) - Parti démocratique sénégalais	الشيخ محمد ديوب
الكاميرون	الحزب الديمقراطي الكاميروني (PDCI) - Parti démocratique de la Côte d'Ivoire	الشيخ محمد ديوب
الكونغو	الحزب الديمقراطي الكونغولي (PDCI) - Parti démocratique congolais	الشيخ محمد ديوب
الغابون	الحزب الديمقراطي الغابوني (PDCI) - Parti démocratique gabonais	الشيخ محمد ديوب
الغينيا	الحزب الديمقراطي الغيني (PDCI) - Parti démocratique guinéen	الشيخ محمد ديوب
الغينيا بيساو	الحزب الديمقراطي البيساوي (PDCI) - Parti démocratique bissau-guinéen	الشيخ محمد ديوب
الليبيريا	الحزب الديمقراطي الليبيري (PDCI) - Parti démocratique libérien	الشيخ محمد ديوب
السييرا ليون	الحزب الديمقراطي الليونيزي (PDCI) - Parti démocratique sierraléonais	الشيخ محمد ديوب

الدولة

الحزب

ملاحظات

أبشور سنة ١٩٥٦ . مكتور اميلك ان كبرال
ورافيل دابوزا . بعد الاعتراف باستقلال غينيا -
بيساو . رسميا في سبتمبر سنة ١٩٧٤ أصبح
و التعبير الاسمي لأرادة وسيادة الشعب .
وفناك حزب يعمل في الاستقلال ويعتبر غير
قانوني وغير مسموح به في غينيا - بيساو وهو
(FLING)

(Frente Para a Libertacao e Independencia
da Guiné : National Independence Front.)

الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والراس الاخضر
Partido Africano da Independencia da
Guiné e Cabo Verde (PAIGC) -
African Party for Independence in Gui-
nea and Cape Verde).

الوقت الاحمر

الوقت الاحمر

غينيا - الاستوائية

Partido Unico Nacional de los Trabajadores

وكان يعرف حتى قريبا باسم

"Partido Unico Nacional"

وقد جاء في فبراير سنة ١٩٧٠ نتيجة لاندماج
كافة الاحزاب التي كانت قائمة - وعددها ٤ -
وذلك برئاسة رئيس الجمهورية الذي تولى سلطات
زعامة المعارضة السابقين وذلك على اثر محاولة
الانقلاب التي قام بها وزير الخارجية الذي قتل
نتيجتها .

كتف

اتحاد كينا الوطني الافريقي

Kenya African National Union (KANU).

أبشور سنة ١٩٦٠ . قاد الدولة للحكم الذاتي
والاستقلال رئيسه جومس كينياتا وهناك ٨ نواب
رئيس اقليمين .

ملاحظات

الحزب

الدولة

انشا سنة ١٩٦٦ باندماج الحزب الحاكم في كل دولة في الاتحاد (وهما الاتحاد الكاميروني والحزب الديمقراطي الوطني للكاميرون) ، وحزبي المعارضة في شرق الكاميرون (الحزب الديمقراطي الكاميروني واشتراكيو الكاميرون) وحزبي المعارضة في غرب الكاميرون (مؤتمر اتحاد الكاميرون والاتحاد الوطني لشعب الكاميرون) رئيسه أحمد إنييغو	الاتحاد الوطني الكاميروني Union Nationale Comerounaise (UNC).	الكاميرون
--	---	-----------

انشي سنة ١٩٧١ . الحزب الواحد قانونا	الاتحاد الاشتراكي العربي	ليبيا
-------------------------------------	--------------------------	-------

في النجم لأكثر من ٥٠ عاما

حزب المهوج الحقيقي

True Whig Party

ليبيريا

انشي سنة ١٩٥٩ وهو الحزب الحاكم وعدد اعضاؤه ٨٠٥٠٠ عضبو (وهو أهم الأحزاب حصل على ٢٤ مقعدا من ٩٢ في انتخابات سنة ١٩٧٠)	حزب باموبق الوطني Basotho National Party	ليستوني
---	--	---------

وكانت الى جواره احزاب اخرى هي حزب البوتيم الذي انشي سنة ١٩٥٢ وبلغ عدد اعضاؤه ٧٥ ألف عضو والذي حصل على الاغلبية في انتخابات ١٩٧٠ ومثل المعارضة : بالإضافة الى حزب ليسوتو المتحد الديمقراطي والحزب الشيوعي

الدولة	الحزب	ملاحظات
مصر	الاتحاد الاشتراكي العربي	انتمت إليه بعدة طوائف، من كتبة المذاهب القوية الشعبية البرلمانية رئيسه الرئيس انور السادات . وهناك فيلادانت، لطلوع ميته، بشكل ريا، بوجهه، بالملكي بداخله، ليعمل، لاجتماعات المختلفة . . .
ملاوي	Malawi Congress Party	انتمى إليه سنة ١٩٥٩، وقد خاضه، ليعمل، لاجتماعات لتناسلات رئيسه هدي الحياة الرئيس لكتور ما هتفون، كما موزون، . . .
موريتانيا	Parti du peuple Mauritanien (PPM).	انتمى إليه سنة ١٩٦١، من تحالف بين حزب باعادية الاجتماع، ليعمل، لاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات وهو، لاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات الاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات الاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات
موزمبيق	جبهة تحرير موزمبيق (فرليمو) Frent de Libertacao Magambique (Frelimo) Mozambique Liberation Front (Frelimo)	انتمى إليه سنة ١٩٦٤، من تحالف بين حزب باعادية الاجتماع، ليعمل، لاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات وهو، لاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات الاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات الاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات، ليعمل، لاجتماعات

حزب حركة مايوت (Mayotte Parti du mouvement mahorais (Mouvement Party)).	حزب مايوت (Mayotte Parti du mouvement mahorais (Mouvement Party)).	بيانى بان تكون جزيرة "مايوت" جزء من فرنسا (وقد حصل على ٥ مقاعد فى الانتخابات المذكورة) .	بيانى بان تكون جزيرة "مايوت" جزء من فرنسا (وقد حصل على ٥ مقاعد فى الانتخابات المذكورة) .
حزب الشعب (Parti du peuple (UMMA) (Peoples Party)).	حزب الشعب (Parti du peuple (UMMA) (Peoples Party)).	يؤكد بقاء الاوضاع على حالها من الارتباط بفرنسا وليس مؤيدا للاستقلال بالضرورة .	يؤكد بقاء الاوضاع على حالها من الارتباط بفرنسا وليس مؤيدا للاستقلال بالضرورة .
الحزب الاشتراكي الكومورى (Parti socialiste Comorien (PASOCO) Comorian Socialist Party).	الحزب الاشتراكي الكومورى (Parti socialiste Comorien (PASOCO) Comorian Socialist Party).	ومقره دار السلام وله جناح سياسى فى جزر كومور (هو حزب الرفاق الكومورى) وقد قام انقلاب عسكري فى الكومور سنة ١٩٧٦ ولم يتغير الوضع بعد	ومقره دار السلام وله جناح سياسى فى جزر كومور (هو حزب الرفاق الكومورى) وقد قام انقلاب عسكري فى الكومور سنة ١٩٧٦ ولم يتغير الوضع بعد
حركة التحرير الوطنية للكومور (MOLINACO National Liberation Movement of the Comoros).	حركة التحرير الوطنية للكومور (MOLINACO National Liberation Movement of the Comoros).		

وهو حزب الاغلبية ورئيسه جيمس مانثيئام رئيس الدولة . وكان بيانى باستيران العلاقة مع بريطانيا دون الحصول على الاستقلال التام عنها ولكنه عاد وغيّر تكتيكه مطالبا بالاستقلال التام . وهو حزب المعارضة ويكون مع حزب الاغلبية المذكور حكومة انتلافية . ورئيسه هو البرت ريشيه وهو فى نفس الوقت رئيس الوزراء . وقد اتخذ هذا الحزب خطا اديكالى ونادى بالاستقلال التام .

ملاحظات

الحزب

الدولة

انثيـء سنة ١٩٧٢ ، قومي .

Elan populaire pour l'unité nationale
(VONJY).
جمهورية مالاياش (مدغشقر)

جناح يساري قومي يؤيد حكومة جنرال رامانتسوا .

جناح يساري متطرف .

انثيـء سنة ١٩٥٨ بـخـسـم ٤٥٧ فرع جناح يساري . يؤيد حكومة الجنرال رامانتسوا .

اندمج سنة ١٩٦٨

Mouvement national pour l'indépendance
de Madagascar (MONIMA).
MFM (Mouvement pour le pouvoir prolé-
tarien or "pouvoir aux petits"
Parti du congrés de l'indépendance de Ma-
dagascar (PCIM or AKFM).
Parti démocratique chrétien malagasy.
Parti socialiste malgache (PSM).

الديمقراطي ، والاتحاد الاشتراكي المالجاشي بفضل اقامة علاقة اقوى مع فرنسا .

(لا يوجد اى من الاحزاب ممثلا في الحكومة التي يرأسها الجنرال جابريل رامانتسوا) .

Parti Mauricien Social Démocrate (PMSD).

موريشيوس

حزب قومي يمثل كل الجماعات . دخل المركة الانتخابية ضد الاستقلال سنة ١٩٦٧ وترك الائتلاف الحكومي الذي كان بينه وبين الحزب التالي في ديسمبر سنة ١٩٧٢ . حصل على ١٤ مقعدا في انتخابات سنة ١٩٧٤ .

حصل على ٢٧ مقعدا في انتخابات ١٩٧٤
انثيـء سنة ١٩٥٨ حزب ديمقراطي حصل
على ٦ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٧٤ .

Parti Travalliste (Labour Party).
Independet Forward Block (IFB).

توحيد مصالح المسلمين البهتود - موريشيين في الحكومة الائتلافية - حصل على ٥ مقاعد في الانتخابات المذكورة .

عضدو منتمي للجنة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية منذ سنة ١٩٦٣ .
انشء سنة ١٩٧٢ .

حزب معارضة تكون من و الحزب الاشتراكي الديمقراطي الوريثي - حصل على ٥ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٧٤ .

ويمثل الفضل معارضة منظمة للحكومة ينشر "Le Militant"

حزب معارضة تكون من (MMM) وحصل على مقعد واحد في انتخابات سنة ١٩٧٤ .
(بالإضافة الى المقاعد السابقة في الانتخابات المذكورة فهناك عضوين مستقلين - أما في انتخابات سنة ١٩٦٧ فقد فاز و حزب الاستقلال :
بـ ٤٣ مقعدا و PMSD بـ ٢٧ مقعدا .
(وحزب الاستقلال هذا مثل تحالفا لـ

(IFB, CAM, LP

Comité d'Action Musulman (CAM).

Mauritius people's Progressive Party.

Parti du Centre Républicain.

People's progressive party.

Union Démocratique Mauricienne (UDM).

Mauritian Militant Movement (MMM).

Mauritian "Militant" Movement Socialist party [MMM (SP)].

ملاحظات

الحزب

الدول

انثي سنة ١٩٦٤ ، حصل على ٢١ مقعدا في

الجمهورية في انتخابات مايو سنة ١٩٧٢ .

انثي سنة ١٩٦٢ . يعارض استيطان البيض

وما يطلق عليه و التحالف الاقطاعي الافريقي ،

الذي يراه متمثلا في الحزب السابق . حصل

على ٢ مقاعد في الانتخابات المذكورة .

انثي سنة ١٩٢٩ باسم جمعية سوازي التقدمية .

انثي سنة ١٩٦٢ كائتساق عن الحزب

السابق ذكره (بالاضافة الى هذه ال ٢٤ مقعدا

فالجمعية التشريعية تتكون من ٦ اعضاء بينهم

الملك ، اي تتكون من ٢٠ عضوا) .

Imbokodvo National Movement.

سوازيلاند

Ngrwane National Liberatory Congress.

Swaziland Progressive Party.

Swaziland United Front.

له ٦٠ مقعدا في مجلس النواب .

Mouvement populaire

الحركة الشعبية

المغرب

يمثل جماعات العمال . حصل على ١٠ مقاعد

في المجلس النيابي السابق .

Progrès social

التقدم الاجتماعي

انثي سنة ١٩٤٤ ويرمي لرفع مستوى المعيشة

وايجاد حقوق متساوية للجميع يركز على مصالح

المغرب في موريتانيا والصحراء الاسبانية .

حصل على ٩ مقاعد في مجلس النواب السابق.

Istiqlal

الاستقلال

ملاحظات

الحزب

الدول

في الدار البيضاء ، انشئ سنة ١٩٥٩ من جماعة من حزب الاستقلال السابق ذكره ، يساري حزب معارضة . في يوليو سنة ١٩٧٢ حدث انشقاق بين قسمي الحزب في كازبلايكا والرباط في الرباط ، انشئ سنة ١٩٧٤ ، يساري حزب معارضة .

الاتحاد الوطني للقوى الشعبية
Union Socialiste des Forces Populaires
(UNSP).

الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية
Union National des Forces populaires
(UNFP).

له مقعد واحد في مجلس النواب السابق
جاء نتيجة انشقاق الحركة الشعبية المذكورة سابقا .

الحزب الديمقراطي الدستوري
Parti Démocratique Constitutionnel
الحركة الشعبية الدستورية والديمقراطية
Mouvement populaires constitutionnel et
Démocratique (MPCD).

انشئ سنة ١٩٧٤ يساري ، ينادي بالتطعيم والديمقراطية .
في الدار البيضاء انشئ سنة ١٩٧٤ ينادي بالحرية الفردية والحرية الاقتصادية .
انشئ سنة ١٩٧٤ في الرباط . ينادي بالديمقراطية والتقدم .

حزب التقدم والاشتراكية
Parti du Progrès et du Socialisme (PPS).
الحزب الليبرالي التقدمي
Parti Libéral Progressiste (PLP).
حزب العمل
Parti de l'action

قائمة المراجع

المراجع العربية

- بطرس بطرس غالى (دكتور) ، محمود خيرى عيسى (دكتور)
المدخل فى علم السياسة •
القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ •
- حورية توفيق مجاهد (دكتورة) « الاتجاهات الايديولوجية للوحدة الافريقية »
مجلة معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة •
١٩٧٥
- _____ « الاشتراكية فى افريقيا »
مجلة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٦
- سميرة سنيوت بحر • الاتحاد الاشتراكي العربى : دراسة تحليلية
رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ديسمبر ، ١٩٧٢
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة
- عبد الملك عودة (دكتور) :
سنوات الحسم فى افريقيا : ١٩٦٠ - ١٩٦٩
القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩
- _____ « ديمقراطية الحزب الواحد فى تنزانيا »
السياسة الدولية ، عدد ٧ ، يناير ١٩٦٧ ،
- _____
- ليلي ت كلا (دكتورة) « نظام الامبودسمان البرلمانى والديمقراطية فى السويد »
السياسة الدولية ، يوليو ، ١٩٧٠
- عزيزه نصيف ميخائيل ، حزب تانو والنظام السياسى لجمهورية تنزانيا ، رسالة
ماجستير غير منشورة • جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٨ •

المراجع الأجنبية

- Abraham, W. E. *The Mind of Africa*. London: Weldenfeld & Nicolson, 1967.
- Almond, Gabriel A. & Coleman, James S. (eds.). *The Politics of the Developing Areas*. Princeton, N.J.: Princeton Univ. Press, 1960.
- Apter, David E. *The Political Kingdom in Uganda*. New Jersey: Princeton Univ. Press, 1961.
- . *Ghana in Transition*. New York: Athenum, 1963.
- . *The Politics of Modernization*. Chicago: University of Chicago Press, 1965.
- Bénol, Yves, *Idéologies des Indépendances Africaines*. Cahiers Libres 139-140. Paris: François Maspero, 1969.
- Bénol, Yves. *Idéologies des Indépendances Africaines*. 2 ed. Cahiers libres 234-235. Paris: François Maspero, 1972.
- Bretton, Henry. *The Rise & Fall of Kwame Nkrumah: A Study of Personal Rule in Africa*. London: Pall Mall Press, 1967.
- Burke, Fred G. *Africa's Quest for Order*. New Jersey Englewood Cliffs, 1964.
- Buchmann, J. *L'Afrique Noire Indépendante*. Paris: L. G. D. J., 1962.
- Busia, K. A. *Africa in Search of Democracy*. London: Routledge & Kegan Ltd., 1967.
- Friedrich, Carl J. *Man & His Government*. New York: McGraw Hill, 1963.
- Carter, M. Gwendolen, (ed.). *Africa One-Party States*. Ithaca, New York: Cornell University Press, 1962.
- Charles, B. *La République de Guinée*. Paris, 1972.
- Charlot, Jean. *Les Partis Politiques*. Paris: Armand Colin, 1971.
- Cohen, Sir Andrew. *British Policy in Changing Africa*. Evanston, Illinois: Northwestern Univ. Press, 1959.
- Coleman, James S. & Carl Rosberg, jr, (eds.). *Political Parties & National Integration in Tropical Africa*. Berkeley: University of California Press, 1966.
- Cyprian, Ekwensi. *Jagua Nano*. London: Hutchinson, 1961.

- Deschamps, Hubert. *Les Institutions Politiques de l'Afrique Noire*, Paris : Presses Universitaires de France, 1970.
- Duverger, Maurice. *Les Partis politiques*. 1954, 2^e ed, Paris.
- . *Political Parties* (Trans. by Barbara & R. North). London : Methuen & Ltd., 1967.
- Ewandé, D., *Vive le Président*. Paris : A Michel, 1968.
- Du Bois, Victor. *The Independence Movement in Guinée : A study in African Nationalism*. unpub. Ph.D. dissertation, Princeton Univ., 1962.
- Finer, S.E.. *The Man on Horse Back : The Role of the Military in Politics*. New York : Frederick A. Praeger, inc., 1962.
- Fitch, R.B. & Oppenheimer, M.. *Ghana : End Of An Illusion*. Monthly Revue Press, New York. London. 1966.
- Gerth, H.H. & Mills C. Wright (eds. & trans). *From Max Weber*. New York : Oxford Univ. Press., 1961.
- Greory, Roy & Hutchenson. *The Parliamentary Ombudsman : A study in the Control of Administrative Action*. London : Georges Allen & Unwin Ltd., 1975.
- Gutteridge William. *Military Institutions & Power in the New States*, New York : Frederick A. Praeger, Inc., 1965.
- Gutteridge W.F. *Military Regimes in Africa*. London : Methuen & Co. Ltd., 1975.
- Hauriou, A., *Les Institutions et la Vie Politiques des Pays Sous Développés qui ont accédé à l'Indépendance*. Paris, Cours de Droit (doctorat) 1958.
- Harris, B.P.. *Studies in African Politics*. London : Hutchinson & Co., Ltd., 1970.
- Hazard, John H. *The Soviet System of Government*. Chicago & London : The University of Chicago Press, 1968.
- Hourat, *L'Afrique aux trois visages : Ultra, totalitaire ou modérée?*. Bruxelles: Centre de Documentation Internationale, 1961.
- Hodgkin. Thomas. *African Political Parties*. Harmonds worth, Middlesex : Penguin Books Ltd. 1961.
- Huntington. Samuel P. & Moore, Clement H. (eds.). *Authoritarian Politics in Modern Society : The Dynamics of Established One Party Systems*. New York, London : Basic Books, Inc., 1970.
- Ikoku, S.G.. *Le Ghana de Nkrumah*. Paris : Maspero, 1971.

- Janowitz, Morris. *The Military in the Political Development of New Nations*. Chicago: The Univ. of Chicago, 1964.
- Johnson John J., (ed.). *The Role of the Military in Underdeveloped Countries*. Princeton, N. J.: Princeton Univ. Press, 1962.
- Jordan, Robert S. *Government & Power in West Africa*. London: Faber & Faber, 1969.
- Kaunda, Kenneth. *A Humanist in Africa*. London: Longman, 1966.
- Kebschull, Harvey, G. (ed.). *Politics in Transitional Societies: The Challenge of Change in Asia, Africa & Latin America*. New York: Appleton - Century - Crofts, 1968.
- Lavroff, D.G. *Les Partis Politiques en Afrique Noire*. Paris: Presses Universitaires de France, 1970.
- Lewis, A. W. *La Chose Publique en Afrique Occidentale*. Paris: SEDEIS, 1966.
- Lloyd, P.C. *The New Elites of Tropical Africa*. Oxford, 1966.
- . *Africa in Social Change*. London: Harmondsworth, 1967.
- Little, Kenneth. *African Women in Towns: An Aspect of Africa's Social Revolution*. London: Cambridge Univ. Press, 1973.
- Mahiou, Ahmed. *L'Avènement du Parti Unique en Afrique Noire*. Paris: Librairie Général de Droit et de Jurisprudence, 1969.
- Mehden, Fred R. Von Der. *Politics of the Developing Nations*. Englewood Cliffs, N.J. Prentice - Hall Inc., 1969.
- Megahed, Horeya Tawfik. *Mali in Transition: A Study in Continuity & Innovation in Nation-building*. Blomington, Indiana-University ph. D. dissertation (unpublished), 1965.
- Mc Ewan, Peter J.M. & Sutcliffe, Robert B. (eds.). *The Study of Africa*. University Paperbacks. London: Methuen, 1967.
- Murdock, George Peter. *Africa: Its People & Their Culture History*. New York, London: Mc Graw Hill Comp., Inc., 1959.
- Neumann, Sigmund (ed.). *Modern Political Parties*. Chicago: University of Chicago Press, 1966.
- Nkrumah, Kwame. *I Speak of Freedom: A Statement of African Ideology*. New York: Frederick Praeger, 1961.

- Nyerere J. K. *Freedom & Socialism. East Africa* : Oxford Univ. Press, 1968.
- . *Freedom and Unity. East Africa* : Oxford Univ. Press, 1969.
- La Palombara, Joseph & Weiner, Myron (eds.). *Political Parties & Political Development*. Princeton, N.J. : Princeton Univ. Press, 1966.
- The Power of the Democratic Idea, VI Report of the Rockefeller Brothers Fund Special Studies Project*, 1960.
- Schapiro, Leonardo (ed.). *Political Opposition in One Party States*. London : The Mac Millan Press Ltd., 1972.
- Schumpeter, Joseph A. *Capitalism, Socialism & Democracy*. (3rd. ed.). New York : Harper & Brothers, 1950.
- Selznick, Philip. *The Organizational Weapon : A Study of Bolshevik Strategy & Tactics*, New York : The Free Press, 1960.
- Selassie. Bereket H. *The Executive in African Governments*. London, Nairobi, Ibadan, Lusaka : Heinemann, 1974.
- Sigmund, Paul. *The Ideologies of the Developing Nations*. London, New York : Frederick A. Praeger, 1963.
- Sy. Seydou Madani. *Recherches sur l'Exercice du pouvoir Politique en Afrique Noire*, Paris, "Thèse de doctorat", 1965.
- Tixier, G. *Le Ghana*. Paris : L.G.D. J. 1965.
- Touré Sekou. *Expérience Guinéenne et Unité Africaine*. Paris : Présence Africaine, 1961.
- Welch, Claude. *Soldier & State in Africa : A Comparative Analysis of Military Intervention & Political Change*. Evanston : Northwestern Univ. Press, 1970.
- Wallerstein, Immanuel. *Africa : The Politics of Independence*. Vintage Books, New York : Random House, 1961.
- Weber, Max. *The Theory of Social & Economic Organization*, ed. By Talcott Parsons. New York : Oxford Univ. Press, 1947.
- Ziegler, J. *Sociologie de la Nouvelle Afrique*. Paris : Gallémard, 1964.
- Zolberg, Aristide. *One-Party Government in the Ivory Coast*. Princeton Univ. Press, 1964.
- . *Creating Political Order : The Party-States of West Africa*. Chicago : Rand McNally & Comp., 1966.

مقالات وابحاث ودوريات

- Africa Contemporary Record. Annual Survey & Document London : Africa Research Limited, 1969/1975.
- Africa Digest, Vol. XII, No. 2, (December, 1964).
- Africa South of the Sahara, 1975.
Europa Publication Limited, Jan. 1975.
- Apter, David & Rosberg, Carl. Jr. "Nationalism & models of political Change in Africa, "The Political Economy of Contemporary Africa, "Symposia series I," National Institute of Social & Behavioral Science, George Washington Univ., 1959.
- Avineri, Shlomo. "The Afro-Asian Elites", in Kabshull, op. cit., pp. 179-183.
- D'Arboussier, G.. "Idées et Forces Politiques en Afrique", Genève-Afrique, Vol. III, No. 2, 1964.
- Eorella. F.: "La Constitution Algérienne: un Regime Constitutionnel de Gouvernement par le Parti", Revue Algérienne des Sciences Juridiques Politiques et Economiques, 1964, No. 1.
- Bienen, Henry. "One party Systems in Africa", in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore (eds.), Authoritarian Politics in Modern Society : The Dynamics of Established One-party systems, New York, London : Basic Books, Inc, 1970.
- Eoyon J. "Le Nkrumaisme : Une Idéologie Africaine", R.F.S.P., 1963.
- Clement H. Moore, "The Single Party as Source of Legitimacy", in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore, Authoritarian Politics in Modern Society New York, London : Basic Books, Inc., 1970.
- Corpierre M., "Le totalitarisme en Afrique", Preuves, (Jan. - Fev., 1963).
- Coutts, Walter, "A new democracy or a new totalitarianism in Africa?", Optima, (March, 1964).
- Charles, B.. "Un Parti Politique Africain : le Parti Democratique de Guinée", R.F.S.P., 1962.

- The Europa Yearbook. 1975. A World Survey, Vol II. London.
Europa Publications Limited, April, 1975.
- Friedland, W.H.2: "Basic Social Trends" in W. Friedland & Carl
Rosberg (eds.), African Socialism. Stanford, California :
Stanford Univ. Press, 1964.
- Friedrich, Carl J., "Political Leadership & Problem of Charis-
matic Power, The Journal of Politics, 23 (February
1961).
- "Guinée :Congrès du Parti Démocratique" (24 - 26 avril 1972),
Afrique Contemporaine, No. 61, (mai - juin 1972).
- Hodgkin, Thomas : "Welfare Activities of African Political Par-
ties" in Peter J.K. Mc Ewen and Robert B. Sutcliffe
(eds.). The Study of Africa. London : Methuen, 1967.
- Kjekshus Helge. "The Ombudsman in the Tanzanian One-Party
System", in The African Review. The Department of
Political Science, University of Dar es Salaam, Tanza-
nia, Vol 1. No. 2. (Sept. 1971), pp. 13-43.
- Lory, Georges, Botswana : "La Démocratie dans le Désert". Le
Mois en Afrique, No. 116 (Aout, 1975). pp. 56-64.
- Moore, Clement Henry. "Mass Party Regimes in Africa". in H.J.
Spiro, (ed.). Africa : the Primacy of Politics, New York:
Randomhouse, 1966.
- Nyerere Julius. "Democracy & the Party System" in R. E. merson
& M. Kilson (eds.). The Political Awakening of Africa.
New Jersey Englewood Cliffs. 1965.
- Odinga. Oginga. "The Kenya African National Union", in Not
Yet Uhuru. London : Heinemann Educational Books
Ltd., 1968.
- Pye, Lucian, "The Non-Western Political Process", in Harry
Eckstein & David E. Apter, (eds.) Comparative politics.
New York : The Free Press of Glencoe, 1963.
- Riddell. John : "Trade Unionism in Africa as a Factor of Nation
Building". in Kehschull, from Civilisations, Vol. XII,
No. (1962) pp. 28-36.
- Morgenthau. Ruth Schachter. "Single Party Systems in West
Africa". The American Political Science Review (APSR),
LV, No. 2 (June, 1961).
- Seton-Watson, H. Journal of Contemporary History. No.
I, 1966, pp. 183-197.

- Shils, Edward. "The Intellectuals in the Political Development of the New States". in Harvey G. Kebschull, (eds.). *Politics in Transitional Societies* New York: Appleton-Century Crofts, 1968.
- Sithole, Ndabaningi. "The One/Two Party Sysetm" in *African Nationalism*. London: Oxford Univ. Press, 1968.
- Mutiso & Robio, Readings in African Pol. Thought, op. cit., p. 461.
- Sithole, Ndabaningi. "The One/Two party system", in Mutiso & Robio, "Readings in African Political thought. London: Heineman, 1975.
- Sordet, Monique et Milcent, Ernest. "Le Pacte du Peuple Mauritanien", *le Mois en Afrique*, No. 45, (Sept. 1969).
- Sutton, F.X. "Authority & Authoritarianism in the New Africa", *Journal of International Affaires*, (15, 1, 1961).
- Symons, H.J. "The Status of African Women" in Peter J.M. Ewan & Robert B. Sutcliff, (eds.). *The Study of Africa*. London: Methuen, 1967.
- Toumi, Mohsen. "Le Parti Socialiste Destourien", *Le Mois en Afrique. Revue Française D'Études Politiques Africaines*. No. 107, 1974.
- Sekou Touré. "For a Revolutionary Party", in Mutiso & Rohio, (eds.). op. cit., pp. 4978.
- Sekou Touré, "Relationship bewteen political & Administrative Bodies", in Mutiso & Rohio, op. cit., pp. 499-500.
- "Tuinisie: M. Bourguiba 'Président à la vie' ", *Le Mois en Afrique, Revue Française D'Études Politiques Africaines*, No. 107 (Nov. 1974).
- Ufrer, Sylvian, "La TANU et le Parti Unique en Tanzanie", *Le Mois en Afrique: Revue Française d'Études Politiques Africaines*, No. 65, (Mai, 1971).
- Urfer. P. "Le Mali." *Centre Militaire d'Information de Specialisation Pour l'Outre-Mer, Section de Documentation* (Oct. 16, 1962). Document de CHEAM, No. 3759.

المسهر من

صفحة

٥

تقديم

٧

مقدمة

البسبب الأول

التعريف بنظام الحزب الواحد فى افريقيا

١٧ الفصل الاول : محاولات تصنيف نظام الحزب الواحد فى افريقيا

١٧

الحزب الجماهيرى والحزب الاوليجاركى

١٨

الحزب الواحد والحزب الموحد

٢٠

النظام التحريكى الثورى والنظام التجريبي التعددى

٢٥

الفصل الثانى : اسباب انتشار نظام الحزب الواحد فى افريقيا

٢٥

١ - الاوضاع والنظم التقليدية

٢٦

الحكم الاستعماري واثاره

٣٠

ج - متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال

٣٥

الفصل الثالث : طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيرى

٣٧

الحزب الجماهيرى والحزب الشيوعى

٤٠

الحزب الجماهيرى وحزب الصفوة

البسبب الثانى

خصائص نظام الحزب الواحد فى افريقيا

٤٧

الفصل الاول : الهيكل التنظيمى للحزب الواحد

٤٩

المستوى القاعدى

٥١

المستويات الوسيطة

٥١

المستوى القومى

٥٩

المركزية الديمقراطية

٦١

الفصل الثانى : الزعامة فى نظام الحزب الواحد

٦١

مضمون الزعامة الكاريزمية وسورها

٦٤

مشاكل الزعامة الكاريزمية وسلبياتها

صفحة

٧١	الفصل الثالث : الحزب والمؤسسات الرسمية للدولة
٧٢	١ - علاقة الحزب بالسلطة التنفيذية
٧٢	أ - الحزب ورئيس الدولة
٧٥	ب - الحزب والادارة المحلية
٧٧	ج - الحزب والخدمة المدنية
٨٠	٢ - علاقة الحزب بالسلطة التشريعية
٨٨	٣ - علاقة الحزب بالسلطة القضائية
٩١	الفصل الرابع : الحزب والمنظمات الجماهيرية
٩٢	الحزب والنقابات العمالية
٩٤	الحزب ومنظمات الشباب
٩٨	الحزب وتنظيمات النساء
١٠٢	الحزب والمؤسسة العسكرية
١٠٩	الفصل الخامس : الحزب والمعارضة .
١١٠	الحزب الواحد قانونا والحزب الواحد واقعا
١١٣	الوسائل المستخدمة في القضاء على المعارضة
١١٩	الحزب والديمقراطية

البسائط الثالث

التحديات التي تواجه نظام الحزب الواحد

١٢٧	الفصل الاول : التحديات الداخلية
١٢٧	التنافس والصراع الشخصي بين الصفوة الحاكمة
١٢٩	التحلل التنظيمي
	عجز التنظيم عن تحريك الجماهير والمنظمات
١٣١	الجماهيرية التابعة له أو المتحالفة معه
	النزعات العنصرية والعصبيات القبلية والاقليمية
١٣١	داخل اطار الحزب
	قتل الحزب في جلب الدماء الجديدة للحياة
١٣٣	السياسية

صفحة

١٣٥	الفصل الثاني : التحديات الخارجية
	اتجاهات السخط وعدم الرضا عن الوضع القائم في
	ظل نظام الحزب الواحد
١٣٥	السخط الجماهيري
١٣٨	الزعامة التقليدية والصفوة القديمة
١٣٩	رجال الدين
١٣٩	التجار
١٤٠	المثقفون
١٤٥	العسكريون
١٤٩	خاتمة
١٦٥	ملحق : الاحزاب السياسية في افريقيا
١٨١	المراجع
	الفهرس

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

رقم الایداع بدار الکتب ٧٦/٥٥٨٢

الترقيم الدولي ٣ - ١٠٦ - ٢٦٦

مكتبة الإنجلو المصرية



الشركة المصرية لفن الطباعة
عبد المنعم مصيلحي وشركاه
ت ٩٧١١٤٩